الدولة العثمانية

قراءة جديدة لعوامل الانحطاط



د. قيس جواد العزاوي



الدولة العثمانية

قراءة جديدة لعوامل الانحطاط



قيس جواد العزاوي

الدولة العثمانية

قراءة جديدة لعوامل الانحطاط



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

الطبعة الأولى
1414 هـ - 1994 م
الطبعة الثانية
1424 هـ - 2003 م

ISBN 84409-2-09002



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع ساقية الجنزير، بناية الريم
هاتف: 786233 - 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 بيروت - لبنان
البريد الالكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

تمت الطباعة في:
مطبعة المتوسط
هاتف: 860138 (1-961) - بيروت - لبنان

الإهداء

إلى الصديق الصدوق

أخي الدكتور شهاب الصراف

الذي لولاه ما أنجزت هذا الكتاب.

المحتويات

مقدمة

يعالج هذا الكتاب عوامل ضعف - هي في نظرنا- أساسية في عملية انهيار الدولة العثمانية. وعلى أهمية وخطورة هذه العوامل واستمرارية تأثيرها على الواقع العربي الإسلامي حتى يومنا هذا، فإنها لم تنل حقها من الدراسة والتمحيص بسبب ديمومة عناية الباحثين بفاعلية عوامل أخرى. فقد انقسم الدارسون للمرحلة الأخيرة من تاريخ الدولة العثمانية إلى فريقين:

الأول، قال بتخلف السلطنة واختفاء مبررات استمرار خلافة دينية، وسط عالم متطور من الدول القومية الحديثة، مشيراً إلى تعاظم الاستبداد السلطاني، وعدم توازن الدولة، وضعف إمكانات تطورها السياسية والاقتصادية، واستشراء الرشوة والفساد في جهازها الإداري، حتى أن آخر محاولات الإنقاذ التي عبرت عنها الثورة الدستورية عام ١٩٠٨، لم تنفع.

أما الفريق الثاني، وهم المدافعون عن الدولة العثمانية، فهم يعزون ضعف الدولة إلى عوامل خارجية أساسها الصهيونية والماسونية والإمبريالية، وهي ما سمي فيما بعد بالثالوث الشيطاني، الذي ما زال - في نظرهم - متربصاً بالعالم العربي الإسلامي.

نحن إذن إزاء نظرتين لهذا التاريخ المتأخر لآخر امبراطورية إسلامية عرفها العصر الحديث؛ وهما نظرتان دافعتا عن طروحاتهما بمؤلفات عديدة ملأت عملياً سوق الثقافة التاريخية حتى تحددت بشكل غريب خيارات البحث العلمي، ولم تنجح أغلب الدراسات في الإفلات من إسار النظرتين. ولقد ساهمت الدراسات الاستشراقية لتاريخنا الإسلامي، في أغلب الحالات، في التدليل على طروحات بدت «علمية وأكاديمية» نظراً لمتانة توثيقها المرجعي ومنهجيتها، ولكنها راوغت بذكاء فابتعدت كلما استطاعت عن كل ما يتعلق بأهمية وفعالية الدور الخارجي في إضعاف الدولة العثمانية وانهيارها، بل عزت استمرار التخلف والانهيار إلى بطء مسيرة الامبراطورية للالتحاق بعجلة الحضارة الغربية والأخذ بآلياتها وبأيديولوجيتها معاً. وعليه، نجد

المستشرقين يكتبون بإعجاب - وما زالوا - عن الدولة القومية التركية التي أسسها أتاتورك رغم علمهم بأزمات هذه الدولة في مجالات الهوية والتخلف والتبعية بعد أكثر من نصف قرن من التحاقها بالغرب كلياً.

وليس في متن هذا الكتاب ما يجعله منبراً لوجهتي النظر المتعارضتين في قراءة التاريخ العثماني، ولا يسعى لتركيز نمط الكتابة السجالية، ذلك أننا لا نرنو إلى التوفيق بين مواقف المدرستين. ولا ننكر وجاهة بعض ما أتت به المدرستان، غير أننا نبقى متحفظين إزاء كل محاولة للمغالاة والتطرف في تبني عوامل دون غيرها. لقد اجتمع ما يكفي من أسباب لانهيار الدولة العثمانية، وكلها مسؤولة بقدرٍ ما عن الانهيار، وكان ينبغي أن تنال قسطها من الدراسة، لكن بعضها قد هُمّش إلى درجة التجاهل لدى الفريقين. ولذلك سنقوم بدراسة هذا البعض من خلال إعادة قراءة الحدث التاريخي وقياس تأثيراته.

لقد استوجب القيام بهذا العمل اهتماماً دام عقداً كاملاً من الزمن، خصص جلّه للاطلاع والتحري في الكتب والوثائق العربية والأجنبية لاستجلاء أبعاد الاشكاليات المطروحة، وإعادة تركيب الحدث المدروس وتقويمه ضمن سياقاته التاريخية وتفاعله وتأثره وتأثيره بالمجموعة المركبة المتكاملة لعوامل الانهيار الأخرى. إن إعادة القراءة هذه حرصت على ألا تنزع من الحدث تاريخيته، ولم تقدمه بمعزل عن أطره السياسية وفضاءاته الاجتماعية، بل تعاملت معه كجزء من مركب متكامل.

وسيرى القارئ نتائج هذا الجهد في الاستعانة بالأطر المرجعية المختلفة الاتجاهات، مع تبني نظرة نقدية تحليلية في التعامل مع هذه المراجع، بهدف إعطاء صورة متكاملة عن موضوع خضع طيلة الوقت للأيديولوجيات المتصارعة واستخدم ووظف سياسياً بشكل كبير.

إن القول بمراجعة نقدية لبعض الأحداث التاريخية ليس جديداً، ومع ذلك يبقى ضرورياً، لا لسبب سياسي أو موقف أيديولوجي، وإنما لسبب منهجي تاريخي، فلا بد من إعادة تقويم لتاريخنا الحديث، ولعوامل التجزئة التي تعيشها المنطقة، ولأسباب بؤسها وتخلفها الاجتماعي والسياسي معاً. إن تقويماً منهجياً نقدياً هو أكثر من

ضروري، لأنه حيوي من أجل فهم أعمق من شأنه أن يحقق قوة الدفع المطلوبة لتجاوز الكبوة الحضارية التي نعيشها.

وهناك بشائر عديدة تدعو للتفاؤل اليوم؛ فقد ازدهرت في الفترة الأخيرة الدراسات العثمانية، كما أن الإصدارات عن التاريخ العثماني تتدفق في المشرق العربي ومغربه، بل في العالم الإسلامي والغربي أيضاً. ويكاد التاريخ العثماني الذي نُعت بشتى النعوت (معقد، مركب، غامض، متناقض... الخ) يكون اليوم حقلاً لتجارب نظرية تتبنى منهجيات عديدة تتعامل معه من مواقع فكرية مختلفة. وكل هذه الدراسات لها أهميتها وضرورتها، لأنها تكشف في نهاية الأمر جوانب كانت حتى الأمس القريب غامضة، وتفك ألغازاً من تاريخنا العربي الإسلامي الحديث، لنعلم على أية أرضية فكرية نقف، وتلك لعمري أولى مستلزمات خطوتنا اللاحقة الثابتة.

ومن نافلة القول أن نذكر أولاً، وقبل كل شيء، الإشكاليات التي سنعالجها في هذا الكتاب، وكيف ستكون طرق المعالجة. فسنبحث في عوامل نعتبر أنها إما لم تدرس بشكل وافٍ يتلاءم وحجمها المؤثر في تاريخ الامبراطورية، وإما أنها قيّمت بشكل آخر، كأن اعتبرت بدايات تقدم وعوامل نهوض وهي عكس ذلك كما سنوضح لاحقاً. ونقصد هنا مرحلة التنظيمات التي تبنت عمليات تحديث غير مخططة لمؤسسات الامبراطورية نتج عنها تغريب لبنى، وتشويه للعقائد والأفكار، وإجراء تحولات خطيرة، ألحقت الامبراطورية مع الوقت بأنظمة السوق الاقتصادية العالمية من جراء اكتشاف أميركة والسيطرة على تجارة البحار الشرقية.

سنهتم إذن، وبشكل أساسي، بعوامل محددة سنتعرض لها في ستة فصول هي:

- نظام الامتيازات الأجنبية.
- التنظيمات.
- الوصاية الغربية على الأقليات الدينية.
- تغلغل القوانين الوضعية على حساب الشريعة الإسلامية.
- جذور الفكر القومي التركي.

- سياسة التتريك والدعوة إلى قيام دولة طورانية على أنقاض الامبراطورية العثمانية.

إن أغلب هذه العوامل ما زال قائماً في واقع الاجتماع والفكر الإسلاميين، ولو بأشكال مختلفة، لذلك فإن دراستها لا تساعد على معرفة أفضل لانهيار الدولة العثمانية فقط، بل تساهم أيضاً في تفسير التمزق الحادث في عالمنا الإسلامي اليوم.

وختاماً، فإن ما نقدمه في هذا الكتاب ليس سوى محاولة مثل غيرها من المحاولات لها إيجابياتها وسلبياتها، وتشكل جزءاً من حالة الوعي التاريخي العامة التي بدأت تنتشر والحمد لله لاستجلاء إشكاليات الواقع العربي الإسلامي، فإن وُفقنا فيها فقد أدينا ما علينا، وإن أخفقنا فقد قمنا بواجب المحاولة ما استطعنا، والله ولي التوفيق.

المؤلف

باريس، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤

معطيات أولية

يربط بعض الدارسين للتاريخ العثماني بداية ضعف الامبراطورية بالصراع الدامي الذي نشب بين المؤسسة العسكرية (الانكشارية) والسلاطين[1]. ولكننا نعتقد بأن هذا الصراع جاء نتيجة لعوامل أخرى، فكان واجهة للضعف وليس الضعف نفسه، وإن الإشارة إليه دون بحث خلفياته هو هروب من التحليل ليس إلا. فهو واحد من سلسلة عوامل الضعف الداخلية التي توازيها بالأهمية - إن لم نقل أكثر منها - العوامل الخارجية. ويبقى أن أحداً لم يقدم لنا دراسة عن هذا الصراع، فالجميع يكتفون بالإشارة إلى المرحلة التي تبعت هزائم الانكشارية أمام روسيا القيصرية، واضطرار السلاطين لتأسيس جيش عثماني حديث، الأمر الذي أجج الصراع الدامي هنا ونقله إلى صراع وجود بين الجيش الجديد والانكشارية. بيد أننا نذهب إلى أبعد من ذلك، فالصراع مع الانكشارية كان أولاً وقبل ظهور الجيش الجديد، صراعاً مع السلطة، وعلى الرغم من أنه كان صراعاً عنيفاً مدمراً، فإنه لم يحظ من المؤرخين باهتمام يوازي أهميته. إن دراسة خلفيات وآفاق هذا الصراع قد تكشف لنا حقائق جديدة في الكتابة التاريخية العثمانية. ولقد دهشنا ونحن نستجمع الأحداث والمعلومات وفق تسلسلها التاريخي، إزاء ما أحدثته معارك الانكشارية مع السلطة السياسية من أضرار على مستوى حياة القادة ومكانة الدولة ومؤسساتها. وقد أبرز لنا ذلك الأهمية العظمى لإعطاء موضوع مثل هذا حقه من الدراسة. وإذ نضع في متناول الباحثين المهتمين هذه المعلومات أو «المعطيات الأولية» كي يواصلوا الطريق في البحث، فإننا واثقون أنها ستكون مدخلاً ضرورياً لدراسة موسعة.

بدأ الصراع للمرة الأولى في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) حين ثار الانكشارية على الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) قرماني محمد باشا فقتلوه ونصبوا ابن السلطان كركود نائباً عن أبيه المتوفىّ. ولقد دام هذا الصراع الداخلي أكثر

من ثلاثة قرون (١٥١٢-١٨٣٦م) واستمر طيلة حكم ثلاثة وعشرين سلطاناً عثمانياً من بايزيد الثاني حتى محمود خان الثاني.

إن ديمومة الصراع بين المؤسسة الانكشارية - التي كانت تتمتع بتأييد المؤسسة الدينية - وبين السلطة السياسة، لم يضعف الدولة فحسب بل منعها من الفتوحات، وجعلها تنحصر داخل حدودها. فتحولت مع الوقت من فاتحة البلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية، وبخاصة حين استفحل تدخل الانكشارية في السلطة إلى درجة أصبحوا معها يعزلون وينصبون الوزراء والسلاطين معاً. فقد عزلوا السلطان بايزيد الثاني ونصبوا ابنه سليم (١٥١٣-١٥٢٠م) مكانه، ومنعوا السلطان سليم من مواصلة انتصاراته على الدولة الصفوية، وأرجعوه قسراً إلى استانبول عام ١٥١٤م. وتمردوا على السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) وقاموا بنهب قصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا. واعترضوا موكب السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م)، واشترطوا عليه لمواصلة موكبه إلى القصر دفع مكافأة مالية لهم، فدفع مرغماً. وتحدوا السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)، وقتلوا مسؤول أموال الامبراطوية، الباش دفتر دار ورئيس البكوات الضاجق محمد باشا بلكر الروملي، وعزلوا السلطان عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢م) وقتلوه. وقتلوا الصدر الأعظم حسن باشا على عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٢-١٦٤٠م)، كما عزلوا السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠-١٦٤٨م) وقتلوه. وقتلوا الصدر الأعظم سياوس باشا على عهد السلطان سليمان الثاني (١٦٨٧-١٦٩١م)، وأخيراً عزلوا السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م)، ونصبوا السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧-١٨٠٨م)، وغضبوا عليه فعزلوه ثم قتلوه.

لقد أغرق هذا الصراع الحلبة السياسية العثمانية في دماء، حتى أنها لم تعد قادرة على النظر أبعد من دوامة التهديد الداخلية القاتلة، فانشغل السلاطين والوزراء بدرء التهديد الداخلي، وابتعدوا بل وأهملوا التحديات الخارجية، حتى أن الشغل الشاغل الأعظم لثمانية سلاطين[٢] من أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) حتى السلطان محمود الثاني (١٧٨٥-١٨٣٩م) انصرف إلى إيجاد طرق تجري فيها

إصلاحات عسكرية من شأنها إضعاف وإلغاء الانكشارية. ولكي يحققوا ذلك استعانوا بكل الإمكانيات والحيل، بل أباحوا لأنفسهم في النهاية - وهنا يكمن الخطأ الاستراتيجي- الاستعانة بالعامل الخارجي، وذلك باستجلاب خبراء أوروبيين وقبول مساعدات واستشارات أوروبية للقضاء على الانكشارية.

لا يولي دارسون آخرون هذه الأهمية لعامل الصراع مع الانكشارية، ولكنهم يعتمدون على ما نتج عنه، وهو لجوء السلاطين إلى «الإصلاح». فيربطون بين الإصلاح الذي بدأ في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) واستعانته بخبراء أوروبيين لتنظيم الجيش الجديد وبين بدء التدخل الأجنبي في شؤون الامبراطورية العثمانية الذي تعاظم يوماً بعد يوم فعجّل في انهيارها.

بيد أن هناك آراءً أخرى في تحديد ضعف الامبراطورية العثمانية، فهناك من يرى «أن المسلمين لم يتخلفوا في القرن التاسع الهجري، إلا لأنهم كانوا يسيرون سيراً عادياً من الناحيتين الحضارية والثقافية، وقد يكون الخلل داخل قدراتهم العسكرية أو الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يتحول إلى كارثة، بل إنه لم يكن ليتحول إلى كارثة لولا التقدم الأوروبي السريع... لقد تقدم الأوروبيون بخطوات سريعة مستفيدين من تجديد ديني (البروتستانتية) وعلمي (العلم الإسلامي والكلاسيكي) واقتصادي (الاكتشافات الجغرافية في الشرق والغرب) ثم عندما اطمأنوا لقوتهم العلمية والاقتصادية والسياسية هاجموا الشرق، بل العالم كله وسادوا فيه»[٣].

ونحن نتفق مع هذا التقدير ونضيف لنقول بأن قوة الدول الأوروبية انعكست ضعفاً على الدولة العثمانية، وحيث أن القوي لا يسمح للضعيف بالاستقواء أو التطور، فقد حدث أن ضغطت الدول الأوروبية للحد من إمكانيات أي تطور عثماني يتم بمعزل عن تدخلاتها أو خارج سياقات نمطها للتطور. ومع أن هذه الضغوط التي جرّت معها مستلزمات التبعية العثمانية بضعة قرون قبل النهاية، فإن استمرار السلطنة حتى الحرب العالمية الأولى لم يكن، كما يذكر البعض، بسبب دهاء بعض سلاطينها، بل لعله يعود لعدم اتفاق أعدائها على طريقة اقتسام أملاكها.

ولا ينبغي هنا أن نتجاهل العواقب الوخيمة الناتجة عن الحروب التي دارت بين

الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وكلتا الدولتين إسلامية، في وقت تكالب عليهما الأعداء. وللأفغاني في هذا الصدد نظرة نقدية لأنماط التحالف والتقاتل بين الدولتين، إذ يقول «إن العثمانيين قد اتفقوا مع الروس على مقاسمة البلاد الإيرانية حينما تغلّب الأفغانيون على أصفهان أيام الشاه سلطان حسين... وأنهم جاهروا الإيرانيين بالحرب، وقد كان عباس ميرزا وجيوشه يقاومون الجيوش الروسية ويدفعونها عن بلادهم فوهنت قوتهم، وضعفت سريرتهم واستملك الروس، بسبب هذا الاقتحام، أكثر بلاد أذربيجان. ولو استشار العثمانيون عقولهم وفتنذ لأشارت عليهم بأن ضعف الإيرانيين وقوة الروس قد أديا إلى زعزعة أركان السلطنة التركية»[٤]. ولم تكن الدولة الصفوية بأحسن حال من الدولة العثمانية، حين استغل الشاه عباس عام ١٦٠٢م انشغال الدولة العثمانية بالحرب ضد النمسة، وبإحباط الثورات في شبه جزيرة الأناضول، فهاجم أرمينيا، وعندها وجد الباب العالي نفسه مضطراً إلى القتال على جبهتين: ضد الفرس، وضد النمساويين. وكانت حرب الفرس شديدة على الدولة العثمانية بسبب الثورات المتعاقبة ضدهم في آسيا الصغرى، وبسبب تمرد جانبلاط الكردي في سورية، والأمير الدوزي فخر الدين المعني في لبنان[٥].

لا شك أن تلك العوامل قد ساهمت بشكل كبير في إضعاف الدولة العثمانية وتخلفها، ولو شئنا لأضفنا إليها مجموعة أخرى درج المهتمون على ذكرها، غير أننا نريد توجيه الأنظار إلى عوامل مارست، وما فتأ بعضها يمارس حتى يومنا هذا، التأثير على النظر والعمل في عالمنا الإسلامي، فيفرق ويشتت، ويوهن ويغرب، ويغزو الفكر والواقع، ويبعدنا عن كل ما يؤدي بنا لصواب السبيل.

الفصل الأول

نظام الامتيازات الأجنبية

إذا كان ابن خلدون قد جعل للدولة أعماراً طبيعية كما للأشخاص، فإنه لم ينس أن يربط عمر الدولة هذه بطبيعة الملك إذ يقول «إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم»[٦]. وإذا استدللنا من حكمة هذا الرأي بما حدث في الدولة العثمانية، لوجدنا أن هذه الدولة وصلت إلى قمة مجدها وجبروتها في عهد السلطان سليمان القانوني (١٤٩٥-١٥٦٦م)، ومن بعده مباشرة بدأ التقهقر، أو كما يسميه محمد فريد بك «الانحطاط» وقد عزاه إلى:

- زيادة الثروة بسبب الفتوحات الكثيرة التي أورثت المفاخر في المصرف والتغالي في الزهو والترف.

- التغير الذي حدث على قيادة الانكشارية، حيث أوقف القانوني تقليداً عثمانياً يقضي بأن يتولى السلطان بنفسه قيادة الجيش الانكشاري في كل معاركه، ومن حينه تقاعس السلاطين عن الخروج من قصورهم لقيادة الجيش.

- ترك السلطان سليمان القانوني إدارة شؤون الدولة إلى الصدر الأعظم، حتى أصبح تقليداً في الإدارة العثمانية كانت له سلبياته الخطيرة، فقد جعل السلاطين في عزلة عما يجري في الدولة إلا ما ينقل لهم من وشايات[٧].

وإننا إذ نتفق مع ما ذهب إليه محمد فريد بك في تركيزه على الأسباب السالفة الذكر، ننوه إلى أنه أغفل سبباً خطيراً آخر لا يقل أهمية عن غيره، وهو استحداث ما سمي فيما بعد بـ «نظام الامتيازات الأجنبية». ونظراً لما لهذا النظام من عواقب وخيمة على الامبراطورية، كما سنرى، فقد رأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسته، بهدف استجلاء أسبابه وملابساته ونتائجه. ومن المفارقات المؤلمة أن يكون

هذا النظام هو الآخر من «إنجازات» سليمان القانوني، وكم هي حكمة مدهشة أن يعقب ذروة المجد في عهد سليمان القانوني الانحطاط مباشرة.

ظروف إبرام نظام الامتيازات

بدأ العمل بنظام الامتيازات الأجنبية عام ١٥٣٦م، على أثر تحالف عقده السلطان سليمان القانوني مع نائبة ملك فرنسة ووالدة فرانسوا الأول، وقد تم هذا التحالف في ظروف خاصة جداً. فحين واجه فرانسوا الأول شارل كوين (شارل الخامس) ملك النمسة وإسبانية وهولندة وألمانية الذي كان يحاصر فرنسة من كل الجهات، هزم ملك فرنسة في هذه الحرب وأسر وسيق إلى مدريد وسجن هناك في أحد القصور. حينها أرسلت أمه «لويز سافوا» الكونت جون فراجيباني إلى السلطان سليمان القانوني ورجته تخليص ابنها. وقد أجبر شارل كوين السجين فرانسوا الأول على توقيع معاهدة مدريد في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٥٢٦م ذات الشروط المجحفة لقاء إطلاق سراحه.

وكانت رغبة فرنسة أن يتدخل السلطان العثماني لفك الحصار عن فرنسة وذلك بمحاربة المجر، ولقد حدث ذلك بالفعل، حين فتح السلطان المجر في ١٣ تشرين ثاني (نوفمبر)١٥٢٦م، ووصلت حدوده إلى النمسة وتشيكسلوفاكية. ودخلت الدولة العثمانية للمرة الأولى بين دول أوروبة الوسطى [٨]. وهو ما أتاح لفرنسة «البروز كدولة قومية خلال القرن السادس عشر، فالأسطول التركي في غربي البحر المتوسط كان يحمي جناح فرنسة الجنوبي ضد أي هجوم يشنه أعداؤها، مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم في الشمال وتأمين حدود فرنسة القومية»[٩]. فإذا كان للدولة القومية الفرنسية وجود اليوم، فإن الفضل يعود للمسلمين الذين حاربوا لحماية الفرنسيين ومنعوا تجزأتهم وهيئوا الفرصة لوجودهم القومي.

توج هذا التحالف بهبة سلطانية جديدة، بعد عشر سنوات من التحالف العسكري والسياسي العثماني الفرنسي، وبعد العمل العثماني الدؤوب لحماية فرنسة من عمليات التوسع التي سعى لها شارل كوين (الخامس)، وضربه من قبل السلطان

في جبهتين: أوروبة الوسطى التي تولاها هو، والبحر المتوسط، حيث أوكل مهمتها إلى خير الدين بربروس، فبدل أن يحصل السلطان من فرنسة على امتيازات لقاء ما قدمه من خدمات لها، حدث العكس عندما وافق على منحها امتيازات تجارية كان لها آثار سياسية وقانونية كبيرة، وفق معاهدة وقعها سفير فرنسة في الآستانة آنذاك المسيو جان دي لافين مع سر عسكر السلطان سليمان القانوني في شباط (فبراير) ١٥٣٦م، وسميت منذ ذلك الوقت بـ «نظام الامتيازات الأجنبية».

ومن المعروف أن منح الامتيازات للأجانب لم يكن عملاً مذموماً آنذاك ولا ينتقص من السيادة العثمانية. بل إن هذا النظام لم يكن جديداً أيضاً، فقد سبق وأن كان معمولاً به - ولو بصورة ضيقة - منذ العهد البيزنطي. وعندما سقطت القسطنطينية على يد محمد الفاتح، أقر الأخير الامتيازات التجارية التي كانت قد حصلت عليها البندقية وجنوة في العهد البيزنطي، كما سمح لباقي المدن الإيطالية بالاستفادة من ذلك، بهدف تشجيع التجارة الخارجية[١٠] مع أوروبة والشرق عموماً. وحيث أن هذه المنحة السلطانية قد تطورت وتعقدت مع الوقت حتى تحولت إلى قيود تكبل السلطنة داخلياً وخارجياً، لذلك سنحاول أن ندرس طبيعة بنود هذه الامتيازات ودوافع منحها ونتائجها.

طبيعة بنود معاهدة الامتيازات

اشتملت المعاهدة على ستة عشر بنداً*، أكثرها إجحافاً بحق العثمانيين هي البنود الرابع والخامس والسادس والسابع. فقد أتاحت لفرنسة تحقيق مصالح تجارية وسياسية وقضائية لم تكن تحلم بها أية دولة أوروبية.

ينص البند الرابع على أنه «لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسة أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعى عليهم أو حجة

---

* يمكن الرجوع إلى نص المعاهدة كاملاً في ملاحق الكتاب.

رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي، وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعاوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل».

ونص البند الخامس على أنه «لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار رعايا فرنسة بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور للباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي».

أما البند السادس فيذكر أنه «لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي».

وأخيراً فإن البند السابع يسامح الفرنساوي في سرقته للعثماني فيذكر «لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسة مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً، وكذلك لا يكون ملك فرنسة ملزماً بشيء»[11].

وكما هو واضح فإن النصوص تدل على تنازلات قانونية تتعلق بالسيادة العثمانية على أراضيها دون ذكر لأية معاملة بالمثل على سبيل التكافؤ بالعلاقة. وبالإضافة إلى ما سبق من بنود فقد اشترط فرانسوا الأول أن يكون لبابا روما وملك إنجلترة وملك إيقوسية (اسكتلندة) الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا.

استمرت المعاهدة نافذة المفعول حتى قام ابن فرانسوا الأول (هنري الثاني) بتعزيزها مضيفاً لها معاهدة جديدة مع السلطان سليمان القانوني عام ١٥٥٣م متعلقة بالحرب البحرية. والأخطر من كل ما سبق أن تقليداً جديداً سمح به السلطان حين أتاح لسفير فرنسة المسيو جبريل درامون زيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان والقساوسة، وجعل جميع الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العلية تحت حماية فرنسة[12]. كما جددت مرة أخرى مع شارل التاسع ملك فرنسة في سنة ١٥٦٩م

الاتفاقيات التي تمت بين الدولتين في عصر السلطان سليمان، وأيد السلطان سليم الامتيازات القنصلية وزاد عليها امتيازات أخرى أهمها معافاة كل فرنساوي من دفع الخراج الشخصي ! وأن تكون المراكب العثمانية ملزمة بمساعدة ما يرتطم من السفن الفرنساوية على شواطئ الدولة ويحفظ ما بها من الرجال والمتاع. وبذلك صارت فرنسة ملكة التجارة في البحر الأبيض المتوسط وجميع البلاد التابعة للدولة، وأرسلت تحت ظل هذه المعاهدات إرساليات دينية كاثوليكية عدة إلى كافة بلاد الدولة الموجود بها مسيحيون خصوصاً في بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسة[١٣]. وهو أمر وضع اللبنات الأولى وبشكل قانوني ورسمي للوصاية الفرنسية على المسيحيين في بلاد الشام، هذه الوصاية التي نكبت الدولة العثمانية عهد ذاك، وما زالت آثارها ماثلة حتى يومنا هذا.

أما باقي الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترة فقد تأخرت نظرياً في تمتعها بنظام الامتيازات الأجنبية، غير أن سفنها - من الناحية العملية - كانت تدخل الموانيء العثمانية تحت راية العلم الفرنسي، وهو ما أتاح لها الاستفادة مما كانت تتمتع به فرنسة. ومع ذلك «فقد انضمت إنجلترة إلى معاهدة الامتيازات عام ١٥٧٩م، كما انضمت هولندة عام ١٦١٢م، وتبعتها دول أوروبية أخرى»[١٤].

دوافع منح الامتيازات

عاشت السياسة الخارجية العثمانية في أحلام عديدة، كانت سبباً في توجهاتها وتحالفاتها طيلة عقدين من الزمن. فخلال مواجهتها العدو الرئيس لها شارل كوين ظهر مارتن لوثر الذي مزق الوحدة الكاثوليكية الأوروبية وانتشر مذهبه بسرعة فائقة وتحولت دولٌ أوروبية عديدة إلى المذهب الجديد. وقد شن لوثر حرباً دينية من داخل أوروبة على الكاثوليكية، وحارب شارل كوين وخرج على سلطة البابا، وكان ذلك عاملاً مساعداً للفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبة الوسطى. فمن ناحية أرادت السلطنة أن تستفيد من هذه الحرب المذهبية القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت، وسعت لبناء علاقات متميزة مع البروتستانت مبينة لهم التشابه بين

البروتستانتية والإسلام(١٥). ومن ناحية أخرى استخدمت من تحالفها مع فرنسة ورقة رسمية تسمح لها بصورة شرعية بالتدخل العسكري لمحاربة شارل كوين. وحتى أن عملية تجديد معاهدة الامتيازات الممنوحة لإنجلترة عام ١٥٨٣م كانت مدروسة على أساس تحييدها أو التحالف معها، إذا أمكن، ضد النمسة. لكن رغبات السلطنة شيء ومجريات الواقع الأوروبي شي آخر، فالحلفاء الأوروبيون كانوا يفكرون بمصالحهم وبوحدتهم الدينية ويخشون في الوقت نفسه من التوسع الإسلامي. وعندما أعلن البابا النفير العام لمواجهة الإسلام في أوروبة تجمعوا كلهم رغم خلافاتهم في جبهة واحدة.

وقد يكون التبرير الذي يسوقه بعض المؤرخين من أن سليمان القانوني قد منح الامتيازات لفرنسة وبريطانية وهولندة لأنه يريد دعم هذه الدول خلال نضالها ضد باب روما وهابسبورج النمسة(١٦) مقبولاً لولا أنه يتعارض بعض الشيء مع الوقائع التاريخية، وذلك لأن ملك فرنسة - كما أشرنا سابقاً - كان قد اشترط في نهاية المعاهدة إضافة بابا روما وملك إنجلترة للانتفاع بهذه المعاهدة، فكيف إذن يناضل ضد البابا ويطالب بالوقت نفسه منحه الامتيازات نفسها التي حصل عليها وبموافقة سلطانية !! ومن ناحية ثانية لا يمكن إغفال سعي البابا إكراماً لوحدة المسيحيين في أن يضغط على كل من شارل الخامس وفرانسوا الأول ليضعا حداً لقتالهما بهدف أن تتحد أوروبة من جديد ضد الإسلام(١٧). وكانت خيبة أمل السلطان كبيرة وهو يرى حلفاء المشركين (الأوروبيين) يتنكرون لمعاهداتهم معه عندما يحققون مصالحهم في أوروبة (١٨)، ذلك أن البابا قد أعتبر التحالف الفرنسي العثماني فضيحة كبرى في أوروبة المسيحية.

وفي سياق البحث عن مبررات لإبرام الامتيازات، يرى أحد الدارسين بأن الدولة العثمانية قد استفادت بتقديم الامتيازات لفرنسة «إذ أن العلاقات الوطيدة مع فرنسة سوف يترتب عليها المزيد من التأثير في شؤون أوروبة الغربية، وبوجه خاص في إيطالية. كما أن منح الامتيازات لفرنسة من الممكن رؤيته كمحاولة لحث فرنسة على عدم الاشتراك في العمليات البحرية المسيحية التي يقودها شارل الخامس ضد الدولة

العثمانية في البحر المتوسط»[١٩].

لا ريب أن للدولة العثمانية رغبة قوية في أداء دور سياسي وعسكري مهم على الساحة الأوروبية لأسباب عديدة، ولكن منحها للامتيازات لم يكن - في نظرنا - لتحييد فرنسة في العمليات البحرية. وذلك لأن فرنسة - قبل إقرار الامتيازات وبعدها أيضاً - كانت تعاني من حصار عسكري محكم فرضه عليها من كل الجهات شارل كوين، وبعد استنجاد فرنسة بسليمان القانوني زحف الأخير على المجر لكسر الحصار على فرنسة على رأس جيش كبير عام ١٥٢٦م، احتل مدينتي بودا وبست، وقتل ملك المجر في المعارك، وتشتت جهود الأعداء المحاصرين لفرنسة. فالتحالف العسكري بين السلطنة وفرنسة قد سبق معاهدة الامتيازات بعشر سنوات. وتم بناءً على طلب لجدة فرنسية وليس العكس. وقد كان العثمانيون يدافعون عن جنوب فرنسة وأساطيلهم تستعرض قوتها في البحر المتوسط، بل إن العثمانيين قد ساعدوا فرنسة بالهجوم بحراً على جنوب إيطالية في حين هاجمت القوات الفرنسية من الشمال براً وذلك عام ١٥٣٧م. وفي عام ١٥٤٣م لجأ فرانسوا الأول من جديد لطلب النجدة من السلطنة لكي يرد هجوماً إيطالياً على جنوب فرنسة. ويعترف المؤرخ الفرنسي جون بيرنجر المتخصص في تاريخ الامبراطورية الهابسبورجية بأن سليمان القانوني لم يتردد حينها في صرف مبلغ مليون دوكة لكي يسلح أسطول خير الدين باربروس المكلف بالدفاع عن جنوب فرنسة. لقد دهش المراقبون الغربيون -كما يضيف المؤرخ - لأن مداخيل الامبراطورية قد سمحت لها بتسليح ٢٠٠ سفينة شراعية، في حين لم يتمكن فرانسوا الأول من تسليح أكثر من ٢٠ سفينة وبصعوبة كبيرة[٢٠].

نحن نورد هذه الحقائق التاريخية المعروفة حتى نؤكد عدم صحة الادعاءات الأجنبية التي تلوي عنق الوقائع التاريخية لتعطينا صوراً مشوهة لتاريخنا الإسلامي. فبدل أن تعترف بأفضال المسلمين على فرنسة تبرر الواقعة التاريخية بعكسها تماماً.

وأخيراً نأتي إلى تقدير المؤرخ التركي، يلماز أوزتونا، الذي يقول فيه إن معاهدة الامتيازات «معاهدة مساعدة لتنمية فرنسة عسكرياً واقتصادياً والحيلولة

دون وقوعها لقمة سائغة لألمانية وإسبانية. وهكذا منح الديوان الهمايوني فرنسة بعض الامتيازات التجارية التي من شأنها تقويتها ببعض الميزات التي لم يعترف بها لغيرها من الدول»[٢١]. ونحن نعتقد بأن هذا التقدير هو الأقرب إلى الحقيقة التاريخية، لأن هناك ما يؤكده تاريخياً. فقد جاء في رسالة ابن فرانسوا الأول، هنري الثاني ملك فرنسة إلى السلطان سليمان القانوني «لم يبق لدى فرنسة أي أمل في المساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم؛ حيث أن حضرة سلطان العالم قد قدم من قبل مساعداته لمرات عديدة. إن فرنسة ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، وستطبق شهرة الكرم التركي العالم أجمع. إن مثل هذه المساعدة تعتبر لا شيء بالنسبة إلى سلطان العالم»[٢٢]. وهكذا يعترف ملك فرنسة بأن السلطان سبق وساعد بلاده التي لا أمل لها سوى استمرار المساعدة. وفي هذا دليل على أن صفقة الامتيازات التي منحت كانت بالفعل لتنمية فرنسة. ولكن يبقى أن نتساءل إذا صح ذلك مع فرنسة فكيف يوافق السلطان على جعل هذه الامتيازات مفتوحة لإنجلترة ولبابا روما إن شاءوا تمتعوا بها، وهو في حرب مصيرية معهم وبالذات مع بابا روما الذي كان يساند شارل الخامس ؟ هل أراد أن ينمي أعداءه حتى يحدوا من اتساع ديار الإسلام في أوروبة ؟ أسئلة لم تزل تبحث عن جواب.

نتائج الامتيازات

وكما لاحظنا فإن قارئ التاريخ العثماني لا يجد مبررات معقولة تدفع السلطنة لأن تمنح الدول الأوروبية كل هذه الامتيازات دون أن تطالب بمثلها. حتى أن الشيخ رشيد رضا كان متحيراً في تبرير ذلك، فنراه يؤكد على أن «الدولة العلية لم تمنح الأجانب الامتيازات الشاذة عن القوانين الدولية المقدسة مضطرة لأنها كانت وقتئذ في عنفوان دولتها، ذات قوة ومنعة لا يُرهبها وعيد ولا يهولها تهديد. وثانياً، لأن الدول المسيحية لم تطلب منها تلك الامتيازات بصوت واحد ولا توعدتها بحشد الجيوش ومعاملتها بالقوة والإكراه إن هي لم تعطها ما طلبت عنوة، فالسلاطين لم يفعلوا ما فعلوا إكراهاً بل عن طيب نفس وخاطر»[٢٣].

لقد أتاحت حرية التجارة البحرية المطلقة لفرنسة وللدول الأوروبية التي رفعت العلم الفرنسي إمكانيات هائلة لسفنها في الموانئ العثمانية دون رقابة أو جمارك تنقل من الولايات العثمانية وإليها كل أنواع البضائع والسلع، فضلاً عن الامتيازات الجديدة التي كسبتها من خلال وصايتها على المسيحيين من كاثوليك وأرمن وبروتستانت وأرثوذكس. حتى أن القنصليات الأوروبية جعلت من المسيحيين العثمانيين مواطنين متميزين عن الآخرين، يتمتعون بحقين: حق الانتماء إلى نظام الملل العثماني، وحق الوصاية الأوروبية، ناهيك عن مكاسب المدارس التبشيرية والإرساليات التي وضعت بين أيديهم سبل تطور تربوي وعلمي ورفاه لا يحلم بها المسلم في سلطنته نفسها. لقد تحول مع الوقت، وبفعل ذلك، ولاء المواطنين المسيحيين من السلطان إلى أوروبة، لأن الامتيازات قد شملتهم فأصبحوا مفضلين ولهم معاملة خاصة في مجالي القضاء والاقتصاد. فلا يحق للسلطات العثمانية تفتيش مسكن أحد الأجانب دون إذن من القنصل الأوروبي وبمعرفة الباب العالي، ولا يحق لها جباية أي ضرائب من المتاجر والمصانع والبنوك الأجنبية. وانعكس ذلك أيضاً على ولاء العناصر غير التركية (الأقليات) في السلطنة حين اتجهت القوميات لأوروبة بحثاً عن حلول أو حماية. والأدهى من هذا وذاك أن تأثير التغريب بلغ النخبة العثمانية، وإن كانت مسلمة ومتمسكة بإسلامها، وذلك من خلال انتشار التعليم الأوروبي.

توترت العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسة بعد أن تراجعت الأخيرة عن تحالفاتها وتصالحت مع شارل كوين. وعلى إثر ذلك كتب سفير فرنسة في استانبول بعد أن ترك عمله في ١٥٥٩م يتمنى موت السلطان فيقول «أتمنى أن يسرع بالموت، لأنني أعتقد بأنه يمكن الحصول على مكاسب لملك فرنسة من السلاطين العثمانيين بعده أكبر بكثير مما كنا قد حصلنا عليه منه»[٢٤]. وبالفعل استرخت الدولة العثمانية بعد غياب القانوني وتضاءل دورها السياسي والعسكري في وسط أوروبة، وتوفرت للأوروبيين ظروف أنسب وأربح من خلال اتجارهم مع الممالك العثمانية. استغلت أوروبة الوهن الذي أصاب سلاطين آل عثمان لتلوح لهم كلما تهيأت الظروف بحقها المكتسب في الامتيازات، بل تعرضت الدولة العثمانية للتهديد المباشر من الخارج عسكرياً ومن

الداخل في عقر دارها بواسطة مواطنيها الذين خضعوا للوصاية الأجنبية وارتبطت مصالحهم الاقتصادية بها.

إن اقتناع الدول الأوروبية بكون «نظام الامتيازات الأجنبية» حقاً من حقوقها الطبيعية هو الذي دفع فرنسة لإرسال جنودها لمساعدة البندقية التي كان السلطان مراد الرابع (١٦٢٤-١٦٤٠م) يحاربها، كما أرسلت سفيرها برفقة عمارة بحرية حربية لإرهاب الدولة العلية ومطالبتها بتجديد الامتيازات. لكن الصدر الأعظم حينئذ، والذي كان ما يزال يمتلك قراره السياسي، أخبر السفير «بأن المعاهدات هذه ليست اضطرارية واجبة التنفيذ ذلك لكونها منحة سلطانية فحسب» الأمر الذي جعل فرنسة تتراجع عن تهديداتها وتتحايل لدى السلطان ليوافق من جديد على تجديد نظام الامتيازات عام ١٦٧٣م، مما زاد الطين بلة. وبدل أن تتعظ الدولة العثمانية مما حدث أمر السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م) بتفويض فرنسة حق حماية بيت المقدس.

تتابع تجديد الامتيازات، وفي كل مرة يضاف قيد جديد على السلطنة، ففي تجديد عام ١٧٤٠م أضافت السلطنة امتيازات تجارية جديدة لفرنسة. ولكن الامتيازات تعرضت لتهديد حقيقي عندما احتل نابليون بونابرت مصر، فقد أوقفت السلطنة العمل بها، غير أن نابليون كان قد تراجع في الوقت المناسب حفاظاً على علاقته مع السلطنة، وذلك حين عرض انسحاب فرنسة من مصر لقاء تجديد الامتيازات. وقد تم ذلك بالفعل في ٩تشرين أول (أكتوبر) ١٨٠١م. وكالعادة أضافت السلطنة - بكرمها المعتاد - امتيازاً جديداً يقضي بمنح فرنسة حرية التجارة والملاحة في البحر الأسود.

وكانت نتائج هذه الامتيازات وخيمة جداً على السلطنة. فالمؤرخ اليوناني، ديمتري كيتسيكس، يتساءل في كتابه «الامبراطورية العثمانية» فيما إذا كان نظام الامتيازات التجارية، الذي منحه العثمانيون لأوروبة، هو السبب الرئيس في استعمار أوروبة الاقتصادي للامبراطورية العثمانية. ولكي يجيب على هذا السؤال، عاد إلى أوائل الامتيازات التي منحها العثمانيون للبندقية عام ١٥٥٤م، وربط بينها وبين

الامتيازات التي حصلت عليها البندقية نفسها في العصر البيزنطي، وبالتالي خرج بنتيجة أن الدولة العثمانية اكتسبت عادات بيزنطية في هذا المجال، وخلص إلى أن الامتيازات حطمت اقتصاد الامبراطورية بتحطيمها النظام الضريبي العثماني القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية(٢٥). بل هذه الامتيازات حالت دون قيام السلطنة بتنفيذ مشروعات إصلاحية واستنباط موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم، لذلك أصبحت معاهدات الامتيازات الأجنبية بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين ما دام الأوروبيون لا يخضعون للسلطات العثمانية، فقد أصبحوا وكأنهم يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية (٢٦).

وعلى صعيد آخر، فإن تقييد السلطنة بنظام الامتيازات قد جعل من سفراء الدول الأوروبية في الآستانة شركاء للدولة في قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضاً. ففرنسة بعدما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠م، أقدمت على إنزال قوات لها في لبنان عام ١٨٦٠م، بدعوى حماية المسيحيين من الدروز، وقد نالت تأييد بقية الدول الأوروبية في ذلك. لقد أرادت فرنسة في أعمالها هذه إفهام الدولة العثمانية بأنها تشاركها في شؤونها الداخلية ما دام الأمر يتعلق بالمسيحيين الذين منحت الدولة العثمانية نفسها حقوقاً للأوروبيين بحمايتهم.

ومع الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوروبية من خلال تعقد وتشابك نظام الامتيازات الذي اتخذ العمل به شكل التزام عثماني تفرضه المؤتمرات الدولية. فقد قررت لائحة برلين لعام ١٨٧٦م، التي أقرتها روسية والنمسة وفرنسة وإيطالية، التشديد على الباب العالي لتعيين مجلس دولي لمراقبة أحوال المسيحيين في السلطنة. وعقب ذلك مؤتمر لندن، عام ١٨٧٧م، الذي طالب السلطان هو الآخر بأن يقوم سفراء الدول الأوروبية في الآستانة بمراقبة أحوال النصارى في الامبراطورية والسهر عليهم، لكن الباب العالي، حفظاً منه لماء الوجه رفض ذلك. فأعلنت روسية الحرب، وهاجمت قواتها الامبراطورية فأصبحت على مقربة خمسين كيلومتراً فقط من عاصمة الخلافة العظمى الآستانة(٢٧). ولم تسوَّ الأمور إلا بعد أن عقدت اتفاقية سان استيفانوا في آذار (مارس) ١٨٧٨م، التي أقرت استقلال الجبل الأسود ورومانية

والصرب التي ضمت إليها. وتوالت المعاهدات والتنازلات الخطيرة، ففي معاهدة برلين ١٨٧٨م، أقر السلطان العثماني استقلال بلغارية وجعلها مستقلة.

طالبت الدولة العثمانية على عهد الاتحاديين، عام ١٩١٢م، بإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية. وقد نصت المواد السادسة والسابعة والثامنة من القسم السري من معاهدة «أوشي» بين الدولة العثمانية وإيطالية، بشأن طرابلس الغرب، على ما يأتي: «إن الحكومة الإيطالية توافق على إلغاء الامتيازات الأجنبية، وما يتبعها من نظم ومؤسسات، وذلك عند موافقة سائر الدول على الإلغاء»[٢٨]، وكررت طلبها عام ١٩١٤م. ولكن جو الحرب كان يخيم على أوروبة، فكانت فرصة مناسبة لأنور باشا وزير الحربية لكي يستغل أوضاع التعبئة العامة في أوروبة فيوعز إلى الباب العالي بإصدار قرار إلغاء الامتيازات الأجنبية. وبالفعل، فقد بعث الباب العالي برسالة إلى السفراء الأوروبيين في الآستانة، في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، يعلمهم بعزم الامبراطورية على إبطال العمل بالامتيازات اعتباراً من ١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٤م، ولكن السفراء اعترضوا بشدة على هذا القرار وأرسلوا يعلمون الباب العالي بذلك. ومع ذلك، فقد استمرت السلطنة في إجراءاتها فقررت «زيادة الرسوم الجمركية التي كانت تقررها طبقاً للامتيازات الأجنبية، وجرى الاستيلاء على دور البريد الأجنبية بما في ذلك دور البريد الألمانية، وتقرر خضوع الأجانب في الامبراطورية للقوانين العثمانية، كما تقررت محاكمتهم أمام المحاكم العثمانية. وأصدر أنور أمراً بإغلاق البوغازين في وجه السفن الأجنبية، وذلك رغبة منه في الحيلولة دون تدخل دول الوفاق»[٢٩].

وبالنظر إلى القرار الذي اتخذته الامبراطورية بالوقوف إلى جانب ألمانية والنمسة في الحرب اعتباراً من ٢٩ تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٤، فقد وافقت الدولتان تكتيكياً على القرار وبمعزل عن الدول الأوروبية الأخرى. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد رفضت من جانبها الإذعان للقرار العثماني، واعتبرت أن نظام الامتيازات «ليس نظاماً عثمانياً مستقلاً، بل هو نتيجة مواثيق دولية، واتفاقات دبلوماسية في ميادين عدة»[٣٠].

وهكذا استمر العمل بنظام الامتيازات الأجنبية، فلم تلغ عملياً إلا بعد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م، بعد أن تأكد للدول الأوروبية بأنه لا رجعة للسلطنة والخلافة الإسلامية، وأن تركية بقيادة أتاتورك ستلتحق كلياً بأوروبة وتتنكر للإسلام، وذلك ما كان.

الفصل الثاني
التنظيمات

مقدمة

اعتاد المؤرخون أن يربطوا في دراساتهم لتاريخ الدولة العلية العثمانية بين التنظيمات التي بدأت في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) وبين حركة الإصلاح، بل إن أغلبهم حين يتحدث عن حركة الإصلاح يبدأ مباشرة من فترة التنظيمات.*

و «الإصلاح» و «التنظيمات» و «النهضة» مصطلحات دخلت حياتنا الفكرية الإسلامية منذ أول انفتاح على أوروبة، والتعامل مع هذه المصطلحات يستدعي بالضرورة في ذهنية المسلم تاريخاً أوروبياً، لذلك فهي تسميات تجد عمقها الدلالي في تاريخ الآخر وليس تاريخنا. ويبقى امتثالها في تاريخنا لا يعدو أن يكون مجرد تسميات، وأشكال، وصور، وليست جواهر، أو مضامين وقضايا. كيف التعامل إذن مع هذه المصطلحات في سياقات تاريخية إسلامية ؟ خاصة وأننا نقرأ تاريخاً إسلامياً

---

* أنظر على سبيل المثال:

- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط ١٠، ١٩٨٤).
- خالد زيادة، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، (بيروت: جروس برس، ١٩٨٥).
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢).
- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، (بيروت: دار النهار، ط٣، ١٩٧٧).
- علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، (بيروت: الأهلية للنشر، ط٤، ١٩٨٣).
- وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

حديثاً، وهو تاريخ الدولة العلية العثمانية.

بادئ ذي بدء، نود الإشارة إلى أن الإصلاح الذي حدث في الدولة العثمانية تم في مراحل ثلاث: الأولى، هي التي أعقبت المجد وشهدت بداية الأفول، وكانت محاولات لإصلاح يتجاوز التدهور في الشؤون الإدارية والضريبية للسلطنة؛ محاولات فرضتها الحاجة الداخلية للإصلاح. والثانية، عبرت عن نفسها بمحاولات النخبة العثمانية اعتماد نموذج إصلاح أوروبي للتطور: تحديث عسكري وتحديث لجهاز الدولة على نسق ما حدث في روسية القيصرية. أما المرحلة الثالثة، فقد كانت مفروضة على السلطنة فرضاً وباتفاقيات دولية من قبل الدول الأوروبية، وهي المرحلة التي سميت بالتنظيمات.

وباعتماد تقسيمنا هذا لن نسلك السبيل المعتاد للحديث عن التنظيمات، لأنه ينبغي التطرق أولاً إلى الإصلاح، فالإصلاح سابق على التنظيمات بقرون عدة. ولكن، متى بدأ التدهور لكي تبرز الحاجة إلى الإصلاح؟ هنا أيضاً لا بد من المراجعة.

أولاً: الحاجة إلى الإصلاح

برزت الحاجة إلى الإصلاح عندما بدأ التدهور أو بالأحرى عندما استشعر رجال الدولة أزمة داخلية. وفي تقديرنا، فإن الأزمة الحقيقية التي عانتها السلطنة هي أزمة اقتصادية قبل أن تكون عسكرية أو فكرية. فالسلطنة كانت حتى عهد سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) تعيش انتصارات متواصلة، وما يردده البعض من أن أزمة الفكر والاجتهاد، إبان الدولة العثمانية، هي التي أدت إلى تقهقر حضاري قاد إلى الانحطاط، يترك انطباعاً بأن هذه المقولة تبسيطية وغير دقيقة تماماً. صحيح أن بعضاً من الجمود أصاب حركة الفكر الإسلامي بشكل عام، خلال العمر المديد للدولة العثمانية، ولكن هذه الدولة قد عاشت أكثر من قرنين (من عهد السلطان عثمان ١٢٩٩م وحتى سليمان القانوني ١٥٢٠م) وهي في حالة ازدهار حضاري، مقارنة بالحضارات السائدة آنذاك، وانتصار دائم حتى اعتبرت أكبر قوة حضارية وعسكرية دولية عهد ذاك.

لقد نشأت مشاكل السلطنة الحقيقية من فقدانها سيطرتها على البحار الشرقية. فالكشوف الجغرافية أتاحت للبرتغاليين فرصة التحكم بطرق التجارة الشرقية واحتلال أراضٍ عربية إسلامية، حيث تمركز الوجود العسكري البرتغالي على الساحل الغربي للهند، وفي منطقة الخليج، ومعظم أقاليم شرقي الجزيرة العربية (مسقط، هرمز، البحرين، ساحل عُمان). وكانت حكومة لشبونة قد أصدرت أوامرها إلى أمراء البحر البرتغاليين بمنع وصول السفن الإسلامية إلى الهند. وضع البحّار فاسكو دي غاما أسطوله عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وطارد السفن الإسلامية في المحيط الهندي. وبدل أن يخوض السلطان العثماني الحرب ضد توغل الأوروبيين في البحار الشرقية وسيطرتهم على التجارة، والعمل على تحرير الأراضي الإسلامية وبالتالي تقف معه الدول الإسلامية الأخرى كالمماليك في مصر والشام والدولة الصفوية في إيران، أساء الجميع تقديرهم لحجم المخاطر والتحديات الخارجية، فوجهوا قواتهم لمحاربة بعضهم البعض. وفي عام ١٥١٤م، أعلن السلطان، وبسبب خلافات مذهبية أو حدودية، الحرب على الدولة الصفوية كما وجه جيوشاً أخرى لمحاربة دولة المماليك في مصر والشام والحجاز، وكان السلطان المملوكي الغوري حينذاك يحارب البرتغاليين بضراوة، وفي معركتين؛ الأولى في مرج دابق قرب حلب عام ١٥١٦م، والثانية في الريدانية قرب القاهرة عام ١٥١٧م، قضي على دولة المماليك. ولم تتهيأ الدولة لحرب البرتغاليين إلا بعد ثلاثين سنة، أي بعد أن استحكموا في البحار وعززوا من أساطيلهم وقواتهم... حينها توجهت «الحملة العثمانية الكبرى» لمحاربتهم ولكنها هُزِمت بفعل قوة الأساطيل البرتغالية واستحكاماتها. وبعد ذلك دخلت دول أوروبية (هولندة، انجلترة، فرنسة) جديدة إلى البحار الشرقية، وتحول الخط التجاري إلى رأس الرجاء الصالح، وأغلقت منافذ البحار الشرقية إلى البلاد العربية. وانعكست آثار هذا التحول على الحياة الاقتصادية فيها[٣١].

وأدى تدهور التجارة العثمانية مع الوقت إلى انكماش الموارد المالية للسلطنة وزعزعتها وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة، وكانت النتيجة أن ازدادت الضرائب وتقهقرت الزراعة والحرف وجلا السكان عن الأرياف.[٣٢]. وفضلاً عن ذلك كان

لاكتشاف أميركة آثارٌ اقتصادية وخيمة على الامبراطورية، ذلك أن تجارة الذهب والفضة أصبحت بيد أوروبة، فانخفضت العملة العثمانية. ومما زاد الطين بلة أنه بفعل التحديات العسكرية الجديدة التي بدأت تواجه الامبراطورية توجهت الأخيرة إلى مزيد من الإنفاق العسكري، فضاعفت عدد الانكشارية ودرّبت المزيد من وحدات الصكبان، ولكي تحد من خطر إسبانية بعد هزيمة الامبراطورية في لابانت، أعاد سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) بناء أسطوله كله، وأضاف ثماني سفن حربية كبيرة لم يُر مثلها في المتوسط أبداً. وقد أنفق مبالغ ضخمة جداً، فلكي يحافظ على أسطوله ويصونه كان يصرف مليوناً ومائتي ألف دوكة ذهبية سنوياً. ولكي تتمكن الامبراطورية من القيام بحملات حربية ضد النمسة، ما بين ١٥٩٣-١٦٠٦م، صرفت على تسليح أسطول خير الدين باربروس بمفرده مبلغ مليون دوكة. وهو ما جعل المدخولات السنوية لميزانية الدولة في انخفاض مستمر، ففي حين استلمت الخزينة عام ١٥٦٧م حوالي ٨,٥ مليون قطعة ذهبية لم تستلم عام ١٥٩٧م سوى ٥,٢ مليون قطعة[٣٣].

وهكذا نجد أن أزمة الامبراطورية قد تفاقمت، وأن الوضع الجديد للنظام الاقتصادي الدولي، وتراكم الثروات الأوروبية بفعل السيطرة على التجارة الشرقية واكتشاف أميركة، أدى إلى تخريب النظام الاقتصادي القديم، «فقد أمكن للأوروبيين كبح جماح هذا التطور الخطير واستيعابه واستخدامه في تطوير نظامهم الاقتصادي، في حين عجز عن ذلك المسلمون لضياع مصادر الثروة وطرقها من أيديهم»[٣٤]. ولقد كانت الأضرار التي نجمت عن خروج البحار المحيطة بديار المسلمين من أيديهم وخيمة جداً. فقد كانت الدولة الإسلامية تستفيد من هذه البحار من عدة وجوه مثل التحكم في حركة السلع والأشخاص والجيوش، وتقاضي رسوم باهظة، والحصول على السلع لدار الإسلام بأسعار رخيصة، وأخيراً إرغام الغرب كله على التعامل معها من موقع قوة لتظل التجارة ممكنة عبر دار الإسلام أو معها[٣٥].

وقد كانت الولايات العربية أولى المتضررين نتيجة ذلك، إذ تدهور اقتصادها وازدادت الضرائب المفروضة عليها من الحكومة العثمانية لتعويض العجز الكبير الذي بدأت تشكو منه الخزينة. يكفي أن نلاحظ بأنه في خلال قرن واحد فقط، أي من عام

١٥٨٣م حتى عام ١٦٨١م، ارتفعت الضرائب على الأفراد بمعدل ثلاث عشرة مرة [٣٦]. ومن المؤسف له أن هذه الأزمة لم تنعكس على نفقات القصر السلطاني، فاستمر السلطان وحاشيته بالإسراف والترف، وكانت القصور تعج بأجنحة الجواري والحريم والغلمان، رغم تحريم الشريعة لها.

إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن ضعف السلطنة الاقتصادي قد تزامن مع الأخذ بنظام الحريم السلطاني، واعتكف السلاطين في قصورهم وغرقوا في ملذاتهم، إلى درجة أن التاريخ العثماني قد عرف سلاطيناً أطلق عليهم «السلاطين الذين لا يراهم أحد» لأنهم كانوا لا يبرحون القصور وأجنحة الحريم، لانغماسهم في المتع الجنسية، حتى احتسب أن عدد الأطفال الذين أنجبهم السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م) مثلاً لا يقل عن مائة وثلاثين [٣٧].

في خضم هذا التدهور الاقتصادي والخلقي، الذي بدأ بعد ذروة المجد مباشرة، انتبه مفكرو الأمة إلى أزمة الامبراطورية، فقد اندفع مصطفى عبد الله، والمعروف بحاجي خليفة (١٦٠٨-١٦٥٧م) ليقدم حلولاً للامبراطورية فكتب «دستور العمل في إصلاح الخلل» وهي رسالة في الإصلاحات المالية كتبت عام ١٦٥٣م، ولكنها لم تنشر إلا بعد ثلاث سنوات [٣٨]، وقد كانت أول محاولة إصلاحية جاءت تعبيراً عن حاجة داخلية ملحة كتبها مفكر عثماني لكي يوجه الأنظار إلى تدهور النظام الضريبي والمالي العثماني.

إن التقهقر الذي بدأ في الدولة العثمانية، قد تسارع مع بداية القرن السابع عشر، حين اشتدت الأزمات عليها. ومع الرغبة في الإصلاح التي راودت رجال الدولة، فإن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود. كان لا بد أن تتحرك السلطنة باتجاه الداخل والخارج معاً بإجراءات إصلاح جادة وصارمة حتى تلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوروبية المنافسة لها. لكن تركز السلطة بيد الباب العالي وبعض حاشية السلطان، وغياب الأخير عن ساحة التأثير والفعل قد حال دون قيام حركة إصلاح جذرية.

ثانياً: إصلاح أم تنظيمات

تعرف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات فتقول «إنها اصطلاح مأخوذ من قانون تنظيم أتمك، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد الحميد، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كولخانة. وورد اصطلاح «تنظيمات خيرية» لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت حول عام ١٨٨٠م، عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني الاستبدادي»[٣٩].

يحتوي هذا التعريف للتنظيمات على خطأين أحدهما تاريخي(زمني) والآخر مفهومي.يتعلق الخطأ الأول بتاريخ تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة. وجدنا هذا الخطأ في الطبعة القاهرية الأولى للموسوعة، وكنا نتمنى ألا نجده في الطبعة الثانية لهذه الموسوعة ونعني بها الطبعة البيروتية[٤٠] لكن يبدو أن هذه الطبعة طبعة أوفست عن الأولى ولم تنل أدنى مراجعة لذلك تكرر الخطأ كما هو[٤١]. أما الخطأ الثاني، الذي يثيره التعريف لمصطلح التنظيمات فيتعلق بالربط بين التنظيمات والإصلاح. فالإصلاح -كما سبق وأسلفنا- سابق على التنظيمات ومختلف عنها في المقصد والمآل. الإصلاح مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييراً إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة. أما التنظيمات فهي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه. أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية وهي الإرادة السلطانية. وذلك ما حدث بداية بخط كولخانة عام ١٨٣٩م ونهاية بدستور مدحت باشا ١٨٧٦م.

الموقف من التنظيمات هو الآخر موضع خلاف لدارسي التاريخ العثماني، ففيما يذهب «الحداثيون» من المسلمين وبالأخص العرب والأتراك من العلمانيين وغيرهم إلى أن التنظيمات هي بمثابة المرحلة الأكثر تقدماً في التاريخ العثماني، بل إنها غالباً ما تعتبر، في نظرهم، بداية ما اصطلح على تسميته بعصر «النهضة» وتحديث المجتمع،

وفي كونها مرحلة الانفتاح على الغرب وتطوره، وإقرار الحريات العامة، وتقييد سلطة السلطان[٤٢]، وغير ذلك. وعليه، ترتبط التنظيمات «أوتوماتيكياً» بحركة الإصلاح حتى أنه عندما تذكر الأولى تدل على الأخيرة. لقد تم تثبيت هذه التصورات فأصبحت ضمن البرامج التعليمية العربية في المدارس والجامعات. مع أن الحركات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين بشكل عام يشككون في صحتها، بل إنهم يدحضونها كلياً، لأنها في الواقع إجراءات تغريبية للدولة والمجتمع العثمانيين.

ومن غرائب الأمور ومحاسن الصدف أن يتفق موقف الإسلاميين هذا، وقد يكون للمرة الأولى والأخيرة، مع موقف وتقدير المستشرقين من الغربيين الذين يؤكدون في كتبهم على حقيقة أن التنظيمات هي محاولات غربية تقع في إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية، وإن كان هدفها المعلن «التحديث» و «الدفاع عن حريات الطوائف العثمانية» فإن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك واستهدف الامبراطورية العثمانية ذاتها[٤٣]. يكفي أن نلاحظ على سبيل المثال مسألة الحقوق التي طالبت بها الدول الأوروبية للملل في الامبراطورية، فقد مارست هذه الدول ضغوطاً هائلة لكي يصدر الخط الهمايوني عام ١٨٥٦م، الذي أقر المساواة بين جميع الملل في الامبراطورية، ورغم أنه أشار بوضوح إلى الإبقاء على الامتيازات التي حصل عليها غير المسلمين في الدولة، فقد اعترض هؤلاء على قانون المساواة خشية منهم أن يفقدوا بعض أو كل ما حصلوا عليه عبر الضغوط الأوروبية، وهو الأمر الذي دفع الأوروبيين من جديد لتجديد امتيازاتهم من ناحية ولتأكيد أفضلية غير المسلمين على المسلمين في دولتهم من ناحية ثانية[٤٤].

إن النظر إلى التنظيمات من هذه الزاوية يسمح عملياً بإقامة علاقة وثيقة ليس بين الإصلاح والتنظيمات، كما تربط أغلب الدراسات، بل بين نظام الامتيازات الأجنبية والتنظيمات. ذلك لأن الأخيرة إنما جاءت كنتيجة طبيعية للأولى، ولولا الامتيازات الأجنبية وما مارسته من ضغط داخلي وخارجي لما فرضت التنظيمات.

أما حركة الإصلاح الحقيقية، فقد بدأت وانتهت قبل أن تتم قرارات التنظيمات، وإن القول بأسبقية تجربتي محمد علي الكبير في مصر (١٧٦٩-

١٨٤٩م) والباي أحمد في تونس (١٨٣٧-١٨٦٦م) في الإصلاح ينقصه الدقة، وذلك لسببين: أولهما، أن ما حدث في مصر وتونس لم يكن في حقيقة الأمر حركة إصلاح بقدر ما كان تأثيراً وتدخلاً أوروبياً وفرنسياً على وجه الخصوص، وذلك أمر سنبحثه فيما بعد، وثانيهما، أن الإقرار بأسبقية التجربتين المصرية والتونسية في «الإصلاح» ليس دقيقاً أيضاً لأن حركة الإصلاح في الدولة العثمانية كانت قد بدأت عملياً قبل قرنين من ذلك التاريخ.

ثالثاً: محاولات الإصلاح

لم يكن الوضع العام للامبراطورية بخافٍ، لا على رجال الدولة ولا على مفكري الأمة العثمانية، فقد كثرت الدعوات الإصلاحية وقدمت للسلاطين المتعاقبين مشيرة إلى مواقع الخلل ومظاهر التقهقر وحذرت من الانحدار، واقترحت الحلول، نذكر من هذه المحاولات الإصلاحية الأصيلة التالية:

- الكتاب الذي قدمه المؤرخ مصطفى علي أفندي جيليولو (١٥٤١-١٥٩٩م) للسلطان مراد الثالث «مفاخر النفائس في كفاية المجالس» ويصف فيه المجتمع والحكومة العثمانية، ويركز على بذخ الطبقة الحاكمة.
- التقرير الذي قدمه علي أفندي عيني أمين بيت المال في إقليم مصر في بداية القرن السابع عشر للسلطان أحمد الأول عن سير أعمال مختلف المؤسسات التي تديرها الطبقة الحاكمة، ويصف فيه مؤسسات الحكومة والجيش ويتحدث بإسهاب عن نظام الرواتب.
- أشهر هذه المحاولات كانت في كتاب «الرسالة» الذي قدمه للسلطان مراد الرابع مستشاره الخاص مصطفى كوجي بيك الذي سمي بباعث الإصلاحات التقليدية. فبعد أن وصف الامبراطورية واتساعها إبان عهد سليمان القانوني، طرح للسلطان أسباب التقهقر الذي تعانيه السلطنة منذ تلك الفترة ومظاهره وحددها بأربعة: غياب مشاركة السلاطين في أعمال الحكومة والجيش؛ السلطة الكبيرة التي منحت لمنصب الصدر الأعظم؛ نمو مراكز القوى لأحزاب القصر ولمجلس الوزارة وتعددها؛ النمو

المضطرد للمفاسد والرشوات في كل أركان النظام العثماني. وقد أشار كذلك إلى انحطاط نظام التيمار الذي أصبح بيد النساء والأطفال والطبقات الاجتماعية العاجزة عن الخدمة في الجيش والدولة، وهو ما قاد إلى تسيب الجيش وضعفه، بعد أن خرب النظام الزراعي وأفسد النظام الحكومي في الأقاليم. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شمل الاضطراب تعيين العلماء الذي لم يعد حسب الكفاءة والمعرفة والعدل والسن. يخلص مصطفى كوجي بيك إلى أن كل ذلك قد أضعف موارد الخزينة من الحقول العامة في حين زادت المصاريف مقارنة بالعوائد، فعوض النقص بفرض ضرائب جديدة على الفلاحين الذين تركوا الريف باتجاه المدن بحثاً عن الرزق. فأدى كل ذلك إلى شيوع الأزمات الزراعية والاقتصادية. وخلص إلى أنه لا يوجد حل دون إصلاح وتدخل صارم من السلطان نفسه[٤٥].

- المحاولة المهمة الأخرى هي الرسالة التي وضعها المؤرخ الموسوعي مصطفى عبد الله، والمعروف بحاجي خليفة (١٦٠٨-١٦٥٧م) جواباً على أسئلة بعثها له السلطان محمد الرابع، والتي عرفت بـ «دستور العمل في إصلاح الخلل» وهي الرسالة التي سبق الإشارة إليها[٤٦]. تضمنت الرسالة تصورات حاجي خليفة للوضعية التاريخية العامة للامبراطورية، وأسباب انحدارها. إن الامبراطورية - في نظره - مثلها مثل كل الدول تخضع لسياقات تطور طبيعية تمر بثلاث مراحل: الأولى، مرحلة التطور السريع، والثانية، الاستقرار والتمتع بالمجد، والثالثة، البطء فالتقهقر. وكل مرحلة تقصر أو تمتد حسب حكمة قادة الدولة وعملهم. ولقد شخّص حاجي خليفة أن السلطنة تعيش في مرحلتها الثالثة، ولكن بفعل قواها الداخلية وقوة النظام العثماني، فبإمكانها الثبات على هذه المرحلة قروناً عدة لو قامت بإصلاحات جادة لشؤون الفلاحين الذين يعانون القمع والفاقة، وإصلاح نظام الضرائب، وتجديد موظفي الدولة المسنّين والمرتشين، وتقليل مصروفات الدولة وإصلاح الجيش وتخفيض عدد الرجال فيه.

- آخر المصلحين كان محمد ساري في نهاية القرن السابع عشر. وهو في الأصل عمل ناسخاً لدى الأسرة السلطانية، وعُرف أيضاً كمؤرخ لأبرز أحداث

الامبراطورية التي مرت في الربع الأخير من القرن السابع عشر. وقد وضع كتاباً نال شهرة ومكانة واسعة سماه «نصائح الوزراء والأمراء» وجه فيه النقد إلى المصلحين السابقين له ووسائلهم التقليدية، وقال بأن الإصلاح لا يمكن إلا أن يكون جذرياً [٤٧].

تلك هي أولى المحاولات الإصلاحية العثمانية التي نجمت عن حاجة داخلية ملحة كتبها مفكرون عثمانيون لكي يوجهوا أنظار السلاطين إلى تدهور النظام العثماني بشكل عام ونظامه الضريبي والمالي على وجه الخصوص.

إخفاق محاولات الإصلاح

بدأت الإجراءات العملية لوضع الدعوات الإصلاحية التي قدمها مؤرخو الأمة العثمانية ومفكروها عهدذاك موضع التنفيذ إبان حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م). فقد جهد السلطان لإصلاح النظام العثماني عن طريق محاولة إنعاش المؤسسات الحرفية التقليدية التي فقدت حيويتها مع غزو السلع الأوروبية للسوق المحلية. وذلك لأن نظام الامتيازات الأجنبية قد وفر حماية للتاجر الأوروبي لا يحلم بها التاجر المحلي، ورفع عنه الضرائب والجمارك ومنحه حرية الحركة وضمان أمنه وأمواله. كما تمكن السلطان أن يعيد تنظيم الإدارة المالية، واتخذ إجراءات صارمة لتطبيق النظام والعدالة، فأعاد تنظيم التيمارات وفصل من الخدمة «السباهية» الذين لم يعودوا يؤدون الخدمة العسكرية، فتمكن من أن يستعيد للدولة والجيش قوتهما وقيادتهما اللازمة.

ومن أبرز المحاولات الإصلاحية الحكومية الأصيلة نذكر ما تم على أيدي الصدرين العظام من أسرة كوبريللي (١٦٥٦-١٦٨٣م)، وهما محمد كوبريللي وابنه فاضل مصطفى، فقد انصب اهتمامهما على الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي والعسكري، ومع ما حققاه من انتعاش للدولة وتجاوزها لكثير من مصاعبها، فإن هذه المحاولات قد أخفقت مع الأسف بمجرد أن انتهى عهدهما.

إن التقهقر الذي بدأ في الدولة العثمانية، قد تسارع مع بداية القرن السابع عشر، حين اشتدت الأزمات عليها. رغم أن بعض الإصلاحات قد أوقفت من وتيرته

واندفاعه كما أسلفنا، غير أن المشكلة كانت أكبر من أن تحاصر بإصلاح داخلي محدود. فقد كان لا بد أن تتحرك السلطنة باتجاه الداخل والخارج معاً بإمكانات تجدد جادة وصارمة حتى تلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوروبية المنافسة لها. لكن تركز السلطة بيد الباب العالي وبعض حاشية السلطان، وغياب الأخير عن ساحة التأثير والفعل قد حالا دون قيام حركة إصلاح جذرية، فأخفقت المحاولات الحقيقية الداخلية للإصلاح. وقد ساهم ذلك في محاصرة الامبراطورية العثمانية في آسية وأفريقية وتقليص دورها الأوروبي وإضعاف فعاليتها العسكرية.

انتهت بنهاية القرن السابع عشر محاولات التجديد الذاتي والإصلاح المحلي، لتبدأ مرحلة جديدة من المحاولات للإصلاح وفقاً للنموذج الأوروبي، وهي التي سنتناولها فيما بعد. يبقى أن نقوم بتقويم عام للمحاولات الإصلاحية الأولى التي أطلقنا عليها صفة الإصلاح الداخلي الحقيقي، ومن أهم سماتها:

١- أنها توجهت إلى الإدارة المالية والنظام الضريبي، وهما في الواقع جوهر الأزمة في بدايتها، ولكن العالم حينئذ كان يتحول بسرعة كبيرة، ولقد تكدست الثروات في الدول الأوروبية، وشحت في الامبراطورية بعد أن حرمت من التجارة الشرقية، وضعفت سوقها الداخلية، وهو الأمر الذي أفشل هذه المحاولات في مهدها.

٢- اعتمدت هذه المحاولات على الجهد العثماني المحلي في مجالي التنظير والتطبيق، وليس على جهود الخبراء الأوروبيين.

٣- احتفظت بالمؤسسات التقليدية المهنية والعسكرية والثقافية، وحاولت إصلاحها من الداخل. ولم تفرض بديلاً عنها كما حدث في محاولات الإصلاح في القرن الثامن عشر.

٤- لم تدرك محاولات الإصلاح الاقتصادي أنها لن يكتب لها النجاح ما دام نظام الامتيازات الأجنبية يكبل حركة الامبراطورية داخلياً وخارجياً، فينزع عنصر المبادرة والمنفعة من يد التاجر العثماني ويمنحها للتاجر الأوروبي.

إن طيّ صفحة التجديد الذاتي، وحركة الإصلاح الداخلي في الامبراطورية لم يكن بفعل استحالة هذا الإصلاح أو عدم اقتناع القائمين عليه، ولكن ذلك حدث بفعل

تراكم ما يمكن أن نسميه بالأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الامبراطورية في مسيرتها التاريخي،ة وهي: أنها وهي في أوج قوتها ومنعتها كان عليها أولاً ألا تسمح بسقوط غرناطة عام ١٤٩٣م، وهي آخر المعاقل الإسلامية في أسبانية؛ وكان عليها ثانياً بدل التحالف مع فرنسة لمحاربة النمسة في القرن السادس عشر أن تدعم المماليك وتزودهم بالعزم اللازم لمحاربة التوسع الأوروبي في البحار الشرقية بدل التفرغ لمحاربتهم وهم في أوج صراعهم مع البرتغاليين. وكان عليها ثالثاً، بقدر ما كان على الدولة الصفوية من مسؤولية، إدراك خطورة الوضع الدولي المحيط بهما ووقف صراعهما المسلح الذي تستفيد منه القوى المعادية لهما.

وأخيراً فإن حركة الإصلاح، لكي تستكمل شروط نجاحها، كان عليها أن توجه الأنظار إلى الخارج أيضاً فتعزز من وضع الامبراطورية في النظام الدولي الذي بدأ يتحرك في غير صالحها.

النموذج الغربي للإصلاح

ما أن أطل القرن الثامن عشر حتى تأكد للامبراطورية العثمانية أن مرحلة من الانكسارات العسكرية الكبيرة التي عرفتها في نهاية القرن السابع لم تكن سوى البداية في التدهور العام الذي حل بها، فقد انكسرت جيوش الامبراطورية أمام روسية عام ١٦٨١م، واضطرت للتنازل لأول مرة في تاريخها عن معظم أوكرانية. كما هزم العثمانيون على أبواب فينّة عام ١٦٨٣م، واعتبر الصلح المشين «فارلوفجة» عام ١٦٩٩م، حدث فريد من نوعه اعتبره بعض المؤرخين أول عملية تفكيك للامبراطورية العثمانية، واعتبره آخرون نقطة تحول الامبراطورية من سياسة الهجوم إلى الدفاع، وبدء انسحاب العثمانيين من أوروبة.

إن أبلغ وصف لحالة الامبراطورية بعد هذا الصلح يقدمه المؤرخ الألماني فون هامر فيقول «إن صلح فارلوفجة يعتبر من المعاهدات التي تستحق الاهتمام، فهو صلح له أهميته بالنسبة للمؤرخ. ليس فقط بسبب التغيرات الإقليمية التي ترتبت عليه، ولا لتسجيله للفترة التي لم يعد الناس فيها يخشون الدولة العثمانية

باعتبارها قوة مرهوبة الجانب، بل لأن الباب العالي وروسية قد اشتركا للمرة الأولى في مؤتمر أوروبي عام، ولأن إنجلترة وهولندة اللتين لم تشتركا في الحرب قد مُثّلتا في المؤتمر. من هنا يكون كل من السلطان والقيصر قد اعترفا ضمنياً بمبدأ تدخل الدول الأوروبية في نزاعاتهما من أجل المصلحة الأوروبية العامة»(٤٩).

لقد أصاب هامر في مسألة تدخل الدول الأوروبية، وإن بدأ التدخل في اعتبارنا اقتصادياً قبل هذا التاريخ من خلال نظام الامتيازات الأجنبية، لكن الأمر المؤكد أن الهزيمة العسكرية العثمانية قد سمحت بأوضاع سياسية جديدة من مثل التدخل الأوروبي الذي أصبح إحدى حقائق السياسة الأوروبية عهد ذاك.

إن موقف الامبراطورية الضعيف عسكرياً جعلها تتطلع إلى تجربة العدو التاريخي لها، روسية القيصرية، التي كانت تعاني أوضاعاً عسكرية متدهورة مشابهة(٥٠). فلم يكن باستطاعة روسية إحراز انتصارات على الدولة العثمانية لولا أن القيصر بطرس الأكبر (١٦٧٢-١٧٢٥م) قد قام بتحديث مؤسسته العسكرية، فأدخل عليها نظماً عسكرية أوروبية حديثة، وزودها بتقنيات عسكرية جديدة. وما أن تطلع العسكريون إلى التجربة الروسية حتى أصبحت المقارنة معها على كل الألسنة، وتحولت لتصبح الحدث السياسي الأول في الامبراطورية، في أوساط النخبة الحاكمة أولاً، ثم انتقلت العدوى للسلطان نفسه؛ الكل بات يردد كيف يمكن الاستفادة من التحديث الأوروبي، كما فعلت روسية القيصرية لمواجهة التحديات العسكرية التي تواجه الامبراطورية.

وفي خضم توجه العثمانيين الرسمي نحو تبني التحديث الأوروبي غاب عنهم أن البنى والمؤسسات والمجتمع في روسية عموماً هي غير البنى والمؤسسات والمجتمع في الدولة العثمانية. فكل منها قائم على قيم ومعايير مختلفة. إن طبيعة التحديث في روسية لا تفترض إلغاء البنى التقليدية أو المؤسسات القائمة أصلاً، أو أنها تستحدث غيرها، بل تقوم في الواقع بعملية تجديد لهذه المؤسسات يتناسب ويستجيب لحاجاتها الداخلية، ولا يتناقض أو يتعارض مع قيمها ومعاييرها وسياقها التاريخي. ولكن الأمر ليس كذلك في المجتمع العثماني، فالتحديث جاء خارجياً بآليات ومفاهيم

غربية وغريبة عن المجتمع، وكان على حساب وجود مؤسسات بكاملها. فالنظام العسكري الجديد استوجب إلغاء المؤسسة العسكرية العثمانية التقليدية (الانكشارية) كلياً. وقد أبعد الأخذ بالقوانين الوضعية الأوروبية الجديدة الشريعة الإسلامية من مجالات عديدة أهمها التجارة والسياسة، بل إن هذه القوانين بدأت بمحاربة الشريعة الإسلامية، وتمكنت من طردها من أغلب تشريعات الدولة. كما أن نظام التعليم الحديث حارب ثم ألغى نظام المعارف الإسلامي. لكن روسية القيصرية لم تعانِ من مترتبات مماثلة على بناها التقليدية، ونجحت إلى حد ما في اجتياز امتحان التحديث، أو هكذا ردد المؤرخون، رغم أننا نقرأ حالياً أبحاثاً جامعية روسية جديدة تشكك أساساً في كل مسيرة التحديث الغربية لروسية في مرحلتها الأولى إبان بطرس الأكبر، والثانية عند بداية التجربة الشيوعية التي قامت بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧م.

إن السلاطين العثمانيين وهم مأخوذون بتجربة روسية القيصرية بالتحديث من ناحية، وبقسوة الهزائم العسكرية من ناحية أخرى، أقدموا على انتهاج سبيل التحديث الأوروبي، ولقد سجل المستشرق برنارد لويس بداية هذا الاتجاه الجديد رسمياً بقوله: «إن الوثائق التركية التي حررت إبان مرحلة اتفاقية بسافيتز (١٧١٨/٧/٢١م) احتوت على محاورة جرت بين مسيحي أوروبي وضابط عثماني حيث تحدثا عن إمكانيات قيام تنسيق سياسي وعسكري مشترك»[٥١].

إن الحاجة إلى تحديث عسكري بوجه خاص هي التي دفعت العثمانيين للتعبير عن رغبتهم هذه. هذه الرغبة التي وجدت طريقها للتحقق عندما تبناها قادة الدولة. وتشير الوثائق العثمانية إلى أن أول مسؤول سياسي عثماني كبير سعى إلى الإصلاح هو الداماد إبراهيم باشا الذي أصبح وزيراً عام ١٧١٦م، وصدراً أعظم (١٧١٨-١٧٣٠م) إبان حكم السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م). فقد أقدم على خطوة فريدة من نوعها حين قرر الانفتاح كلياً على أوروبة، فخرق وللمرة الأولى في تاريخ الامبراطورية تقاليدها، ووافق على إرسال سفراء دائمين إلى الدول الأوروبية، فبدأ بفينّة (عاصمة النمسة) عام ١٧١٩م، وبعدها بعامين أمر أن تفتتح

للامبراطورية أول سفارة في باريس، شغلها السفير محمد برميسكيز جلبي أفندي، ولقد حدد إبراهيم باشا الهدف من وجود السفير، بأنه إجراء دراسة معمقة لأوجه الحضارة والتطور الصناعي[٥٢].

وقد شكل مجيء محمد جلبي أفندي إلى باريس، ماراً بالمدن الفرنسية جنوباً حتى قصر فرساي، حدثاً فرنسياً مهماً سجله الفنان باروسل بلوحة سماها «دخول محمد أفندي إلى فرساي» ومن خلال مشاهداته للحياة الفرنسية، وإقامته التي استمرت قرابة العام (١٧٣٠-١٧٣١م) ألف محمد أفندي كتاباً ظريفاً سماه «جنة المشركين» سجل فيه ملاحظاته ويوميات سفارته، فوصف الحياة الفرنسية ومدنها وعمرانها وقصورها الفخمة، كما وصف مصانعها ومرصدها وأدوات الهندسة وأوجه التقدم في العلوم والتقدم في التنظيم العسكري[٥٣]، وقد كان لكتابه هذا أثر كبير في الأوساط العثمانية، وبالذات على السلطان أحمد الثالث الذي قلد الفرنسيين في قصورهم وبذخهم في وقت كانت الامبراطورية تعاني فيه من أزمات اقتصادية قاتلة ومتزايدة، وهو ما جعل الانكشارية ورافضي التحديث في الامبراطورية يقومون بثورة عارمة فيقتلون الصدر الأعظم المسؤول عن الانفتاح على أوروبة، ويهدمون القصور الفخمة التي بنيت على الطراز الأوروبي، ويعزلون أخيراً السلطان أحمد الثالث.

وعلى الرغم من الرفض الدامي للتحديث، فإن آلة الدولة ورجالها قد تشبعوا بفكرة التحديث هذه، وباتوا مقتنعين بأن لا مفر من مواصلتها. وهكذا واصل السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م) رغم المخاطر عملية التحديث بمجرد أن هدأت الأمور، حيث خطا خطوة نوعية بأن استعان ولأول مرة بمستشار فرنسي للشؤون العسكرية وهو الكونت دي بونفال (١٦٧٥-١٧٤٧م)، وقد عرفت هذه السنوات موجة كبيرة من دعاة الحداثة الأوروبية، فقد سار سعيد أفندي على خطى أبيه، محمد جلبي أفندي، فأسس أول مطبعة عثمانية في استانبول عام ١٧٢٧م، بالاشتراك مع إبراهيم متفرقة (١٦٧٩-١٧٤٢م)، والذي سيلعب دوراً بارزاً في الانفتاح العثماني على أوروبة [٥٤]. نشرت مطبعته ترجمات عديدة في مجالات التاريخ والجغرافية والآداب واللغة، كما طبعت كتاباً ألفه إبراهيم متفرقة نفسه وسماه

«أصول الحكم في نظام الأمم»، وفكرة الكتاب سبق أن قدمها المؤلف بصيغة مذكرة دبلوماسية رفعها إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي نصحه بطبعها بصيغة كتاب لتقديمها إلى السلطان الجديد محمود الأول[٥٥]، ولأهمية الكتاب فقد ترجم إلى الفرنسية، وصدر في فينّة تحت عنوان «بحث في التكتيك»[٥٦]، ولقد أدخل متفرقة من خلال نشاطاته ومطبعته كثيراً من فنون الغرب وأفكاره إلى الامبراطورية، وشكل ذلك جزءاً من العملية التي أدت إلى كسر ستار الماضي الحديدي، وذلك نتيجة لظهور مجموعة جديدة ذات اتجاه علماني قيض لها أن تتبنى الاتجاهات الجديدة داخل الامبراطورية[٥٧].

لكن غزو التحديث لم يقف عند حد، فقد هبت رياح التغريب على الامبراطورية العثمانية في أعلى مراتبها، فالسلاطين ومن حولهم، قد ربطوا مصيرهم بالعلاقة مع أوروبة، وبضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي. فقد لجأ السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣م) للاستعانة بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين، وكان في مقدمتهم بارون دي طوت الذي اشتهر بالكتاب الذي ألفه في وصف السلطنة العثمانية في ذلك الحين[٥٨]، كما استقبلت استانبول في عهد السلطان عبد الحميد الأول عام ١٧٨٤م بعثة فرنسية مكونة من عشرات الخبراء على رأسها السفير وعضو الأكاديمية الفرنسية «شوازل غوفيه». أما سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) وهو أحد السلاطين الذين «دفعتهم تناقضاتهم مع قوات الانكشارية والجهاز الديني إلى الاندفاع في تيار الإصلاح وفق النموذج الغربي، فالبارز في عهده هو إقامته لأول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي، وتتمثل بإصلاح عسكري شامل عرف باسم «نظام جديد» مدعوم بإصلاح اقتصادي «إيراد جديد» أما نموذج هذا الإصلاح فهو المثال الفرنسي. فقد أحاط سليم الثالث نفسه بهيئة استشارية «مجلس مشورة» ضمت فرنسياً أرمنياً وهذا بحد ذاته ذو مغزى»[٥٩].

وكما نرى فإن الاتجاه نحو التحديث أصبح أمراً لا عودة عنه في نظر السلطة العثمانية. والتحول الجديد الذي طرأ في عهد السلطان سليم هو أن الأوروبيين بدأوا عملياً يشكلون قوة سياسية داخلية، ويساهمون في صناعة القرار السياسي

للامبراطورية، فهم خبراء عسكريون ومستشارون سياسيون، وهم خبراء اقتصاديون أيضاً، ولهم سلطة على السوق والتجارة العثمانية. ضمن هذا المناخ عمل المجلس الاستشاري للسلطان، الذي استلم عشرات التقارير، أبرزها تقرير أبو بكر راتب أفندي، مبعوث السلطان لزيارة العواصم الأوروبية عام ١٧٩٣م. وكان راتب أفندي الفولتيري التفكير قد أعد تقريره من خمسماية صفحة، يتحدث فيه عن التنظيمات العسكرية في الدول الأوروبية، والنمسة خصوصاً وعن شكل الإدارة والحكومة [٦٠].

ولم يخل ذلك العهد من مصلحين حقيقيين، وليسوا مقلدين للغرب، منهم القاضي تاتارجيق زادة الذي قدم تقريراً يطالب فيه بإصلاحات ضمن البنى التقليدية نفسها «تتضمن آراء حول إصلاح الجيش والإدارة والنظام التعليمي ... وينتقد نظام المحسوبية الذي أدى إلى فساد الدولة وطالب بإلغائه كما طالب بإصلاح جهاز العلماء، واقترح القيام بإصلاحات عسكرية كبناء الترسانات والسفن وتدعيم الدفاعات»[٦١].

ولكن السلطان سليم الثالث المأخوذ بالتجربة الأوروبية تبنى أفكار راتب أفندي، وأقدم على خطوة سيدفع ثمنها غالياً فيما بعد، ألا وهي تأسيس الجيش الجديد الذي سماه «النظام الجديد» وجعله مكوناً من اثني عشر ألف رجل يتدربون على أيدي ضباط وخبراء أوروبيين (فرنسيين على وجه الخصوص) ويعملون وفق نظم أوروبية. كما «عمل السلطان على إعادة تنظيم مدرسة البحرية التي أسسها البارون روتوت، وأسس كذلك مدرسة جديدة للمدفعية، والأمر الملفت للانتباه هو القبول باستخدام اللغة الفرنسية كلغة مساعدة في التعليم»[٦٢].

وفي جو «التفرنس» لدى النخبة العثمانية، اتسع استخدام اللغة الفرنسية وأصبحت لغة النشر، فقد شاعت ظاهرة لدى كثير من عناصر النخبة (مهندسون وتقنيون وكتاب وسفراء) فبدأوا يضعون مؤلفاتهم باللغة الفرنسية مباشرة دون أن يستخدموا التركية. ونماذج ذلك كثيرة جداً، فسكرتير السفارة السلطانية لدى قصر إنجلترة محمود رئيف أفندي كان قد وضع كتابه «التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية» بالفرنسية عام ١٧٩٨م، وطبع في المطبعة الجديدة في القسطنطينية، وقد كان رئيف أفندي من أبرز المتحمسين للتحديث على الطراز الأوروبي، وعلى الرغم من

كونه مغرماً بالنظام السياسي الإنجليزي، ويتقن الإنجليزية، فقد نشر باللغة الفرنسية كتابه الثاني عن «النظام السياسي الإنجليزي» إبان فترة عمله كسفير للامبراطورية (١٧٩٣-١٧٩٦م) ضمنه عرضاً لطريقة الحكم الإنجليزي التي هي خليط من الملكية والجمهورية ومستويات السلطة وتنظيم الدولة. كذلك فعل المهندس سيد مصطفى الذي ألف كتابه «نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية ١٨٠٣م» بالفرنسية أيضاً، ونشره في باريس عام ١٨٠٩م.

لقد ساهم سفراء الامبراطورية في الدول الأوروبية في تسريع عجلة التحديث من خلال تقاريرهم المفصلة عن مشاهداتهم، ونصائحهم لقادة الدولة. ومن التقارير المهمة التي أرسلت للسلطان سليم حينذاك، التقرير الذي كتبه سفير الامبراطورية في برلين وهو عظمي أفندي، ووصف فيه مشاهداته لأوجه التقدم هناك خلال عامين من إقامته (١٧٩٠-١٧٩٢م). ويلاحظ برنارد لويس أن لهجة الكاتب عند حديثه عن الأوروبيين قد اختلفت نوعاً عما هو معهود حينئذ لدى المسلمين، فهو لا يجعل من الأوروبيين مشركين، كما جرت العادة، بل يعتبرهم منافسين خطرين ليس إلا. لقد انجذب السفير كثيراً نحو طريقة تنظيم الحكومة البروسية، ومدى جدارة جهازها، وكفاءة موظفيها، وكتب يقترح على السلطان القيام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية، منها القضاء على الرشوة والفساد الإداري وعدم توظيف غير الكفوئين في جهاز الدولة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وإلغاء المحسوبية، وتعليم الطبقات الفقيرة، وكذلك تعليم أفراد الجيش والعناية بالمدفعية والبحرية[٦٣].

ولكن مسيرة التحديث في الامبراطورية قد واجهت تحديات كبيرة من معارضيها، وبخاصة عندما توفي شيخ الإسلام الذي كان معاضداً للسلطان في إدخال الإصلاحات العسكرية، وتولى مكانه قاضي عسكر الروملي، والذي كان على عكس سلفه، معارضاً للإصلاح على النمط الغربي. وبمجرد أن مارس عمله بدأ بإقامة تحالف مع مصطفى باشا القائم بمقام الصدر الأعظم، ولفيف من العلماء، هدفه إبطال العمل بالنظام العسكري الجديد الذي وصفوه بأنه «بدعة مخالفة للشرع». أما الانكشارية فلم ينتظروا أفضل من هذه الفرصة، فأعلنوا على الفور العصيان العسكري، وهجموا

على بيوت ومقرات المعاضدين لمشروع النظام الجديد من الوزراء والذوات والأعيان فقتلوهم، ومن بينهم محمود رئيف أفندي الذي كان يقلد الأوروبيين في كل شيء حتى لقب بـ «إنجليز محمود أفندي». وما أن بلغ السلطان خبر هذه الثورة حتى أصدر على الفور أمراً بإلغاء النظام الجديد وصرف العساكر النظامية، لكن الثوار لم يكتفوا بذلك بل عزلوا السلطان خوفاً من أن يعود لتنفيذ مشروعه، وساعدهم على ذلك شيخ الإسلام الذي هو في حقيقة الأمر محرك هذه الثورة فأفتى «بأن كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحاً للملك» واستمرت الثورة حتى عزل السلطان سليم الثالث عام ١٨٠٧م[٦٤]. وخلال محاولته العودة إلى الحكم بعد عام من عزله وجد مقتولاً في قصره.

لم يكن تحديث أو تغريب الامبراطورية بالأمر السهل، فقد كانت المعارضة قوية جداً. وكما رأينا فقد عزلت تلك المعارضة سلطانين متتاليين، وقتلت أحدهما. ويبدو مفيداً أن نُقَوّم تجربة السلطان سليم الثالث في هذا الإطار.

- أطلق الأوروبيون على سليم الثالث آنذاك المصلح الكبير وزعيم الأحرار وحليف أوروبة.

- في عهده انتشر الخبراء الإنجليز والفرنسيين والبروسيين والسويديين في أرجاء الامبراطورية وعاصمتها يحدثون البنى العسكرية والثقافية والإدارية.

- كان أول سلطان يستحدث نظام السفارات العثمانية الدائمة في الدول الأوروبية لكي يدرس هؤلاء السفراء جوانب «التقدم الأوروبي» وينقلوها إلى الامبراطورية.

- كان أول سلطان يبتدع نظامين أوروبيين أحدهما اقتصادي «إيراد جديد» والآخر عسكري «نظام جديد».

- إن أول استخدام لمفردات السياسة الغربية حدث في عهده أيضاً، وعلى الرغم من أن سفير الامبراطورية المتجول في فرنسة، كان قد استخدم عام ١٧٢٠م كلمة «الحرية» أثناء رحلته عبر تولوز وبوردو إلى باريس، فإن هذا الاستخدام بات شائعاً في عهد السلطان سليم، فقد كرره سفيره عظمي أفندي، وبعدها شاع في

أدبيات السفير العثماني في باريس علي أفندي الذي تحدث بانجذاب عن «الحرية السياسية»، ثم في استانبول نفسها في المذكرات الدبلوماسية التي حررها السكرتير الأول عاطف أفندي، لكي يحلل نشاطات وأعمال الحكومة الثورية الفرنسية وأفكارها الأساسية في الحرية والمساواة والإخا.[٦٥].

– و يزعم برنارد لويس أنه في عهده عقدت أول معاهدة عسكرية رسمية بين الدولة العثمانية وهي دولة إسلامية ودولة مسيحية هي السويد*. فقد كانت السويد في حالة حرب مع روسية، وانضمت إليهما بعد ذلك بروسية، وقد وقّعت الامبراطورية معاهدتين عسكريتين مع البلدين عامي ١٧٨٩م و ١٧٩٠م. وقد شجب قاضي العسكر شانيزاد أفندي هذه البدعة في التحالف العسكري مع بلد مسيحي من حيث أنها مخالفة للشرع الشريف، واستشهد بالآية القرآنية الكريمة «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء» (سورة الممتحنة، الآية ١)[٦٦].

ومع كل هذه الخطوات التغريبية لبنية السلطة والمجتمع العثمانيين، التي دفع السلطان حياته ثمناً لها، سنرى كيف كافأ المؤرخون الغربيون حليفهم السلطان سليم على أعماله هذه. تذكر الموسوعة الإسلامية {المترجمة عن الأصل الإنجليزي} في تعريفها لعهد السلطان: «امتاز عهد سليم بالحروب المشؤومة التي شنت على الدول الأوروبية»[٦٧].

إن قراءة بسيطة وعابرة لوضع الامبراطورية العثمانية في عهد هذا السلطان تؤكد كذب هذه الدعاوى، فلم يخض أي حرب خارج حدود الامبراطورية، بل على العكس كان طيلة الوقت يصد هجوم الأوروبيين على الامبراطورية. فعلى أثر الاتحاد الذي أعلن بين الجيوش الروسية والجيوش النمسوية هجمت هذه الجيوش على القوات

---

* في اعتقادنا أن أول معاهدة عقدتها الامبراطورية العثمانية مع دولة مسيحية تعود إلى زمن أبعد بكثير من القرن الثامن عشر، يصل إلى قرابة قرنين قبل ذلك، فقد عقد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٥ معاهدة الامتيازات الأجنبية مع ملك فرنسة الأول، وكان قد سبق للطرفين أن تحالفا عسكرياً للوقوف ضد توسع امبراطور النمسة شارل كوين في أوروبة. ودافعت الجيوش الإسلامية عن جنوب فرنسة ومصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وحفظت لها وحدتها القومية. أنظر الفصل السابق.

العثمانية فيما بين ٣١ تموز(يوليو) ٢٢أيلول (سبتمبر) ١٧٨٩م، واستولى الروس على مدينة بندر الحصينة، واحتلوا معظم بلاد الفلاخ والبغدان وبسارية، ودخل النمسويون مدينة بلغراد وفتحوا بلاد الصرب[٦٨]. وفي عام ١٧٩٨م حركت فرنسة جيوشها بقيادة نابليون بونابرت واحتلت ولاية عثمانية هي مصر. ولقد كانت عواقب هذه الحروب مشؤومة على الامبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الدامغة التي توردها كتب التاريخ تقوم الموسوعة بتزوير التاريخ وتدعي بأن السلطان سليم، رغم كونه حليفاً للغرب، هو الذي شن الحروب المشؤومة على الدول الأوروبية. ففي العرف الغربي لا يمكن إلا أن يكون الإسلام معتدياً وتكون الحضارة اليهودية المسيحية ضحية هذا الاعتداء الهمجي !!

المواجهة الحاسمة

كان أوائل سفراء الامبراطورية العثمانية في أوروبة قد سهلوا عملية نقل النموذج الأوروبي للإصلاح. واستدعى السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م) الكونت دي بونفال ليشرف على الشؤون العسكرية ويدير مدرسة الهندسة. وقام السلطان مصطفى الثالث (١٧٧٥-١٧٧٣م) باستقبال البارون دي توت الذي أرسلته الحكومة الفرنسية لإجراء تحقيق عن القوة العسكرية العثمانية [٦٩]، وعينه مديراً لمدرسة المدفعية ومدرسة البحرية ومشرفاً عاماً على مصانع الأسلحة. ووضع السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) فرنسياً كعضو في المجلس الاستشاري الذي أسسه لإدارة البلاد وإصلاحها. وتولى الخبراء الأوروبيون مهام إرساء الأنظمة التعليمية الغربية في قلب الامبراطورية العثمانية*. وبذلك فإن الامبراطورية بدأت تسير قسراً باتجاه مواجهة عسكرية حاسمة مع القوى المعارضة للتحديث.

لقد انطوت مع مقتل السلطان سليم الثالث والسلطان مصطفى الرابع ورقة

---

* أقام الخبراء الأجانب والفرنسيون بخاصة، وكان يوجد منهم العشرات في زمن السلطان سليم، المعاهد والمدارس وأدخلوا أنظمة تعليمية جديدة وأصبح تدريس اللغة الفرنسية إلزامياً.

التمردات العسكرية التي تقوم بها الانكشارية بالتعاون مع رجال الدين ومعارضي التحديث، فاستلام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) كان بداية مرحلة جديدة في تاريخ الامبراطورية، إذ استشعر الخبراء الأوروبيون ودعاة التحديث قرب المواجهة النهائية بينهم وبين الانكشارية. وكانت الظروف الخارجية والداخلية للامبراطورية صعبة للغاية، فالسلطان يشعر بضغط الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وبالمتمردين اليونانيين في المورة ومياه بحر الأرخبيل. وكانت لا تغيب عن ذهنه العداوة التقليدية والمزمنة بين الدولة العثمانية وروسية، وقد شهد مطلع حكمه استئناف الحرب ضد روسية التي أوقعت هزائم بالجيش العثماني. يضاف إلى ذلك خشيته من عزم محمد علي باشا الاستقلال بحكم مصر، لذلك اتبع سياسة جديدة قائمة على ضرب الأعداء بعضهم للبعض الآخر، والاستفادة من إضعاف الجميع. فقد استعان بمحمد علي للقضاء على الحركة الوهابية والتمرد اليوناني، وعندما نجحت القوات المصرية، باسم السلطان، في استرداد مدينة مسولنجي من المتمردين اليونانيين رأى السلطان أن فرصته قد حانت لمواجهة الانكشارية.

لقد بدأ السلطان محمود في ربيع ١٨٢١م بتنفيذ الخطط التي كان رسمها قبله السلطان سليم الثالث، وباءت حينها بالفشل، فأصدر أمره بإنشاء جيش نظامي أطلق عليه اسم معلم اشكينجي أي الحرس المدرب. ولقد بعث إليه بالمدربين الذين اقتضاهم إنشاء هذا الجيش محمد علي والي مصر ... وكان الانكشارية قد طالبوا بإلغاء قوانين التدريب المستحدثة للجيش الجديد، ولكن السلطان أمر، بموافقة العلماء، أن تنشر الراية النبوية، وكأنه يبغي قتال فئة من الكفار، وأوعز إلى الجيش، بعد أن حُشد على السرعة، بتطويق الانكشارية في ساحة آت ميدان القائمة تجاه ثكناتهم ومن ثم دارت رحى مجزرة لم يسلم من هولها أحد منهم، وقتل نحو ألف من الانكشارية في الأقسام الأخرى من المدينة، وأُلقيت رايتهم ولباسهم الفارق الخاص، أي القلنسوة في الوحول، وهدمت مساجدهم ومقاهيهم التي ألفوا غشيانها. ليس هذا فحسب، بل أُلغيت الطريقة البكتاشية المتصلة بالانكشارية[٧٠].

تم القضاء على المؤسسة العسكرية العثمانية التقليدية، التي كانت محط

أنظار العالم كله في أيام مجدها العتيد والتي كتب عن شجاعتها ومنعتها الأعداء قبل الأصدقاء. يقول أحد المستشرقين عن الانكشارية: «فهي التي كان مستقبل الدولة العثمانية يعتمد إلى حد كبير عليها ... فقد أحرزت الدولة العثمانية أعظم انتصاراتها بفضل الانكشارية»[٧١]. ويذكر آخر: «يكفي أن توجد فرقة واحدة من الانكشارية في أي جيش عثماني لكي يستميت هذا الجيش كله في ميدان القتال، فالامبراطورية قامت وظلت قائمة بفضل الانكشارية»[٧٢].

لقد كانت الانكشارية أول جيش مدرب ومنظم ودائم في أوروبة. وعلى عاتق هذه المؤسسة قامت الفتوح العثمانية وبخاصة في أوروبة، ولكن كان ذلك في عصر الانكشارية الذهبي. فقد أهملت هذه المؤسسة الفاعلة، وما عاد السلطان يقودها بنفسه في حروب الامبراطورية منذ أن تخلى عن ذلك سليمان القانوني، فتردت أحوالها، وفسدت قوتها، ولم تقم محاولات جادة لإصلاحها في الوقت المناسب، فكانت سبباً إلى جانب أسباب أخرى فيما حدث من صراعات داخلية وهزائم عسكرية، حتى أصبح الوضع الداخلي للامبراطورية أشكالاً مشوهة من الصراع الدموي ما بين فريقين هما:

- السلاطين الذين يحاولون جاهدين تقوية قدراتهم العسكرية للدفاع عن الامبراطورية، وذلك باللجوء إلى الإصلاحات، راغبين أم كارهين، والتي انتهت لتتخذ ما في الغرب نموذجاً لها.

- الانكشارية وقد باتت مؤسسة عسكرية بائرة تعاني الهزائم المتلاحقة، ولكنها وعلى الرغم من كل شيء بقيت السلاح التقليدي الوحيد في أيدي دعاة الأصالة وعلماء الدين الذين أدركوا بأن زرع أنظمة عسكرية أو سياسية أو ثقافية غربية في تربة إسلامية لن ينتج عنه سوى صراع تدفع ثمنه البنيات التقليدية للمجتمع الإيماني الإسلامي لصالح أنظمة علمانية وافدة، وذلك ما حدث في نهاية الأمر.

لقد هيمن النموذج الأوروبي «للتقدم» على السلطة المركزية العثمانية، كما هيمن على الولايات العثمانية التي تتمتع ببعض الاستقلال مثل ولاية تونس وولاية مصر. الأولى بفعل قربها من فرنسة وأسبانية، والثانية بعد حملة نابليون عليها عام

١٧٩٨م.

بدأت في تونس أولى بوادر التعرف على المجتمع الأوروبي وسبل تقدمه إثر إرسال مولاي إسماعيل (١٦٨٢-١٧٢٧م) سفيره الغساني إلى أسبانية عام ١٦٩٠م لكي يفرج عن الأسرى المسلمين هناك، فكتب هذا السفير تقريراً مفصلاً سماه «رحلة الوزير في افتكاك الأسير» شرح فيه سياسة الدولة الأوروبية، كما وصف المجتمع وعاداته واقتصادياته وزراعته وتربية الحيوانات، كما نوه إلى الأثر الذي تركه اكتشاف أميركة وتراكم الثروة في أسبانية[٧٣]. ومنذ ذلك الوقت بدأت أواصر التقارب وتضاعف التأثير الأوروبي على بايات تونس، حتى قرر الباي حمودة (١٧٨٢-١٨١٤م) أن يتبنى النموذج الأوروبي في الإصلاح، فقام هو ومن بعده الباي محمود بحل الجيش التونسي التقليدي واستبداله بجيش حديث على النمط الأوروبي.

لقد كان لتونس علاقة خاصة ومتميزة مع فرنسة، فلم تقتصر على إعجاب بايات تونس بنمط الحياة الفرنسية وأوجه «التقدم» فيها، بل كان يغلب على تونس مغالاتها بالولاء لفرنسة على حساب علاقتها مع الامبراطورية العثمانية، إلى درجة أن السلطان سليم الثالث عندما أعلن الحرب على فرنسة «بعد غزوها لمصر عام ١٧٩٨م وطلب من الباي الوقوف معه، لم يطع الباي حمودة الأوامر الصادرة من الباب العالي، ولم يقطع علاقاته مع الغازي لدار الإسلام، بل ذهب بنزعته الاستقلالية إلى أبعد مدى حين قدم للجيش البونابرتي مساعدات مهمة جداً في مجالات التموين والتسهيلات في الموانئ»[٧٤]، ولقد واصل الباي أحمد (١٨٣٧-١٨٥٥م) مسيرة التحديث هذه حين بنى جيشه على نمط جيش نابليون الذي «كان الباي أحمد يكن له الاحترام الشديد، وقد أمر بترجمة التاريخ الفرنسي ولا سيما تاريخ نابليون إلى العربية، ولعل خطوته الأولى في إصلاح الجيش كانت تأسيس كلية الهندسة ومدرسة البوليتكنيك عام ١٨٣٨م التي سعى من ورائها إلى تدريب ضباط جيشه تدريباً حديثاً. وكان أكثر المدرسين في هذه المدرسة من الأساتذة الفرنسيين ... ولكن الباي الذي حدّث الجيش والتعليم وصنع البلاد أهمل الإدارة، ولم يُحَدّث الاقتصاد، فأغرق البلاد بالديون التي راكمها وزيره مصطفى الخزندار الذي ربط البلاد بالمرابين

الأوروبيين، واتخذت هذه الديون ذريعة لتدخل هؤلاء في اقتصاد تونس، وتشكيل لجنة الديون الأجنبية عام ١٨٦٩م، قبل أن تتخذها الجيوش الفرنسية حجة لغزو تونس واستعمارها »[٧٥].

تلك هي قصة البايات في تونس الذين أرادوا التحديث سريعاً، وفضلوا الوقوف مع الجيش البونابرتي في محنة الدولة العثمانية، بدلاً من المحاربة إلى جانبها. تعجلوا «الحضارة» بمحاكاة «التقدم» الفرنسي، فأسرعت لهم جيوش بونابرت لاستعمارهم قبل غيرهم.

أما ما حدث في مصر من إصلاح، فعلى الرغم من تماثله مع ما حدث في تونس في الدوافع والنتائج معاً، إلا أن قولة حق ينبغي أن تقال بحق محمد علي، وبخاصة ولاؤه للدولة العثمانية، فقد حارب جيش مصر دفاعاً عن أراضي الدولة العثمانية في اليونان عندما استرد المورة من المتمردين، ولم يقف مع الدول الأوروبية، رغم محاولات الأخيرة، وهو ما دفع أوروبة للتخلي عن دعمه ضد الدولة العثمانية، بل العمل على محاربته بلا هوادة.

وطالما عرضنا لتجربة الإصلاح في تونس، فمن المفيد أن نعرض لهذه التجربة في مصر، وللتجربتين أبلغ الأثر في تبيان جدوى تلك النماذج من الإصلاحات التي استخدمت سواء في الولايات العثمانية أم في عاصمة الدولة العثمانية ونتائجها. إن أفضل من يقدم لنا قصة الإصلاح في مصر هو كتاب «أوروبة ومصير الشرق العربي» وهو أكثر الكتب حماساً ودفاعاً عن تجربة محمد علي باشا في مصر. وعليه فقد قمنا بجمع فقرات من صفحات عديدة من الكتاب وخرجنا منها بالصورة التالية: كان محمد علي يريد أن يحيط نفسه بطبقة أرستقراطية من ملاكي الأراضي تدين له وحده بثروتها مستلهماً في ذلك تجربة نابليون - وقد رأى فيه أتباع سان سيمون حامل نظريتهم الاقتصادية - واستعان محمد علي بمئات الضباط الأوروبيين لبناء جيش جديد، وأوكل قيادة هذا الجيش لضابط فرنسي هو جوزيف سيف، تعاونه هيئة أركان فرنسية مكونة من الضباط: بلانا، دومرغ، كادو، كيسون وغيرهم. وكان القنصل الفرنسي دروفيتي يشجع هذه التجربة بشكل ظاهر، وأرسلت حكومة باريس أربعة

آلاف بندقية لسد حاجات الكلية الحربية... وقد أنشئت مدارس عسكرية عديدة في مصر وضعت تحت قيادة وإشراف ضباط فرنسيين مثل: بلانا، دي غوتار، ديفونور وفاران، وكذلك الإيطالي بولوغنيني والأسباني أنطونيو دي سيغيرا وغيرهم...، وصار الضباط المتفوقون يرسلون في بعثات للتخصص في فرنسة.

توافد أتباع سان سيمون الفرنسيون المطرودون من استانبول إلى مصر لكي ينظموا وزارة التعليم العام. وأشرف الكاهن دوم رافائيل على مطبعة بولاق عام ١٨٢١م، فنشرت كتباً عربية وتركية وفارسية، كما نشرت ترجمات لأفضل الكتب الفرنسية والإنجليزية، وأرسل محمد علي عشرات الطلاب في بعثات دراسية إلى الخارج ولا سيما إلى فرنسة، وكذلك إلى إنجلترة والنمسة.

في الواقع كانت الحكومة الفرنسية، تفكر في تسخير محمد علي لمطامحها الخاصة بمصر. ذلك أن حلم نابليون احتلال هذا البلد، وبالتالي قطع طريق الهند الذي كان وما يزال أمراً ثابتاً في سياسة باريس الشرقية. وقد عبر القنصل الفرنسي دروفيتي عن هذه النوايا بصراحة زائدة في رسالته إلى الوزير في ٧ آب (أغسطس) ١٨٢٦م «كانت عملية البناء العسكري للقوات المصرية التي عهد بها إلى بعثة الجنرال الفرنسية تمهد للأحداث التي تجعلنا يوماً ما نمتلك هذا البلد»[٧٦].

تلك كانت حقيقة النوايا الغربية تجاه مصر، في وقت سعت فيه مصر محمد علي للإصلاح وفق النموذج الغربي كما فعل سلطان القسطنطينية، وقد دفع الاثنان ثمناً باهظاً، عبّر عنه أبلغ تعبير محمد علي باشا بعد أن انتصر جيشه في معركة نصيبين عام ١٨٣٩م على جيش السلطان محمود الثاني، فقد سلم القبطان باشا أميرال الأسطول العثماني لباشا مصر جميع قطع أسطوله وأدى الضباط يمين الطاعة لمحمد علي، فألقى فيهم كلمة وصف في آخر مقطع منها حقيقة التحديث في مصر وفي الامبراطورية إذ قال «أنتم في القسطنطينية ارتديتم اللباس الإفرنجي وتصرفتم بعقول تركية، أما أنا فحافظت على لباسي التركي وتصرفت بعقل أوروبي».

ولكن الحقيقة التي لم يدركها محمد علي آنذاك هي أمرّ من ذلك، فلا اللباس الإفرنجي، ولا العقل الإفرنجي قد حالا دون انهيار الاثنين معاً، واستغلال الدول

الأوروبية لهما. فقد بدأت الوصاية على الباب العالي، وتم سحق القوة المصرية وفقاً للبروتوكول النهائي لمؤتمر لندن الذي وقّعه مندوبو التحالف الأوروبي الرباعي في ١٠ تموز (يوليو) ١٨٤١م. عادت سورية إلى الحظيرة العثمانية بفضل التدخل الأوروبي، فبدأت مرحلة جديدة تتنافس فيها الدول الأوروبية في هذه المنطقة على مسألتين خطيرتين سيكون لهما بالغ الأثر في مستقبل المنطقة وهما:

- حماية المسيحيين السوريين.
- إسكان اليهود الأوروبيين في فلسطين ومحاولة تدويل القدس وضواحيها.

وما زلنا نعاني إلى الآن من تبعات المسألتين معاً، فهل هناك أفظع وأنكر من ثمن التحديث هذا؟

بعد هذه الجولة التاريخية التي وجدناها ضرورية لدراسة نشأة حركة الإصلاح العثمانية وتطوراتها، نصل إلى حيث يبدأ جميع الدارسين للتاريخ العثماني، فالإصلاح بالنسبة لهم هو التنظيمات التي لم تكن سوى المرحلة الأخيرة، ليس في محاولات الإصلاح فحسب، بل في سيادة واستقلالية الدولة العثمانية ذاتها. وقد بدأ فقدانها لهذه السيادة عندما قبلت الضغوط الأوروبية التي ظهرت بصيغ عدة: الامتيازات الأجنبية؛ الحماية الأوروبية للطوائف الدينية في الدولة العثمانية؛ القبول بإلغاء مؤسسات إسلامية ووضع مؤسسات أوروبية مكانها كالأنظمة التعليمية والعسكرية والتجارية.

لقد بدأ هذا الانحدار عملياً عندما توفر لأوروبة، بفعل الوضع الدولي، كل سبل التدخل المباشر في شؤون الامبراطورية. فقد وصلت الدولة العثمانية في حينها إلى ما عبر عنه ابن خلدون بالطور الخامس -طور الإسراف والتبذير «ويكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفاً لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه واصطناع أخدان السوء وخضراء الدمن وتقليدهم عظيمات الأمور التي لا يستقلون بحملها، ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها، مستفسداً لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه حتى يضغنوا عليه ويتخاذلوا عن نصرته مضيعاً من جنده بما أنفق أعطياتهم في شهواته وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده فيكون مخرباً

لما كان سلفه مؤسسون وهادماً لما كانوا يبنون. في هذا الطور تحصل الدولة طبيعة الهرم ويستولي عليها المرض»[٧٧].

تلك كانت صورة الامبراطورية بالفعل، فقد أسرف السلاطين على ملذاتهم، وعرفت الدولة العثمانية، بعد سليمان القانوني انحرافاً كبيراً عن روح الإسلام وتقاليده، فاستحدث نظام الحريم ونظام الخصيان، وأتلف السلاطين إرث الدولة وثراها على مجالسهم وبطانتهم وتقاعسوا عن قيادة الجيوش في معارك الامبراطورية الكبرى التي كانت سبباً في عظمتها ونصرتها، وأوكلوها للولاة الذين سرعان ما شعروا بأهميتهم وبدأت محاولاتهم للاستقلال بالسلطة، حتى إذا ناداهم السلطان لنصرته في حروبه مع الأعداء الأوروبيين خذلوه، وساعدوا العدو عليه. ومن ناحيتهم انشغل الجند في مصالحهم اليومية وتقاتلوا مع إخوانهم في الإسلام، فهزمت الدولة واستولى عليها المرض، فسميت بالرجل المريض.

وفي حالة الوهن المرضي هذه، وبعد محاولات الترويض التي امتدت عبر قرون ثلاثة وصلت الامبراطورية إلى حالة الاستسلام النهائية للنظام الدولي، فقبلت بشروطه للالتحاق بركبه، وهكذا اقتربت من المرحلة الأخيرة من عمر حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، وهي المرحلة التي ستتحول فيها محاولات الإصلاح على النمط الغربي إلى قوانين رسمية سميت بـ «التنظيمات».

بدأت حركة الإصلاح -كما أسلفنا- في القرن السادس عشر وكانت غايتها تجديداً بنيوياً ومؤسسياً من الداخل ضمن شروط الواقع العثماني ومستلزماته العقيدية الإسلامية والتاريخية. وحين لم تنتقل تلك المحاولات الإصلاحية من النظر إلى العمل، لتعيد ترتيب المنزل العثماني، اضطرت النخبة للالتجاء إلى الحل الأسهل وهو استيراد النماذج الأوروبية الجاهزة للإصلاح. دخلت الامبراطورية في مرحلتها الثانية مقتنعة بأن نجاح روسية القيصرية بتبني النموذج الغربي الجاهز لإصلاح المؤسسة العسكرية يمكن أن يتكرر في الامبراطورية، ولكن تباين المجتمعين الروسي والعثماني وطبيعة الحكم العثماني قد حالت دون ذلك.

في المرحلة الثالثة من عمر الإصلاح وهو ما أطلقنا عليه «الإصلاح المفروض»

كان على السلاطين أن يقوموا بعملية اختيار صعبة ومصيرية ما بين الاستغناء كلياً عن النماذج الجاهزة والعودة لحركة التجديد الداخلي، والتي تفرض بداية تغيرات جذرية في بنية الحكم وأنظمته وعلاقاته وإلغاء امتيازات الطبقة الحاكمة وترشيد مصروفات القصور السلطانية، وهو قرار يفترض تضحيات من أرباب السلطة، أو أن يذهبوا في مسيرة الإصلاح إلى أبعد مما حدث وذلك بالخضوع إلى شروط جديدة تفترض الاستعانة بالخبراء الأوروبيين للإدارة والإشراف على مشروع الإصلاح، وذلك ما كان. ولم يحتسب «دعاة الإصلاح» حينئذ الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا القرار الذي وضع الامبراطورية قاب قوسين أو أدنى من الهاوية.

التنظيمات

وما الهاوية في التاريخ العثماني الحديث سوى التنظيمات التي أعلنت اعتراف السلاطين نهائياً بشروط الاستسلام الحضاري للغرب. فقد أنجزت المراحل السابقة عملية التغريب اللازمة للنخبة، وكانت أولى ثمرات التغريب في المجتمع العثماني قد حدثت عندما تخرج من المدارس الأوروبية مجموعة من أبناء رجالات الدولة يحملون أفكار ما يسمى بعصر «النهضة» والثورة الفرنسية وقيمه، فقد تبوأ هؤلاء أرفع المناصب في الدولة: (تراجمة، دبلوماسيون، تقنيون، قادة جيوش) وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسمياً بصدور خط كلخانة في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٣٩م، حيث كان الصدر الأعظم رشيد مصطفى باشا المسؤول الأول عن صدور هذا الخط. وقد رمى من إصداره إرضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد (حل المسألة اليونانية والاتفاق مع محمد علي)، كما رمى إلى توطيد الثقة بحكومة البلاد. وقد حقق هذا الغرض المزدوج إلى حين، ولكنه ما أن هم بتنفيذ هذه الإصلاحات حتى اعترضته صعاب جمة. فقد كانت النظم الجديدة تقوم على أساس النظم الإدارية في الدول الأوروبية عامة وفرنسة بنوع خاص. ومن ثم قامت في وجه الدولة عند إدخالها إلى البلاد مشاكل وامتيازات لم تظهر في النظام القديم بهذه الصورة الخطيرة[٧٨]، وسوف نعود لاحقاً لبحث الصعوبات والاعتراضات

التي أثيرت بوجه التنظيمات، لكن المهم هنا هو التأكيد بأن هذا الخط كما تذكر الموسوعة الإسلامية جاء إرضاءً للدول الأوروبية.

ولكن ما الذي احتواه هذا الخط؟ يفيد الاطلاع على بنوده ومقارنتها بنظم أوروبية أخرى، أنه جمع في توجهاته الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان لعام ١٧٨٩م، فقد اشتمل على «الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم... وتكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم... وأن يجتمع أيضاً هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية. في بعض أيام يصير تعيينها، ويتكلموا جميعاً بحرية غير متأخرين عن إبداء آرائهم ومطالعاتهم، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية على الأنفس والأموال»[٧٩].

وفي المجال الضريبي فقد ألغى الخط نظام الالتزام، وحاول اعتماد نظام ضريبي جديد. كما أكد ضرورة المضي في تحديث الأنظمة العسكرية فحدد مدة التجنيد بأربع سنوات أو خمس فقط. أما دوافع صدور هذا الخط وترتيباتها فكثيرة جداً، ولكن الرأي الغالب هو أن الصدر الأعظم رشيد باشا أراد من ورائه أن تقف الدول الأوروبية معه في حربه ضد محمد علي باشا، فقد غمزهم بما معناه «لم توافقون على تحديث وتبعية ولاية عثمانية فحسب، إذا كنت أضمن لكم تحديث الامبراطورية كلها بكل ولاياتها». وبالفعل حاربت أوروبة حليفها السابق محمد علي لأسباب من بينها هذا السبب وموقفه في قمع التمرد في اليونان، وضحت بمحمد علي لتكسب الامبراطورية كلها.

كانت سنة صدور خط كلخانة حدثاً في الأوساط الأوروبية يسجله أحد المبشرين المسيحيين الفرنسيين بقوله «كان عام ١٨٣٩م عاماً عظيماً بالنسبة للتوغل الفرنسي في تركية... لقد كان بداية التنظيمات والسنة الأولى في الإصلاح... ونحن رجال الدين سنبدأ بالاستفادة من هذه الليبرالية الخجولة، ونبدأ بإرسالية تبشيرية للتعليم الكاثوليكي»[٨٠]، ويستعين بقول للسيد إيتيان الذي يترأس هذه الإرسالية ونصه: «هذه أول إمكانية لتعزيز انتصار الإيمان الذي سنعلّمه للشباب، ذلك لأن القرآن

يحرم حتى ذلك الوقت التعليم (!) لقد سافرت أول إرسالية مكونة من سبعة رجال دين في ١٨٣٩/١١/٢١م إلى إستانبول... الأخوات يفتحن داراً لليتامى وفصولاً للتدريس، في نهاية ١٨٤٠م يصل عدد التلاميذ ٢٣٠، وعام ١٨٤٢م يصل العدد إلى ٥٠٠»[٨١]. وهكذا لم تضيّع أوروبة المسيحية وكنيستها وقتاً طويلاً للاستفادة من ظروف التحديث والتنظيمات. فبعد سبعة عشر يوماً من صدور الخط، كانت الإرسالية التبشيرية الأولى تغادر مارسيلية باتجاه العاصمة العثمانية، وهي تحمل أفكارها العدائية للمسلمين ولقرآنهم الكريم الذي تتهمه «بتحريم التعليم» !!

تطورت الأمور في عاصمة السلطنة ونتج عن حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) أن قدّم السلطان التنازل الثاني عن بعض سيادته، فأصدر الخط الهمايوني في ١٨ شباط (فبراير) ١٨٥٦م، وفي تقديرنا فإن صدور هذا الخط كان بمثابة مكافأة لدول أوروبة على وقوفها إلى جانب السلطان والقضاء على خطر محمد علي باشا.

انتقلت عدوى التنظيمات إلى الولايات العثمانية العربية شبه المستقلة وبسرعة. ففي تونس أصدر محمد باي «عهد الأمان» عام ١٨٥٧م وبناه على القواعد التالية:

أولاً، الحرية: إذ أن الإنسان لا يستطيع بلوغ الفلاح إلا إذا كانت الحرية مضمونة له، وكان العدل سياجاً له ضد العدوان.

ثانياً، الأمان التام.

ثالثاً، وهذا متضمن في النقطة الثانية، المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون لأن هذا الحق إنما هو ملك لجميع الناس، ويجب أن يكون للأجانب حقوق التونسيين، وأن يمارسوا الأعمال التجارية على أنواعها، وأن يكون لهم حق التملك[٨٢]. وسنعود إلى بحث مسألة حقوق الأجانب في الدولة العثمانية عموماً.

وفي تونس صدر أول دستور في بلد إسلامي عام ١٨٦٠م، وكان وراء صدوره، حسب ألبرت حوراني[٨٣]، القنصل البريطاني ريتشارد وود. وفي مصر أسس الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب كمحاولة «إصلاح» تحديثية، وهو المجلس الذي نعته جمال الدين الأفغاني حينئذ بالمجلس الذي يتم فيه التصديق رسمياً على

امتصاص قوت الفلاح واستغلاله، فكما ذكرت صحيفة «أبو نظارة زرقاء» فإن «مبعوثي إسماعيل كانوا يدفعون السكان قهراً إلى بيع مواشيهم وأراضيهم ليسددوا الضرائب»[٨٤]. ولا ريب أن وهم التحديث كان يراود بعض شرائح من النخبة التي أرادت أن يمنح إسماعيل مجلس شورى النواب الحرية التامة، وجميع الحقوق في كافة البلاد، وإدارة الأمور المالية والداخلية كما هو جارٍ في بلاد أوروبة، وتعديل الانتخاب لتماثل ما يحدث في أوروبة، وإقرار مبدأ مسؤولية الوزارة أمام المجلس[٨٥]. ولكن الظروف قد أثبتت بأنه لا الخديوي إسماعيل ولا المحتل الإنجليزي كانا يرغبان في منح الحقوق للمصريين، بل هي محاولة تمهيدية لزرع مؤسسات غربية في الوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي المصري من قبل الإنجليز. أما الخديوي فقد أراد أن تكون هذه المؤسسات والصحافة سلاحاً بيده في صراعه على السلطة مع الإنجليز، وهو ما يفسر الموقف الحذر للأفغاني وباقي رجالات الإصلاح من هذه المؤسسات، وما ترمي إليه، فضلاً عن أن الصحف التي دعمها الأفغاني، وهي «جريدة مصر» لأديب إسحاق و «مرآة الشرق» لسليم عنجوري و «أبو نظارة زرقاء» وغيرها، قد انتقدت مجلس النواب وتحدثت عن «بداية التفرنج والأخذ عن الغرب».

بصدور هذه القوانين في استانبول وتونس ومصر، تحول التحديث - الذي كان رغبة أوروبية تدعمها بعض فئات نخبوية - إلى قوانين رسمية يتعهد فيها السلطان بإجراء التنظيمات اللازمة لتغريب المجتمع الإسلامي. وتحول الصراع بين المسلمين وأوروبة إلى نسق آخر أكثر حدة، فالتنظيمات مثلاً نقلت الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على الدولة العثمانية إلى الداخل أي إلى صراع داخلي عنيف بين سلطة اختارت أو أجبرت على تغريب المؤسسات ومجتمع يرفض هذه المؤسسات مستعيناً برجال الدين، وما يسمى بـ «المحافظين» الذين واجهوا بقوة تيار التحديث من منطلق أنه مخالف للشريعة الإسلامية. ولقد اتخذ هذا الصراع مستويات عديدة، أبرزها قرار رجال الدين بتكفير الصدر الأعظم رشيد باشا، ذلك لأن التنظيمات أقرت إنشاء مجلس الأحكام العدلية الذي كلف بوضع التشريعات، وهذا عمل قد أدى إلى حرمان رجال الدين من حقهم في التشريع والإدارة، واعتبروه تحدياً لهم، بل هو بدايات اتجاه

فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني، وهو غاية التحديث وأمل الأوروبيين.

إن من أبرز خصائص التنظيمات أنها:

١- كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدريتها من الشريعة الإسلامية، بل اعتمدت مصدراً وضعياً للتشريع مستوحى من التجربة الدستورية الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل «وطن» التي تضمنها خط كلخانة بدلاً من «الأمة» فكانت والحالة هذه أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة.

٢- إن «إقرار الأمنية الكاملة» و «عهد الأمان» و «مجلس شورى النواب» أو المظاهر الأخرى المستوحاة من التجربة الغربية، قد سمحت بإضفاء نوع من الشرعية على استمرار الحيف على العامة من ناحية، وفتحت الطريق لطبقة التجار الغربيين والمبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بقوانين السوق وبمعايير الفكر التبشيري من ناحية ثانية.

٣- لقد تكلل خطًا كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا عام ١٨٧٦م. ولأول مرة في تاريخ الإسلام ودوله يجري العمل بدستور مأخوذ عن الدستور الفرنسي والبلجيكي والسويسري، وهي دساتير وضعية علمانية.

لقد وضعت التنظيمات الدولة العثمانية رسمياً على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين، ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية، والابتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة والاقتصاد، قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين. ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخلياً، فالتوغل الأوروبي في مستوياته الثقافية والاقتصادية والسياسية من ناحية، والمسلمون وعلماء الدين الذين يرتابون بمسلك الدولة من الناحية الثانية، سيبدأون صراعاً لن ينتهي حتى بعد نهاية الدولة العثمانية، بل استمر إلى يومنا هذا.

إن مما يؤسف له أن الفكر الإسلامي لم يُقوِّم بشكل نقدي ما حدث في هذه المرحلة، فلا زلنا نردد عبارات عن «الفكر النهضوي» و «حركة الإصلاح» و «المصلحين» دون أن نتأكد من حدوث هذه النهضة وذلك الإصلاح بالفعل! ويكفي أن نأخذ مثلاً بسيطاً من هذه المرحلة ونحاول دراسة حجج الدفاع عن التنظيمات لنكتشف

مدى هشاشتها. ولعل أبرز الممثلين لهذه المرحلة هو خير الدين التونسي. وفي محاولة منا لفهم حقيقة دفاعه المستميت عن التنظيمات وقفنا على سبيل المثال على التالي: ينكر التونسي أن التنظيمات معارضة للشريعة الإسلامية، ويؤكد بأن القوى التي وقفت ضد التنظيمات هي:

«العامة التي أنكرت تلك التنظيمات إنكاراً حتى ظهرت في بعض جهات المملكة مبادئ الاضطراب»، أما سبب ذلك فلأن العامة اعتقدوا بأنها «شرع جديد مخالف للإسلام، وكذلك لأنها، أي التنظيمات، قد وقفت ضد احتكارات عمال الجهات ممن لهم فائدة التصرف دون قيد ولا احتساب» ويضيف سبباً خارجياً هو دعم الدول الأوروبية لعمال الجهات بقوله «أعانهم على ذلك من كان له من الدول الأوروبية فائدة عدم نجاح سعي الدولة في تحسين أحوال ممالكها»[٨٦].

ومن البديهي أن السبب الأخير هذا لا يمتلك في نظرنا أي مصداقية ويبدو أن التونسي قد أضافه لأسباب خاصة، ولكننا نستغرب كيف تبناه - دون تمحيص- محقق الكتاب معن زيادة، وكيف ردده دارسون آخرون للمرحلة فأصبح بمثابة الحقيقة المطلقة! كيف يمكن أن تقف الدول الأوروبية ضد التنظيمات التي شرعتها هي بنفسها وسهرت على تطبيقها إلى درجة أنها شكلت لجنة دولية لذلك. فخط كلخانة جاء إرضاءً لأوروبة كما سبق ووضحنا، وكذلك خط همايون، وهو أمر تؤكده الموسوعة الإسلامية حين تذكر «إبان المحادثات التي سبقت مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس، فقد رغب حلفاء تركية (أي الدول الأوروبية) من السلطان أن يعقد اتفاقاً دولياً يتعهد فيه بتنفيذ الإصلاحات المزمع القيام بها، فتبع هذا صدور خط همايون ١٨٥٦م»[٨٧]. أما كارل بروكلمان فيذكر «أصدر السلطان تحت ضغط هذه الدول {الأوروبية} منشور إصلاح ثانٍ عرف باسم خط همايون»[٨٨].

ليست هذه أحكاماً جزافية بقدر ما تترجم الواقع العملي لهذه الإجراءات. فخط كلخانة كما تعترف الموسوعة الإسلامية التي يحررها المستشرقون قد أخذ في اعتباره الطوائف ذات المصالح التالية:

١- الموظفون المدنيون وضباط الجيش.

٢- الرعايا المسلمون الأحرار وعلى رأسهم العلماء.

٣- الرعايا غير المسلمين.

٤- المصالح الأجنبية[٨٩].

وهذا معناه أن الخط المذكور قد تعامل مع دولة للمسلمين وأخرى لغير المسلمين حين وضع المصالح الأجنبية وغير المسلمين في الدولة في كفة، والمسلمين في كفة أخرى. ورغم ما في هذه المعاملة من جور وظلم فقد غضب الرعايا النصارى واليهود على هذا القانون لأنه يساويهم بالمسلمين وهم يريدون أكثر. وكما تعبر عن ذلك أصدق تعبير الموسوعة الإسلامية حين تذكر: «بيد أن منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد محمد الفاتح»[٩٠].

وإلى جانب ذلك فإن أخطر ما جاءت به التنظيمات هو تعزيزها لنظام الامتيازات الأجنبية، ولقد تبين ذلك بشكل واضح من خلال عهد الأمان في تونس وخط كلخانة في استانبول، حيث أقر رسمياً حق الأجانب بممارسة كل أنواع التجارة، وبحقهم في تملك الأراضي، وهو أمر جاء بترتيبات سريعة وخطيرة في الواقع الاقتصادي الإسلامي، لاحظه خير الدين التونسي بنفسه حين قال «إن هناك جالية كبيرة من التجار الأوروبيين في تونس يشكلون عنصراً غريباً في صلب الأمة يستحيل امتصاصه، كما يشكلون خطراً عليها ناجماً من استخدام الحكومات الأوروبية لهم سياسياً»[٩١].

رغم هذه الامتيازات ورغم الوجود الفاعل للأوروبيين في الامبراطورية، فإن تدخل الدول الأوروبية بعد ١٨٥٦م أي بعد خط همايون لم ينقطع «ففي عام ١٨٥٩م طالبت هذه الدول إخبارها بسير الأمور في الولايات الأوروبية، وفي عام ١٨٦٧م اضطرت الحكومة العثمانية إلى الإذعان للدول، ولكن هذه الدول لم تتفق فيما بينها على ما يعمل في هذا السبيل، فبينما كانت روسية تطالب بوضع نظام مسرف في اللامركزية كانت فرنسة تشجع الباب العالي على توحيد مختلف طوائف السكان وتغلب رأي فرنسة وقتذاك» [٩٢].

ومما سبق يتضح جلياً مدى تأثير أوروبة في صناعة القرار السياسي العثماني، ويحق لنا أن نتساءل إذا كانت أوروبة تدفع السلطان لإصدار التنظيمات وتفرض تطبيقها فرضاً، بل إنها تطالب وفق اتفاق دولي بمراقبة تنفيذها فتخطط نوعية حكم السلطان لولاياته العثمانية: مركزية أم لامركزية، فكيف يمكن قبول رأي خير الدين التونسي بأنها تقف ضد التنظيمات؟ إن أغلب الظن - في نظرنا - أن الرجل ذكر ذلك لكي يخبر العامة بأن التنظيمات غير مخالفة للشريعة الإسلامية، بدليل أن معارضيها هم المحتكرون في الداخل والدول الأوروبية في الخارج. وهذا رأي قيل حينها للاستهلاك السياسي المحلي، لكن ما يثير استغرابنا هو أن أغلب الدارسين ينقلون الرأي «تلقائياً» دون التأكد من الظروف التي أحاطت به ومدى مصداقيته.

طبقت التنظيمات في جو شديد الاضطراب فقد أصبح للأجانب آخر الأمر، على قلة عددهم، السلطان الغالب بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم إياها الامتيازات، وأخذ السلطان يقوى لأن الدول الأوروبية عملت على استغلاله لكي تديم حمايتها للرعايا غير المسلمين في الامبراطورية. وعليه فقد كثر المعارضون للتنظيمات، ليس في وسط العامة وعلماء الدين كما جرت العادة، بل في صفوف السلطة نفسها، واعتبر بعض رجالات الدولة أن استمرار التنظيمات بالشكل الذي آلت إليه يشكل خطورة على أمن الدولة العثمانية وسيادتها.

نذكر أن استنكار شيخ الإسلام لخط همايون، انسحب على موقف الصدر الأعظم السابق مصطفى رشيد باشا مشرع خط كلخانة الذي صرح منتقداً «إن خط همايون سار أشواطاً بعيدة إلى الأمام وجاء قفزة بدلاً من النص على تنفيذ الإصلاح بالتدريج، وانتقد إلحاق الخط السلطاني بصلح باريس مما شكل خطراً على شرف السلطان والدولة واستقلال هذه الأخيرة وسلامتها»[٩٣]. وأياً كانت مصداقية رشيد باشا في قوله هذا فإنه كان أحد أبرز «دعاة الإصلاح» وقتئذ، ولمخاوفه هذه دلائل واقعية بالقطع، ولا ريب أن أصواتاً غير رسمية أو شبه رسمية أخرى قد ارتفعت منذرة من خطورة الانسياق هذا في جو تغريب السلطنة. فالمؤرخ التركي المعروف

أحمد وفيق باشا (المولود في ١٨١٩م) وهو أحد أبرز الدبلوماسيين* وقف هو الآخر ضد التنظيمات وقال «إن محاولة إدخال مؤسسات أوروبية بالجملة إلى تركية وتلقيح النظام السياسي التقليدي القديم بالمدنية الأوروبية، قبل أن يكون مهيئاً لمثل هذا التجديد الحاسم، لا يمكن أن تنجح، بل لا بد من أن تضعف السلطنة العثمانية إضعافاً يفقدها القوة الضئيلة والاستقلال اللذين تبقيا لها»[٩٤]. وهكذا نرى فإن التنظيمات، وبخاصة بعد صدور خط همايون، واتفاق ثلة مهمة من أصحاب الشأن على انتقادها، فيها انتقاص من سيادة الدولة وتشكيك في استقلاليتها.

لم يقف جدل الإصلاح أو التنظيمات عند المسؤولين والكتّاب العثمانيين بل استمر حتى يومنا هذا، فعلى كثرة جمهرة الكتّاب الحداثيين وحماستهم المعهودة للتنظيمات، هناك من يقدم نقده لهذه المرحلة التاريخية. نذكر أن عبد الله العروي قال وفي إطار تقويمه «للإصلاحات التونسية»: «لم يستطع الباي محمد الصادق التنبؤ بأن إصلاحاته، وهي تعبير عن تأثير أوروبي متزايد، كانت تفصح عن الانحطاط بالسكان التونسيين الذين كانوا لا يستطيعون القيام برد فعل عنيف، فالإصلاحات التي أدخلت ظاهراً لجعل تدخل الدول الأوروبية بغير طائل كانت تمهد، في حقيقة الأمر، التربة لهذا التدخل»[٩٥].

وقبل أن نمضي في تقدير آثار التنظيمات على البنى الاقتصادية العثمانية، نود الإشارة إلى أن التنظيمات هذه، وحتى بشكلها المشوه المشار إليه سابقاً بقيت حبراً على ورق. ولقد أعاقت عملية تنفيذها كثير من الأسباب، تقف على رأسها معضلة الحكم المركزي في السلطنة، الذي ركز أولاً على العاصمة وبعض مراكز الولايات العثمانية وأهمل الباقي. ومن المفيد أن نستعين هنا بما أورده الأستاذ وجيه كوثراني في ذكره للمأزق التطبيقي للتنظيمات في بلاد الشام، حيث ذكر «ولم تقم أجهزة إدارية في الأرياف واقتصرت على الولايات وارتبطت مباشرة بحكومة

---

* شغل منصب سفير بلاده في فرنسة، ثم أصبح وزيراً للأوقاف فرئيساً لأول مجلس عثماني منتخب عام ١٨٧٦. وهو لغوي معروف وضع أول معجم عثماني هو «لهجة عثماني» وقام بترجمة أعمال موليير وفولتير وشكسبير وشيلر إلى التركية.

استانبول. كما عجزت السلطة المركزية من أن تتواصل بصورة منتظمة ومتتابعة مع مختلف السلطات التي تنتدبها حيال السكان لأنها كانت تعاني من صعوبات مادية مشلّة لأي مبادرة تتخذها إدارة مفترضة لامبراطورية واسعة وفاقدة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال. ولم تأخذ التنظيمات التنوع في البلاد العثمانية بعين الاعتبار»[٩٦]. ولعل أبرز من يوجه النقد إلى المأزق التطبيقي للتنظيمات هو مدحت باشا الذي توج التنظيمات بدستوره عام ١٨٧٦م. يقول في تقرير له عن ولاية سورية «ولكننا لم ننظر إلى الواجبات بل أصدرنا اللوائح وحاولنا إجراءها في جميع البلدان ولم تصلح بعضها إصلاحاً جزئياً، بل لم نسمع الشكايات، وقد اتبعنا مواد القوانين في بعض البلاد ولم تنفذ في بعضها، وتركنا القديم ولم نتبع الجديد»[٩٧]. وأخيراً يشير مدحت باشا إلى العجز المالي الذي ظهر في قلة عدد الموظفين والعساكر وخفض المرتبات وغياب الإنفاق على المواصلات والخدمات العامة.

النتائج الاقتصادية للتنظيمات

لم تكن أزمة الامبراطورية العثمانية كما أسلفنا وليدة القرن السابع عشر، بل إنها بدأت منذ منتصف القرن السادس عشر وتطورت في القرون اللاحقة. وأسباب الأزمة خارجية وداخلية. خارجية نتيجة لنجاح الدول الأوروبية في كشوفاتها الجغرافية، حيث سيطرت على طرق التجارة الشرقية مع الهند كما تم اكتشاف أميركة. إن سيادة أوروبة على البحار الشرقية واحتلالها مواقع بحرية استراتيجية، قد أدى إلى محاصرة الامتداد العثماني ووجوده في تلك المناطق. بل إن أراضي إسلامية في الخليج العربي قد احتلت بالفعل من قبل أوروبة. وقد أدى هذا التوغل الأوروبي إلى حرمان الامبراطورية العثمانية وولاياتها العربية من موارد مالية مهمة.

ساهمت الكشوف الجغرافية في إثراء الدول الأوروبية وتقويتها. فأصبحت سيدة البحار وسيدة سوق الذهب الدولي. وقد عزز هذا الثراء المادي القوة العسكرية الأوروبية، وهذان العاملان انعكسا ضعفاً على الامبراطورية العثمانية التي غرقت في مشاكلها الداخلية بعد سليمان القانوني الذي كان السبب الأول في إقرار نظام

الامتيازات الأجنبية. هذا النظام الذي أهلك مع الوقت الاقتصاد العثماني، وأدى في النهاية إلى تدهور العملة العثمانية. وقد رافق ذلك الانحدار، انحطاط داخلي تمثل في استحداث قصور الحريم السلطانية واتباع نظام الخصيان مما ضاعف في مصاريف السلاطين دون أن تغطي هذه المصاريف الباهظة إيرادات كافية.

إن قوة العملات الأوروبية وتقدم الصناعة الأوروبية فضلاً عما أتاحته الامتيازات الأجنبية قد قابلها ضعف العملة العثمانية وتراجع الصناعة العثمانية، مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي للسوق العثمانية تقهقرت معه الصناعات التقليدية ونظام الحرف، وتخلف النظام الضريبي. ومما زاد الطين بلة منح السلاطين حقوقاً لكل من فرنسة وألمانية وبروسية وإنجلترة لحماية المسيحيين واليهود داخل الامبراطورية، الأمر الذي جعل هؤلاء يتمتعون بامتيازات الأجانب نفسها، ويصبحون مع الوقت طبقة من التجار والدبلوماسيين ورجال الدولة مؤثرين، وتحول ولاؤهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية لارتباطهم بها.

جاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية، وبهما معاً انحطت الدولة العثمانية. فلم تكن الهزائم العسكرية للقوات الانكشارية هي السبب الرئيس في تقهقر الامبراطورية -كما يجزم أغلب المؤرخين العرب - بل انهزام الاقتصاد العثماني وتراجع عملته وقدرته وصناعته داخل الامبراطورية أمام الغزو الاقتصادي الأوروبي للسوق الداخلية، وتراجع السيادة العثمانية في الداخل والخارج اقتصادياً أولاً، ثم تراجعها عسكرياً ثانياً، فتراجعها سياسياً بارتباط النصارى واليهود العثمانيين بالقوى الأوروبية ثالثاً، ثم تراجع شرعية السيادة الإسلامية للامبراطورية أمام النزعات القومية والعلمانية رابعاً. وقد سهلت هذه التراجعات الضغوط الأوروبية في جميع الاتجاهات لمزيد من «الإصلاحات» التي ضاعفت المؤسسات الغربية على حساب المؤسسات التقليدية الإسلامية، وكان الهدف واضحاً: إلحاق الامبراطورية بركب الحضارة الغربية وإخضاعها إلى الأبد لمعايير السوق الدولية ونظمها وقوانينها.

لقد تحولت الامبراطورية العثمانية إلى «سوق للتصريف ثم إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية، وقد مهدت السبيل إلى الرأسمال الأجنبي مرحلة

التنظيمات الثانية التي بدأت بخط همايون عام ١٨٥٦م والتي اكتسبت بحكم صلح باريس شكل الالتزامات الدولية وفتحت باباً للرأسمال الأجنبي، إذ تعهدت تركية بمنح امتيازات السكك الحديدية والبنوك وصناعة التعدين وغيرها من الامتيازات إلى الرأسماليين الأجانب، كما منحتهم حق شراء الأراضي في الامبراطورية العثمانية»[٩٨].

ومن سوء حظ الامبراطورية أن رجال الدولة لم يهتموا كثيراً بالأزمة الاقتصادية. فقد شغلتهم، بل استغرقتهم عملية التحديث والإصلاح سياسياً والتي صورت لهم بأنها كفيلة بانتشال الامبراطورية من كل أزماتها. ومع الأسف، «كانت التنظيمات قليلة الاحتفال بالجهود ذات الطابع الاقتصادي. فقد كانت مالية الدولة طوال هذا العهد في حالة يرثى لها. يبهظها تزايد الديون الخارجية من عام ١٨٥٤م وتبذير السلطان عبد العزيز»[٩٩]. فالعملة المحلية وهي القرش العثماني الذي ظهر للمرة الأولى في منتصف القرن السابع عشر، قد تعرض لتدهور كبير في قيمته حيث كانت قيمته في أول إصداره تبلغ خمسة إلى ستة فرنكات ذهبية، فتدهور حتى وصل إلى فرنكين ذهب عام ١٧٨٠م وإلى ٣٨ سنتيم عام ١٨٣٨م[١٠٠].

ففي عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) ونتيجة للاضطرابات الاقتصادية في البلاد تقلبت قيمة القطع الذهبية والفضية عشرات المرات مقارنة بالجنيه الاسترليني حتى أن «القرش العثماني قد فقد ٧٨٪ من قيمته في الأعوام من ١٨١٤-١٨٣٩م». وقد أدت هذه التقلبات النقدية إلى نتائج مدمرة على اقتصاد الامبراطورية وعلى مستوى المعيشة وعلى الموظفين عموماً، ففي عام ١٨٥٦م تفاقمت الأزمة المالية إلى درجة خطيرة. فالخزينة خالية والجيش لم تدفع رواتبه والجمهور، أمام تعاظم الفقر، أصبح أكثر فأكثر معادياً للأجانب والتحديث[١٠١]. وفي عام ١٨٥٩م ظهر في الميزانية العثمانية عجز يبلغ ٣٥ مليون فرنك فرنسي. وقد ارتفع إجمالي الديون إلى ٧٧٤ مليون فرنك (٣١٠ ملايين دين خارجي و ٤٥٠ مليوناً قروض قصيرة الأمد). إن استحقاقات الديون القصيرة الأمد قد أجبرت الدولة على الدعوة من جديد لرؤوس الأموال الأجنبية لإقراضها... ولم يوافق على هذه الدعوة سوى الممول ميرس Mires الذي تعهد بمنح قرض يبلغ ٥١ مليون فرنك،

ونظراً لتدهور العملة التركية بنسبة ٣٠٠٪ عام ١٨٦١م، فقد ربح هذا الممول من قرضه مبلغ ٣٠ مليون فرنك لقرض لم تتجاوز قيمته الحقيقية بعدما حدث سوى ٣٢ مليون فرنك[١٠٢] .

تلك كانت لعبة المرابين الأجانب وأرباحهم الطائلة من قروض قصيرة الأمد لجأت إليها الدولة العثمانية لكي تسدد أقساط ديون أخرى، حتى أنها وجدت نفسها عام ١٨٧٥م مجبرة على دفع ١٤ مليون ليرة تركية لكي تسدد القسط السنوي لديونها[١٠٣].

وعلى الرغم من محاولة السلطان عبد العزيز عند توليه السلطنة عام ١٨٦١م وقف هذا الانحدار باختصاره لنفقات البلاط وإلغائه نظام الحريم. فقد كان الشق أوسع من أن يستطيع رتقه. وقد ورث من أسلافه ديناً مقداره ١٥ مليون جنيه استرليني، وفي سنة ١٨٦١م كان العجز قد بلغ ٤٥٠ مليون قرش، أي ما يعادل ١٠٣ ملايين فرنك. وفي السنة التالية وفق الباب العالي إلى قرض مع بريطانية قيمته ستة ملايين جنيه استرليني، ولكنه اضطر مقابل ذلك إلى أن يوافق على تعيين مفوض بريطاني مهمته مراقبة الوجوه التي تنفق فيها أموال القرض، وبعد برهة وجيزة ارتضى السلطان تعيين ممثلين ماليين لسائر الدول العظمى، وبناء على اقتراح هؤلاء الممثلين أنشئ في استانبول ديوان المحاسبة وبنك للدولة، ولكن هاتين المؤسستين لم تستطيعا، على أية حال، إصلاح المالية العثمانية. وصلت المصاعب المالية أوجها عام ١٨٧٥م. ففي تشرين الأول أعلن الصدر الأعظم أن العجز في ميزانية الدولة سيضطر الباب العالي خلال السنوات الخمس التالية إلى أن يدفع نصف قيمة الفائدة نقداً والنصف الآخر سندات بفائدة ٥٪، ولم يُستثن من ذلك إلا القرضان الأولان اللذان عقدا بسبب حرب القرم واللذان ضمنتهما بريطانية وفرنسة، والسندات المالية التي يملكها السلطان وتبلغ قيمتها نحواً من ١٤٤ مليون فرنك. والواقع أن الباب العالي كان قد عقد في العشرين سنة الماضية عشرة قروض، آخرها ذلك الذي عقد بأبخس ما يمكن من أثمان الإصدار بفائدة يبلغ معدلها ٩.٥٪، وعند إعلان الإفلاس قدر الدين القديم، مضافاً إليه الديون الجارية، بما يزيد على ستة ملايين وربع مليون فرنك[١٠٤].

إن الحقيقة الكبيرة التي أثبتتها التنظيمات هي أنها بدلاً من أن تجدد المؤسسات الاقتصادية التقليدية وتوفر لها الحماية والتسويق، فعلت عكس ذلك تماماً، إذ أهملتها، واهتمت بتشريع قوانين للاتجار مع الخارج، وألغت الضرائب على السلع الأجنبية الواردة، الأمر الذي ربط السوق المحلية بقوانين السوق الأوروبية. وقد جاءت مرحلة الاستعانة بالقروض الأجنبية لكي تعجل بإفلاس الدولة.

ويفيدنا الاطلاع على قرارات التنظيمات الصادرة على مدى أربعين عاماً، بداية بخط كلخانة في ٣ تشرين ثاني(نوفمبر)١٨٣٩م وانتهاءً بصدور مجموعة القوانين الخاصة بالإجراءات المدنية في ٢٢حزيران (يونيو) ١٨٧٩م، والبالغ عددها ستة وأربعين قراراً (أنظر جدول هذه القرارات في آخر الفصل)، أن قرارات التنظيمات هذه عبرت عن إهمال خطير للسياسة الاقتصادية للبلاد، بمعنى أنه لم يتم الاهتمام إلا بإنشاء البنك العثماني وصدور مجموعة القوانين الخاصة بالتجارة البحرية. وفيما يتعلق بالبنك العثماني لا يمكن لهذه الواجهة أن تخدعنا، فالأزمة الاقتصادية كانت مزمنة ولها اختناقات قوية ما بين ١٨٦١-١٨٦٢م. وفي عام ١٨٧٦م أدت إلى تسليم اقتصاديات الدولة المفلسة إلى الخارج، وتم تأسيس صندوق الدين العثماني العام عام ١٨٨١م بإدارة فرنسية إنجليزية مستولياً على عائد بعض الاحتكارات مثل الملح والطباق والطوابع والدماغات والكحوليات والحرائر في مقابل رؤوس الأموال المودعة. استكمل هذا النظام بمنح هاتين الدولتين وغيرهما مختلف التنازلات في المجالات التعدينية والمرفئية والمناجم، وكانت معفاة من كافة أنواع الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة[١٠٥].

استمر التدهور الاقتصادي العثماني، وأصبحت اقتصاديات الدولة بيد لجنة الديون الدولية التي لم تصادر القرار الاقتصادي للبلاد فحسب بل قراره السياسي أيضاً، ولم يعد السلطان يحكم سلطنته دون استشارة السفراء الأوروبيين. يتضح مما سبق الآتي:

أولاً: إن مرحلة التنظيمات وبالتحديد السنوات من ١٨٣٠-١٨٨٠م قد عرفت تدهوراً خطيراً في قيمة العملة المحلية العثمانية، ونحن نتفق مع المؤرخ التركي

كانسال على أن هذا التدهور مرتبط أساساً بالوضع النقدي العالمي وليس بالأوضاع الداخلية العثمانية فق ط[١٠٦].

ثانياً: إن سياسة القروض القصيرة الأمد قد حالت دون نجاح أي محاولة للإصلاح الاقتصادي في البلاد، أو حتى تقليص النفقات التي حاولها بعض السلاطين. فناظر المالية مكبل بالأقساط السنوية التي تفرضها القروض، وفي كل مرة تشتد حمى الديون تتم معالجتها بقروض جديدة. ومن المعلوم بأن البنوك والمولين الأوروبيين قد تقاضوا فوائد عالية جداً على هذه القروض وصلت نسبتها إلى ٢٠٪ في السنوات ١٨٦٠-١٨٨٠م. حتى أن السلطان عبد الحميد الثاني وفي مرحلة متأخرة يعترف بذلك بقوله «إننا حتى عام ١٨٨٥م كنا ندفع فوائد مركبة على رؤوس الأموال الأوروبية، وقد طلبنا هذا العام إدخال تعديل على نظام الدفع الذي لا يمكن أن نتحمله أكثر مما تحملناه»[١٠٧].

ثالثاً: لقد ساهمت حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) في الإنهاك الاقتصادي للدولة العثمانية، بل إنها كانت بداية الاستعباد المالي لها، ففي إبان الحرب، أي في عام ١٨٥٤ عقدت تركية أول قرض خارجي لها لتسديد النفقات العسكرية، إذ استلمت نقداً ٦٠ مليوناً فقط من مجموع ٧٥ مليون فرنك هي قيمة القرض الأصلية، وفي عام ١٨٥٥م أبرم القرض الثاني ومبلغه ١٢٥ مليون فرنك وخصص أيضاً لتسديد النفقات العسكرية. وتلا ذلك إبرام أحد عشر قرضاً، حتى بلغت قيمة القروض الاسمية ٥٣٠٠ مليون فرنك، لم تستلم الدولة العثمانية من هذه المبالغ سوى ٣٠١٢ مليوناً نقداً فقط أي ٥٦.٨٪ من القيمة الاسمية، وحسمت البنوك الإنجليزية والفرنسية من المبلغ المذكور ما يربو على ملياري فرنك كفوائد وعمولة وغير ذلك[١٠٨].

رابعاً: إن المرحلة التي سبقت إعلان الباب العالي إفلاسه، قد شهدت أولى مراحل الانتقاص من السيادة العثمانية على أوضاعها الاقتصادية وممتلكاتها في ولاياتها، فلأول مرة في تاريخ الامبراطورية تقوم الدولة برهن ضرائبها الداخلية لضمان دفع قروضها لإنجلترة وفرنسة، فقد خصصت الجزية التي كانت تدفعها مصر كضمان

لدفع قرض عام ١٨٥٤م، كما أخذت مداخيل جمارك أزمير وسورية ضماناً للقرض الثاني عام ١٨٥٥م.

خامساً: إن إعلان الباب العالي إفلاس الخزينة عام ١٨٧٥م لم يحل دون قيام الدولة بإبرام قروض وديون جديدة، فقد تفاقم الوضع الاقتصادي في السنوات التي تلت الإفلاس إلى درجة أن رئيس اللجنة المالية في مجلس المبعوثان الذي أعيد افتتاحه بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨م نجد نميران يقول: «على مدى الثلاثين سنة الأخيرة رأينا أن إيرادات الحكومة لم تزد شيئاً، في حين نرى بسرور ممزوج بامتعاض في دخل إدارة الديون العمومية زيادة عظيمة، فهذا رسم الدمغة زاد ٢٠٪ والملح مئة في المئة والحرير ٢٠٠٪ »[١٠٩].

لقد استمرت الأزمة الاقتصادية تفرض نفسها عنوة، وتتصدر جدول أعمال الحكومات العثمانية بعد ذلك، بل أصبحت مع الوقت إشكالية عامة، تجاوزت الحكومة والبرلمان إلى الصحافة، ففي مقالة في مجلة المقتطف نشرت عام ١٩١٥م نقرأ «لا يقل دين الحكومة العثمانية الخارجي عن مئة وخمسين مليون جنيه، ويراد بالدين الخارجي القروض المعقودة في البلدان الأجنبية والسلفات من البنوك والسندات التي لم تستهلك. ويقدر الدين السائر أي عجز الميزانية ونحو ذلك بنحو خمسين مليون جنيه فجملة الدين إلى شهر تموز (يوليو) من هذا السنة مئتا مليون جنيه. المباحث التي جرت سنة ١٨٩٨م أظهرت أن نصيب فرنسة من الدين العثماني كان حينئذ ٤٥٪ (مقابل ٤١٪ سنة ١٨٨١م) وبريطانية العظمى ١١٪ (مقابل ٢٩٪ سنة ١٨٨٩م) والبلجيك ١٨٪ (مقابل ٧٪ سنة ١٨٨١م) وألمانية ١٢٪ (مقابل ٤.٥٪ سنة ١٨٨١م)، حتى أن روسية ابتاعت في السنوات الأخيرة مقداراً من سندات الدين العثماني لتؤيد مطلبها بتعيين عضو رسمي في إدارة الديون العمومية عام ١٨٨١م، تقرر توحيد الديون العثمانية فتأسست إدارة الديون العمومية، وكان مجموع الديون الذي نيطت أموره لهذه الإدارة مئتي مليون جنيه تقريباً»[١١٠].

كانت تلك حالة الامبراطورية الاقتصادية التي أكملت تبعيتها للغرب وجعلتها تعيش تحت رحمة أوروبة. فإلى جانب أنها قد رهنت موقفها الاقتصادي للبنوك

والمولين الأوروبيين فإن آلتها العسكرية، أي جيشها الجديد يديره الخبراء العسكريون الأوروبيون ويسير وفق نظمهم وتقاليدهم واستراتيجيتهم ويحمل أسلحتهم ومعداتهم ولا يتمكن من الدفاع عن الامبراطورية دون القروض الأوروبية. وفضلاً عن ذلك هناك التنظيمات التي تمثل في أوضح صورة مدى التأثير الأوروبي على السلاطين، وكيف فقدوا قرارهم السياسي ليس في موقفهم الدولي، ولكن داخل دولتهم أيضاً.

استناداً إلى ما سبق فإن الدولة العثمانية فقدت كل جوانب استقلالها. ولقد تكاملت المساعي الأوروبية لتغريب الامبراطورية مع عوامل الضعف الداخلية. ونال التحديث (التغريب) كل المؤسسات دون استثناء، وكان أخطرها التعليم، وقد أدرك السلطان عبد الحميد الثاني خطورة الوضع ولكن جاء إدراكه هذا متأخراً، وبقي عاجزاً عن وقف التدهور. يشير السلطان في مذكراته إلى خطورة انتشار المدارس الخاصة في أنحاء البلاد فيقول بأنها «تشكل خطراً كبيراً على بلادنا، وقد كان خطؤنا جسيماً إذ سمحنا لكل دولة في كل زمان ومكان بإنشاء المدارس التي يرغبونها، والآن نجني ما زرعنا، سمحنا لهم بفتح هذه المدارس، فقاموا يعلمون الطلاب أفكاراً معادية لبلادنا، الحقيقة أن التصدي لهذه المدارس ليس بالأمر الهين، إذ يظهر أمامنا قنصل دولة أو سفيرها فيحميها من أن تطالها أيدينا». وفي هذا الاعتراف خير دليل على مصادرة الإرادة السلطانية، إذ يكفي أن يعترض قنصل أو سفير لكي يكبل السلطان، ولا يتمكن من وقف الأخطار التي يعي مدى تهديدها للأمة. إن هذا الوعي لم يكن غائباً حتى عن الطبقة الأرستقراطية التي نشأت في المدارس الغربية، وشكلت جماعة العثمانيين الشباب الذين طالبوا بإقرار دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦م. لقد أرادوا دولة دستورية تحد من صلاحيات السلطان، وتحرك الأمة الإسلامية للوقوف في مواجهة التحديات الأوروبية، ولكنهم أخطأوا السبيل حين تحالفوا مع الغرب في صراعهم ضد السلطان، وتبنوا مشروع تحديث الامبراطورية من خلال إقرار التنظيمات.

إن أحد رموز هؤلاء هو الأديب الأرستقراطي نامق كامل (١٨٤٠-١٨٨٨م) وقد اتهم صراحة الإداريين العثمانيين الذين طبقوا التنظيمات بأنهم سمحوا بالتوغل الاقتصادي للغرب، ذلك لأنهم لم يدركوا قيمة التقاليد الإسلامية الإيجابية، وتنازلوا

عنها أمام الغرب[112]. إن رأي نامق كامل لا يختلف عن رأي مماثل لمدحت باشا في انتقاده للإداريين العثمانيين، ولكن الحقيقة هي أنهما، نعني نامق ومدحت، وغيرهما من المساهمين في إقرار التنظيمات وتبريرها أمام عامة الناس، كانوا وراء قناعة السلاطين بهذه التوجهات وهم مسؤولون قبل غيرهم عما ألحقته بالبلاد.

وخير من ننهي به بحثنا عن التنظيمات هو السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) الذي كان آخر من حاول إنقاذ الامبراطورية، بعد أن دارت عليها الدوائر وأحكم عليها الحصار، لقد كان سلطاناً واعياً لحقيقة الدعوات التحديثية التي اتخذت لها تسمية «الحركة الإصلاحية» تغطية لنواياها الحقيقية في ربط الامبراطورية بالغرب. وعى ذلك فحاربه الدستوريون ويهود الدونمة وعزلوه. وفي أواخر عهده كتب وهو سلطان مسلوب الإرادة يكشف حقيقة «التجديد والإصلاح» يقول:

«التجديد الذي يطالبون به تحت اسم الإصلاح سيكون سبباً في اضمحلالنا. ترى لماذا يوصي أعداؤنا الذين عاهدوا الشيطان بهذه الوصية بالذات. لا شك أنهم يعلمون علم اليقين أن الإصلاح هو الداء وليس الدواء، وأنه كفيل بالقضاء على هذه الامبراطورية. إذا أردنا أن نتبنى بعض الإصلاحات، فعلينا أن نأخذ بالحسبان الظروف السائدة في البلاد، وأن لا نقيس الأوضاع على أساس المستوى الفكري لحفنة قليلة من الموظفين، ويجب أن يكون في الحسبان شكوك طبقة العلماء في كل ما هو أوروبي. الأوروبيون يتوهمون أن السبيل الوحيد في الخلاص هو الأخذ بحضارتهم جملة وتفصيلاً. لا شك أن طراز التطور عندنا هو غير ما عند الأوروبيين، علينا أن نتطور تحت ظروف طبيعية ومن تلقاء أنفسنا، وأن نستفيد من الظروف الخارجية في حالات خاصة. ومن الظلم الفادح أن نتهم بمعاداة كل شيء يأتي من الغرب»[113].

إنها لعمري أفضل تقويم لمسيرة «حركة الإصلاح» العثمانية وللتنظيمات بشكل عام، ولطبيعة العلاقة مع الغرب. كتبها السلطان عبد الحميد واعياً بأبعادها. وبإمكاننا أن نلتقط منها ثلاث حقائق أساسية كانت وما زالت تقف على رأس حركة التجديد الإسلامية، وينبغي أخذها بالاعتبار، والعمل وفقها وهي:

- إن الإصلاح الذي فرض على الدولة العثمانية كفيل بتدميرها.

- لا بد من الركون إلى علماء الأمة والأخذ بشكوكهم في النوايا الغربية.

- الأخذ بالاعتبار اختلاف سياقات التطور واستحالة تحقيق الوهم الأوروبي بجعل حضارته كونية، وهذا لا يعني بأننا لا ينبغي أن نستفيد من الظروف العالمية المتاحة، ولكن التطور الذي نسعى له لا بد أن ينبع من حاجاتنا الداخلية، ووفق تاريخنا وعقيدتنا الإسلامية.

جدول بقرارات التنظيمات التي صدرت على مدى أربعين عاماً (١٨٣٩-١٨٧٩)

التاريخ	الموضوع
١٨٣٩/١١/٣	خط شريف كالخانة.
١٨٤٠/٣/٨	إعادة تنظيم مجلس أحكام عدلية (المجلس الكبير).
١٨٤٠	إصدار مجموعة قوانين جنائية.
١٨٤٠	إنشاء محكمة تجارية (تجارت مجلسي) في وزارة التجارة.
١٨٤٣/٩/٦	القانون الخاص بالمجندين في الجيش.
١٨٤٥	مجمع نواب الولايات في العاصمة.
١٨٤٥	إنشاء الجامعة ومعاهد أخرى للتعليم الثانوي.
١٨٤٦	نشر مجموعة قوانين إدارية.
١٨٤٧	إنشاء محاكم مدنية وجنائية مختلطة.
١٨٤٧	إنشاء وزارة (نظارة) للمعارف العمومية.
١٨٥٠/٥/٢٤	فرمان لصالح غير المسلمين.
١٨٥٢/٧/٢٨	إصدار مجموعة قوانين تجارية.
١٨٥٤	تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاح وآخر عال للقضاء .
١٨٥٥/٥/٧	إبطال الخراج على الرعايا وقرار تجنيدهم.
١٨٥٦/٢/١٨	خط همايون.
١٨٥٦/٣/٣٠	صلح باريس.

التاريخ	الموضوع
١٨٥٦	تأسيس بنك عثماني.
١٨٥٨/٤/٢١	نشر مجموعة من القوانين الخاصة بالأراضي.
١٨٥٨/٨/٩	نشر مجموعة من قوانين جنائية.
١٨٦٠/٤/٣٠	ملحق لمجموعة القوانين التجارية وهو ينظم محاكم التجارة التي أدمجت في المحاكم المختلفة.
١٨٦٠/٥/٢٤	النظم الخاصة بالجماعة الكرجية الأرمنية وقد صودق عليها عام ١٨٦٣.
١٨٦١	دمج المجلسان العاليان فأصبحا مجلساً واحداً له ثلاثة أقسام (إداري وتشريعي ومالي).
١٨٦١/٥/١	نظم جديدة خاصة بلبنان.
١٨٦٢	النظام الأساسي الخاص بالبطريركية العامة.
١٨٦٣/٢/٤	امتياز إنشاء البنك السلطاني العثماني.
١٨٦٣/٨/٢٠	مجموعة من القوانين الخاصة بالتجارة البحرية.
١٨٦٤/٤/١	نظم خاصة بطائفة اليهود.
١٨٦٤/٩/٦	النظام الأساسي للبنان.
١٨٦٤/١١/٨	قانون الولايات.
١٨٦٧/٦/١٦	قانون يعطي الأجانب الحق في تملك العقار.
١٨٦٨/٤/٢	إنشاء مجلس للدولة (شوراي دولت) ومحكمة عليا (ديوان أحكام عدلية).
١٨٦٨	افتتاح مدرسة (ليسية) غلطة سراي.
١٨٦٨/٦/١	قانون خاص بالجنسية العثمانية.
١٨٦٩/٤/٤	قانون باختصاص المحاكم النظامية.
١٨٦٩	تنقيح القانون المدني (مجلة أحكام عدلية) وقد صدرت الكتب الستة عشر الخاصة بهذا القانون بين عامي ١٨٦٩-١٨٧٦.
١٨٧٠	فرمان بإنشاء أسقفية بلغارية.
١٨٧٠/٣/١٠	القانون الخاص بإدارة الولايات.

٢١/٢/١٨٧١	قانون بإلغاء الأوقاف الدينية (لم ينفذ قط).
١٨٧٥	فرمان بإعادة تنظيم القضاء ونقل المحاكم التجارية إلى وزارة العدل .
٢٣/١٢/١٨٧٦	إصدار القانون الأساسي.
٢٠/٥/١٨٧٩	النظام الأساسي لوزارة العدل والعبادات.
١٧/٦/١٨٧٩	نظام المحاكم النظامية.
١٧/٦/١٨٧٩	قانون تطبيق الأحكام.
٢٢/٦/١٨٧٩	مجموعة القوانين الخاصة بالإجراءات المدنية.

الفصل الثالث

الوصاية الغربية على

الأقليات الدينية

نظام الملل العثماني

لن نناقش هنا موقف الإسلام من أهل الذمة أو أهل الكتاب، فمبادئ الإسلام واضحة ومعبر عنها في كلام الله جل شأنه، وفي الأحاديث النبوية الشريفة وفي سلوك المسلمين الذي قننته المذاهب الإسلامية جميعها. لن نعود إلى اتفاقيتي الصحيفة مع اليهود ونجران مع المسيحيين اللتين أبرمهما الرسول الكريم ﷺ ، وهو أمر فعله بعض المستشرقين من مثل لويه غارديه[١١٤]، بل وبعض المسيحيين العرب مثل أنطون فتال[١١٥]، وذلك في محاولة منهما للبحث في مسألة الحريات التي تمتع بها أهل الذمة ضمن الدولة الإسلامية.

سنعالج هنا باختصار نظام الملل العثماني، هذا النظام الذي بني على أسس إسلامية مستنبطة من المذهب الحنفي، وعليه فسوف نعود إلى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م) الذي اعتبره المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي المسؤول الأول عن بقاء شعوب دول أوروبة التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية على دياناتهم المسيحية واليهودية. فلو أنه فعل ما فعله الأسبان بالمسلمين واليهود بعد سقوط غرناطة لكانت اليونان والصرب ويوغسلافية وبلغارية ورومانية وجزيرة القرم وشرق النمسة وجنوب بولندة بلداناً إسلامية لا أثر فيها لأهل الكتاب. ولكن الحاكمين باسم الإسلام أبوا إلا أن يطبقوا شريعة الإسلام السمحة ويعترفوا بكل موحد بالله الواحد القهار ومناد بتعاليمه السماوية مهما كانت ديانته.

لم يبدأ تعامل السلطنة العثمانية مع المسيحيين واليهود بشكل متسع عملياً

إلا بعد فتح القسطنطينية. وما قرر بعد هذا الفتح سيكون نظاماً كاملاً يجري العمل فيه في سائر الولايات العثمانية في كل مراحل الدولة العثمانية. ونظراً لأهمية بدء العمل بنظام الملل فسوف نعود إلى هذه الحادثة التاريخية لنسجل روايات أبرز المؤرخين عنها.

دخل السلطان محمد الفاتح القسطنطينية في ٢٩ أيار (مايو) ١٤٥٣م فأصدر أوامره بمنع كل اعتداء يفسد الأمن حالاً. ثم زار كنيسة أيا صوفيا وأمر بأن يؤذن فيها بالصلاة إعلاناً بجعلها مسجداً جامعاً للمسلمين. وبعد تمام الفتح على هذه الصورة أعلن في كافة الجهات بأنه لا يعارض في إقامة شعائر ديانة المسيحيين وإعطائهم نصف الكنائس وجعل النصف الآخر جوامع للمسلمين، ثم جمع أئمة دينهم لينتخبوا بطريقاً (بطريرك) لهم فاختاروا جورج سكولاريوس. واعتمد السلطان هذا الانتخاب وجعله رئيساً لطائفة الروم واحتفل بتثبيته بنفس الأبهة والنظام الذي كان يعمل للبطارقة في أيام ملوك الروم المسيحيين، وأعطاه حرساً من عساكر الانكشارية، ومنحه حق الحكم في القضايا المدنية والجنائية بكافة أنواعها المختصة بالأروام، وعين معه في ذلك مجلساً مشكلاً من أكبر موظفي الكنيسة، وأعطى هذا الحق في الولايات للمطارنة والقسوس. وفي مقابل هذه المنح فرض عليهم دفع الخراج مستثنياً من ذلك أئمة الدين فقط(١١٦).

وهذه رواية مؤرخ عثماني، وهي صادقة ومتواضعة جداً. أما المؤرخ المسيحي ألبرت حوراني فيرى «أنه بعد سقوط القسطنطينية، فقد تمتعت الطوائف المسيحية واليهودية بالاعتراف بها رسمياً، فقد أقرت السلطنة العثمانية للبطاركة والأرثوذكس والأرمن ولحاخام العاصمة الأعظم بأنهم ليسوا رؤساء طوائفهم الروحيين فحسب، بل رؤساؤها السياسيون أيضاً. أما الطوائف الأخرى، كالأقباط في مصر والموارنة والنساطرة والسريان والأرثوذكس في لبنان وسورية والعراق، فكانت على اتصال أقل بالحكام لإقامتها بعيداً عن العاصمة. ومع ذلك فقد كان بطاركتها ينالون اعتراف السلطات بهم من وقت إلى آخر. وكان السلطان يقوم بتنصيب البطاركة والحاخاميين رسمياً. وكان هؤلاء يتعاملون مع حكومته في جميع الشؤون العائدة لأبناء طوائفهم.

وكان للقرارات والأحكام الصادرة عنهم في نطاق الطائفة صفة القانون النافذ. وكانت تسري عليهم، في الأحوال الشخصية والدعاوي المدنية، أحكام قانونهم الديني وعرفهم»[١١٧].

أما المستشرق الألماني بروكلمان فيضيف بالقول: «فقد تمتع النصارى، وكانوا يقسمون بحسب الجنسية والطائفة إلى ملل، بالحرية المدنية والدينية الكاملة، وبخاصة إذا كانوا من اليونان (روم ملتي). والواقع أنه كان لبطريرك الروم في القسطنطينية من القوة والسلطان، في ظل العثمانيين، أكثر مما كان له في عهد بيزنطة نفسها، وكانت مراسيم العمودية والزواج والدفن تقام علانية، وفي فخامة وأبهة في معظم الأحيان»[١١٨]. ونظراً لتشابه شهادة المستشرق الإنجليزي المتخصص بالدولة العثمانية ستانفورد شاو مع شهادة المستشرق الفرنسي أندريه ميكال فسوف نورد اختصاراً رأي الأخير الذي يقول «باستثناء إعداد الأطفال إلى انكشارية فلم يتم في أي مكان من الامبراطورية إدخال أي شخص في الإسلام بالإكراه، أما تحول بعض المناطق في أوروبة إلى الإسلام فقد كانت مثلما حدث على امتداد تاريخ الإسلام نتيجة لعوامل اجتماعية بحتة، إما محاولة للانتماء إلى الطبقة الحاكمة أو كرد فعل انتقامي مثلما حدث في البوسنة ضد الاضطهادات الكاثوليكية، أو هروباً من ثقل جباية الكنيسة الأرثوذكسية، ولم يكن بوسع أي سلاح أن يثير حركة بنفس الاتساع الذي حدث عندما دخلت البوسنة في الإسلام في القرن الرابع عشر. واختصاراً للقول فإن الامبراطورية العثمانية تبدو في أجمل أيامها في النصف الأول من القرن السادس عشر كملجأ للسلام الديني في مواجهة أوروبة المضطهدين، فلا الطوائف المختلفة ولا الجماعات الإقليمية ستنتزع من جذورها بدليل النشاط والحيوية التي يمارسونها إلى يومنا هذا»[١١٩].

يبقى أن نشير إلى أن السلطنة العثمانية كانت الملجأ الوحيد لليهود الهاربين من الطغيان والاضطهاد الأوروبي. وشغل اليهود والنصارى بشكل عام مراكز اقتصادية وسياسية مهمة للغاية في السلطنة. وقد أشاد كل مؤرخي الدولة العثمانية حتى اليهود منهم بالمركز الذي احتله الذمي في السلطنة، حيث كانت الدولة العثمانية

لا تتدخل من حيث المبدأ، في قضايا الدين، فقد انتهت في الواقع إلى أن تصبح ملجأ للحرية الدينية بالنسبة لليهود المطرودين من أسبانية بعد أن صدر قرار ملكي في ١٤٩٢/٣/٣٠م يقضي بطرد اليهود الذين لم يتنصروا من أراضي قشتالة خلال أربعة أشهر من تاريخه وألا يعودوا إليها أبداً، ويتعرض المخالف للموت، ويقضي أيضاً بمصادرة أموالهم[١٢٠]. ولقد سرى الأمر نفسه على المسلمين الذين أكرهوا على الطرد أو التنصير وارتكبت بحقهم المجازر المروعة. وكانت الامبراطورية العثمانية واستانبول عاصمتها ملجأ لليهود الهاربين من مذابح القياصرة، والقادمين من النمسة وبولندة، حتى بلغ عدد سكان الحي اليهودي في استانبول عام ١٥٩٠م نحواً من عشرين ألفاً».

ونختتم باستشهاد أخير لأندريه ميكال يقول فيه «لقد قدمت الامبراطورية لكل هؤلاء كيان الوطن ضمناً، أي أنها قدمت لهم كفالة الأمة المنظمة والحماية اللازمة تحت سيطرتها الخاصة، وبذلك أصبح كل يهود الامبراطورية خاضعين للحاخام باشي المقيم في استانبول ويعتبر شخصية رسمية في الدولة. أما الطائفة الأرثوذكسية فكان وضعها أكثر اعتباراً لأنها كانت خاضعة للبطريرك اليوناني للقسطنطينية، أما الطائفة الأرمنية فلم تكن أقل مكانة إذ أن بطريركها كان له نفوذ على الكاثوليك والنسطوريين واليعقوبيين، وبشكل عام، كان له نفوذ على جميع الطوائف المسيحية غير الأرثوذكسية. إن الوقائع تدلنا على أن النظام كان سائداً في كل مكان تقريباً. مما ساعد على تنشيط التجارة وأحرز اليونانيون تقدماً أكثر من السلافيين وسط الأمة الأرثوذكسية، وحصلوا لأنفسهم على مواقع ثابتة في بنيان الامبراطورية، وذلك مثل الأرمن واليهود في الأعمال التجارية أو الأقباط في الحياة الاقتصادية والإدارية في مصر[١٢١]. وسوف نعود لتحليل هذه الأوضاع أثناء استطرادنا لنجيب على السؤال المركزي: لماذا تحالف أهل الذمة في السلطنة مع الأعداء الخارجيين الطامعين بها؟

لقد اتفق، كما اسلفنا، كل المختصين في التاريخ العثماني من مستشرقين وعرب وعثمانيين على تقويم أوضاع أهل الذمة، وعلى الاعتراف بما كان لنظام الملل العثماني، الذي بدأ عملياً مع فتح القسطنطينية، من آثار إيجابية على أهل الكتاب

واندما م كلياً في جسم الأمة العثمانية مع الاحتفاظ بكياناتهم الدينية وقوانينهم الخاصة. حيث منح نظام الملل لأهل الكتاب حقوقاً مدنية ودينية وجعل لهم سلطنة سياسية لم يكونوا يتمتعون بها قبل الفتح وفي ظل الدولة البيزنطية نفسها، ولقد اعترف بذلك كل المستشرقين على اختلاف مشاربهم.

يبقى أن نشير إلى أن أوضاع الملل الاقتصادية لم تكن بأقل جودة من أوضاعهم الأخرى إنها أفضل مما كانت عليه سابقاً، فبينما «كان بعض المسيحيين واليهود يقيمون في المدن ويختصون فيها ببعض التجارات والحرف والمهن، كان بعضهم يحتل بالفعل مراكز نافذة، ويلعب دوراً جوهرياً في حياة الدولة، كصرافي القسطنطينية الأرمن، وصرافي بغداد اليهود. وعائلات الفنار اليونانية التي كانت تقوم بأعمال الترجمة في المفاوضات الأجنبية، أو تحكم ولايات رومانية»[١٢٢]. وهكذا نرى بأنه ولأول مرة في التاريخ تسمح سلطنة دينية إسلامية أن يحكم المسيحيون أنفسهم -كما أسلفنا- في إمارات الفاش والبغدان، ومملكة ترانسلفانية وجمهورية دوبرونديك. وكل هذه الولايات والإمارات كانت تابعة للسلطنة وتعد من ديار الإسلام ومع ذلك فروح السماحة العظمى للإسلام جعلت من نظام الملل مثالاً فريداً لنظام تعددي تعجز الأنظمة العلمانية اليوم القائمة على ما يسمونه بالديمقراطية الدستورية أن تلحق به. فتعامل السلطان مع رعاياه كان «ينبع من طبيعة نظام الملل العثماني الذي قسم سكان السلطنة إلى مسلمين يدفعون الزكاة والخمس والعشر وغيرهما، ورعايا من غير المسلمين يقدمون الخضوع للسلطان ويدفعون الخراج والجزية»[١٢٣].

تلك كانت أوضاع أهل الذمة في إطار نظام الملل العثماني، حيث استمرت هذه الأوضاع قائمة إلى أن حدث ما يعكرها بفعل عوامل خارجية أتاحتها السلطنة، حين بدأت لأول مرة تغير قاعدتها في التعامل مع الخارج الأوروبي، وذلك عندما منحت كل من البندقية وجنوة امتيازات تجارية عام ١٤٥٣م. وكان التبرير حينذاك قائم على أساس أن الامتيازات من شأنها أن تساهم في نمو التجارة الأمر الذي سيزيد من دخل الباب العالي من الضرائب. ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك. ففي حين نشّطت أوروبة تجارتها في البحار الشرقية، تباطأت بل ضمرت التجارة العثمانية في تلك البحار مع

الوقت، وذلك بفعل اعتمادها على التجار الأوروبيين. ومما زاد الطين بلة إقدام السلطنة على توقيع معاهدة الامتيازات الأجنبية بينها وبين فرنسة عام ١٥٣٥م، وهي المعاهدة التي اعتبرها المؤرخون بداية الهيمنة الأوروبية على السلطنة.

بداية الوصاية

التسهيلات البحرية والتجارية التي كانت تمنحها الامبراطورية العثمانية لكل من جنوة والبندقية، وهي تقليد بيزنطي قديم في العلاقات، تطورت واتسعت في ميادينها عام ١٥٣٥م، وذلك بعد توقيع معاهدة الامتيازات الأجنبية بين فرنسة والامبراطورية العثمانية. لقد حققت هذه المعاهدة امتيازات مهمة للأجانب في المجالات القانونية والاقتصادية. ولكنها لم تنص في بنودها على امتيازات دينية تذكر، سوى أن بندها السادس كرر مبدأ معمولاً به أصلاً داخل السلطنة وهو السماح للتجار الفرنسيين باتباع شعائرهم الدينية وعدم إجبارهم على الدخول في الدين الإسلامي. غير أن الأمور لن تسير طويلاً وفق هذا البند، فالأوروبيون ومع كل امتياز تجاري جديد يحصلون عليه كانوا يطالبون بامتياز ديني مواز له، ويبدو أن السلاطين لم يكونوا على وعي بخطورة تنازلاتهم هذه.

ترجع أولى بدايات الوصاية الغربية على الأقليات الدينية إلى عهد السلطان سليمان القانوني، وبالتحديد إلى معاهدة عام ١٥٥٣م التي وقعها مع هنري الثاني ابن ملك فرنسة فرانسوا الأول بخصوص الحرب البحرية، حيث نصت المعاهدة على بند يسمح فيه السلطان لسفير فرنسة المسيو جبريل درامون بزيارة بيت المقدس، ومقابلة الرهبان، وجعل الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسة !!

وتوالت بعد ذلك التنازلات السلطانية في هذا الميدان الخطر، وفي عام ١٦٠٤م أضيفت للاتفاقيات بين السلطنة وفرنسة بنود خاصة بالمرسلين الأجانب والعمل التبشيري[١٢٤]. وذلك في عهد السلطان أحمد خان الأول (١٦٠٤-١٦١٧م). وهكذا حصل العمل التبشيري، وللمرة الأولى، على ترخيص رسمي للعمل داخل الامبراطورية، ولن تتأخر الكنيسة باستغلال هذا الترخيص. ولقد أرسلت فرنسة تحت

ظل هذه المعاهدات عدة إرساليات دينية كاثوليكية إلى كافة بلاد الدولة الموجود بها مسيحيون خصوصاً في بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسة[١٢٥].

وأصبحت من عادة الدول الأوروبية استغلال الأحداث التي تلم بالسلطنة لتحرير شروط خاصة بالحماية على المسيحيين. فبعد أن خسرت الجيوش العثمانية أمام الجيش النمسوي وفرضت معاهدة كارلوفتس في ٢٦كانون الثاني (يناير) ١٦٩٩م، اشترطت النمسة إضافة بند للمعاهدة وهو البند الثالث عشر الذي ينص على السماح للنمسة بحراسة الأماكن المقدسة في القدس وغيرها.

ولكي نتبين مدى خطورة الوصاية الغربية على المسيحيين العثمانيين لا بد أولاً وقبل كل شيء أن نتعرف على المنافع التي سينالها المسيحي العثماني من تعامله مع الأوروبيين. فوفقاً لمقتضيات نظام الامتيازات فإن القنصليات الأجنبية تمتلك صلاحيات قانونية ومحاكم خاصة على أعلى المستويات. وهو أمر يتيح للمسيحي المتعامل معها امتيازات حماية، وضمانة أعمال تجارية مربحة، وإعفاء من الضرائب وإمكانيات التعليم له ولأسرته في مدارس الإرساليات والسفر المجاني إلى أوروبة، ولنا أن نقرأ مرسوماً صادراً عن لويس الرابع عشر يقضي بوضع الطائفة المارونية تحت الحماية الفرنسية صادراً في نيسان (إبريل) ١٦٤٩، لكي نتعرف عن قرب على مدى الدور الخطير الذي سمح لفرنسة بلعبه في المشرق الإسلامي، يقول نص الوثيقة:

«نحن لويس بنعمة الله، ملك فرنسة ونافار.. تحية إلى كل من تقدم إليه هذه: ليكن معلوماً أننا بتوجيه من الملكة الوصية، سيدتنا وأمنا ذات الشرف الرفيع، قد أخذنا ووضعنا تحت حمايتنا ورعايتنا الخاصة، بمقتضى توقيعنا بيميننا، صاحب النيافة البطريرك وكل الأكليروس والموارنة المسيحيين من رجال دين أو علمانيين الذين يقطنون جبل لبنان خاصة، وإننا لنرغب في أن يدركوا هم ذلك. ولهذا الغرض أمرنا السيد لاهاي دي بنتيته -المستشار في مجالسنا وسفيرنا في الليفانت (الشرق) - وكل من يخلفه في منصبه أن يبدوا كل اهتمام بهؤلاء سالفي الذكر فرادى كانوا أم جماعات، بالعناية بهم والرعاية لهم والعطف عليهم وبالتوسط من أجلهم وبحمايتهم سواء أمام الباب العالي لعزيزنا السلطان صديقنا الوفي، أو أمام أي جهة أخرى تتطلب

ذلك حتى لا يتعرضون لأية معاملة سيئة، بل العكس سيتابعون شعائرهم ومسؤولياتهم الدينية.

ومنذ الآن وفي المستقبل نوصي قناصل ووكلاء قناصل (الأمة الفرنسية) في موانئ الليفانت وغيرهم ممن يرفع العلم الفرنسي أن يبدوا اهتمامهم بأقصى ما لديهم من قوة نحو نيافة البطريرك المشار إليه ونحو أولئك الموارنة المسيحيين في جبل لبنان سالف الذكر، وأن يساعدوا في تسفير الشباب وكل ماروني مسيحي قد يرغب في الرحيل إلى بلد مسيحي، سواء أكان ذلك من أجل الدراسة أو لأي عمل آخر، وذلك دون أخذ أو تقاضي أي رسوم غير تلك التي يستطيعون دفعها، ومعاملتهم بمنتهى الرقة والكرم. إننا نطلب ونريد من أصحاب السعادة والفخامة الباشوات ومن موظفي عظمته (يقصد السلطان) أن يبدوا اهتمامهم وأن يساعدوا صاحب النيافة رئيس أساقفة طرابلس وكل الأكليروس والموارنة المسيحيين، متعهدين من جانبنا بأن نقوم بالمثل نحو كل من توصون به»[١٢٦].

فإذا كان لويس الرابع عشر قد اعتبر نفسه، بإذن من السلطان، مسؤولا عن رعاية المسيحيين الكاثوليك في البداية، فقد تطورت هذه الامتيازات مع الوقت مع ضعف السلطنة العثمانية، لتصبح حقوقاً مكتسبة للفرنسيين خصوصاً وللأوروبيين الذين دخلوا فيما بعد كأطراف في هذه اللعبة بشكل عام، حتى بات السلطان لا يحكم عملياً في سلطنته غير المسلمين، فالحماية قد نالت كل المؤسسات الدينية والتعليمية والاقتصادية المسيحية في السلطنة، وكذلك المتعاونين مع القنصليات حتى لو كانوا مسلمين ، وتم احتكار التجارة الداخلية والخارجية على حساب مصالح التجار الوطنيين، وأصبح للسلع الأوروبية سيادة على السلع الوطنية وتراجع نظام الحرف والصناعات التقليدية أمام غزو السلع الأجنبية، وازدهرت أحوال المتعاونين مع القنصليات حتى صح قول هنري غيز لوصف هذه الحالة «إن افتقار الناس إلى ظهير ونصير في هذه البلاد قد حملهم على السعي الحثيث وراء نيل الحمايات الأوروبية، وهكذا فإن أجمل حلم يمكن أن يتصوره عربي هو الاحتماء في ظل أحد القناصل»[١٢٧].

ولنا أن نستدرك ونحن نسوق الأمثلة تلو الأخرى، بأنه ينبغي لنا -حتى لا نغفل أثر عامل على حساب آخر- الإلمام بما آل إليه وضع الملل في السلطنة، والاعتراف بأن هذا الوضع لم يتشكل فقط بسبب قوة العامل الخارجي أو قدرة المسيحية الأوروبية على استقطاب المسيحيين العثمانيين لخدمة مصالحها من خلال تحقيق مصالحهم الآنية والمادية فقط، وإنما أيضاً بسبب مواقف السلاطين وسماحتهم وفرماناتهم المتناقضة حول مصير المسيحيين الشرقيين، وهم الأكثر ولاء للسلطنة بوجه عام، دون الإقلال من أهمية التحولات الدولية الاقتصادية وانعكاساتها على السلطنة، وعوامل أخرى لا سبيل لذكرها. كل هذا ساهم في نجاح الاختراق الأوروبي للساحة الإسلامية.

نتائج الوصاية

أتاحت الامتيازات الأجنبية سبل اختراق أوروبي للبنية العثمانية، وذلك بتحويلها نظام الملل العثماني من نظام مثالي للتعددية والحريات الدينية والسياسية، في عصر عرف بحدة الصراعات والاضطهادات الدينية، إلى نظام ساهم بفعل تسامحه وخصوصيته إلى تسهيل ربط هذه الملل بالدول الأوروبية. فقد تحول ولاء أعداد كبيرة من المسيحيين العثمانيين إلى أوروبة نتيجة المنافع التي كانوا يتمتعون بها عن طريق القنصليات الأوروبية والارتباطات الكنسية، ومع الوقت فَقَدَ هؤلاء هويتهم العثمانية ليلتحقوا بالهوية الأوروبية التي يؤكدها قانون الوصاية ونظام الامتيازات الأجنبية.

إن الامتياز الذي منح لفرنسة قد اتسع ليشمل دولاً أوروبية أخرى مثل النمسة وألمانية وروسية، كل هذه الدول ادّعت حقوقاً لها في حماية المسيحيين الشرقيين، فقد ارتبطت مصالح المسيحيين الكاثوليك بفرنسة والنمسة، ومصالح الروم الأرثوذكس بروسية القيصرية[١٢٨].

ولم يقتصر الأمر على المسيحيين، بل تعداه مع الوقت ليشمل بتأثيراته السلبية أمراء مسلمين محليين لهم وزن سياسي عال بالنسبة للامبراطورية، وذلك

عندما هيأت لهم الدول الأوروبية كل سبل التناقض مع السلطنة، ومنحتهم كل ما يحتاجونه من تحديث مؤسساتهم إلى دعمهم العسكري والتقني لكي يقوموا بما أطلقوا عليه الحركات الاستقلالية في عهد الدولة العثمانية. ولنا في أمثلة بايات تونس ومحمد علي الكبير في مصر، وفخر الدين المعني الثاني في لبنان صور من الدعم الأوروبي غير المحدود لهذه الحركات. مع ملاحظة أنه من الظلم أن تؤخذ التجارب الثلاث السالفة على محمل واحد، لأننا لا نقومها بحد ذاتها، بل نشير إلى الاستغلال الأوروبي لهذه التجارب الثلاث. فمن الدفع لتشجيع هؤلاء على الاستقلال عن الدولة العثمانية، إلى محاربتهم دون هوادة حين تتعارض المصالح، مثلما حدث عندما حاربت الدول الأوروبية محمد علي، واحتلت فرنسة تونس بحجة الديون المتراكمة، وتم التخلي عن فخر الدين المعني الثاني. ولكي نمتحن التأثيرات السلبية للتدخلات الأوروبية على الأمراء المحليين سنأخذ مثالاً واحداً معبراً منها، وهو مثال فخر الدين المعني الثاني، على أننا كنا قد تناولنا في فصل سابق قصة محمد علي وباي تونس.

من نافلة القول أن سورية الكبرى كانت مركز نشاط أساسي للمدارس الأجنبية والإرساليات والتبشير، وتأثير القنصليات الأجنبية، ولقد كان لبنان - وما زال- ضحية لمثل هذه التأثيرات. وتجربة فخر الدين المعني وولايته في لبنان خير مثال لنا على ذلك، وهي مرحلة سبقت إعلان مرسوم لويس السادس عشر الخاص بحماية المسيحيين الكاثوليك والموارنة، الذي سبق وأشرنا إليه، واتسمت بتقديم صورة مشوهة لطموحات أمير مسلم، ولنمط تحالفاته المريبة مع أعداء الامبراطورية لتحقيق مكاسب شخصية.

تسلم الأمير فخر الدين إدارة الشوف عام ١٥٩٠م، واستطاع أن يخضع لإدارته كل الأراضي الواقعة بين نهر الكلب وجبل الكرمل، مضيفاً إلى أملاكه شمالي فلسطين ومدينتي صيدا وبيروت الساحليتين. وفي عام ١٦٠٨م عقد فخر الدين معاهدة تجارية مع دوق توسكانا فردينان الأول، يعتقد الباحثون أنها كانت تحوي بنوداً سرية عسكرية وسياسية موجهة ضد السلطنة العثمانية. وفي صيف ١٦١٣م خرج أحمد حافظ باشا والي دمشق بأمر من السلطان في حملة ضده، وفي ١٦١٣/٩/١٣م

ترك فخر الدين لبنان[١٢٩].

«قضى الأمير فخر الدين في إيطالية قرابة الـ ٥ سنوات، حيث أثار ظهوره، كأمير للقبيلة الدرزية غير المعروفة حتى ذلك الوقت فضول أوروبية. وقد خصه بلاط فلورنسة دوما باستقبال رائع، و انتشرت في الغرب إشاعة تزعم أن الدروز هم أحفاد الصليبيين، حتى أنهم نسبوا اسم الدروز إلى الكونت Dreux، ويبدو أن فخر الدين نفسه طرب لهذه التنفيمة التي جعلت منه موضع اهتمام كبير في الغرب»[١٣٠]. ولقد عمل أمير توسكانة جاهداً في توسطه لدى الباب العالي للعفو عن فخر الدين المعني، حتى صدر هذا العفو الذي أرسله أول الأمر نصوح باشا الصدر الأعظم إلى أمير توسكانة الجران دوق قزما الثاني في ٦ حزيران (يونيو) ١٦١٤م، لكن المعني أدرك بأن عودته قد تؤدي إلى ذهابه لحبل المشنقة، لذلك عاود أصحابه الكرة للتوسط من جديد لكي يعود لحكم ولايته السابقة نفسها فتلقى عام ١٦١٨م سماحاً بالرجوع إلى لبنان واستمر في ولايته حتى عام ١٦٣٥م. تصور لنا الكتابات الاستشراقية والعربية الأمير المعني بطلاً لبنانياً وقومياً وعربياً وقائداً لحركة الاستقلال العربي ضد السلطنة العثمانية* ، ولكنهم ينسون بأن الوثائق التاريخية تشير إلى خيانته لوطنه ولدينه، فتحالفه مع توسكانة والبابوية ضد السلطنة العثمانية يكشف عن استعداده للتحول إلى المسيحية وضمان تنصير سكان إمارته وتسليمه بيت المقدس للبابوية.

لقد كانت «البابوية معنية جداً بخطة فرديناند الأول (جران دوق توسكانة) بشأن التحالف مع فخر الدين المعني الثاني وتأليب القوى الأوروبية والشرقية ضد الدولة العثمانية لعل بذلك يفتح الطريق أمام البابوية إلى بيت المقدس، ولهذا بعث

---

* المراجع العربية التي أدركت خيانة الأمير المعني نادرة جداً رغم توفر الوثائق بذلك. من بين هذه المراجع تشير إلى مقالة للدكتور وجيه كوثراني عن العصر العثماني في مجلة «الثقافة الإسلامية» العدد ١٩٨٦/٥م. تطرق بها إلى عدم استحقاقه لألقاب الوطنية والقومية والاستقلالية دون أن يذهب لأبعد من ذلك. ونذكر هنا أيضاً د. عبد العزيز الشناوي في كتابه القيم «الدولة العثمانية». حيث ذكر بأن المعني «سمح لأعضاء البعثات التنصيرية بمباشرة نشاطهم لتحويل المسلمين إلى المسيحية وهو أول أمير يفتح بلاده للتنصير والنفوذ الأجنبي». ص١٠٥.

البابا بولس الخامس برسالة بتاريخ ١٦كانون الثاني (يناير) ١٦٠٩م وصف فيها فخر الدين المعني بأنه أمير الدروز ونيقوميدية وفلسطين وفينيقية، تبعاً للمفاهيم القديمة والكنسية للتوزيع الإداري للمنطقة، وتتضمن الرسالة نوعاً من الدعوة الموجهة إلى فخر الدين للتحول إلى المسيحية»[١٣١]. ولم يمض طويل وقت حتى بدأت المراسلات الرسمية بين فخر الدين المعني والبابا عن طريق المطران جرجس بن مارون رئيس أساقفة نيقوسية بقبرص والذي كان عراب هذا الحلف غير المقدس، ونستطيع قراءة بنوده من خلال التقرير الذي رفعه المطران إلى البابا من أجل الاستيلاء على قبرص وبيت المقدس، ونذكر النقاط المركزية من هذا التقرير الذي يبدأ بتوجيه التحية إلى «الأب الأقدس» فيذكر «أن سعادة أمير صيدا (يقصد فخر الدين المعني) قد حمله حبه الشديد للديانة المسيحية وبغضه المغروس ضد الشريعة المحمدية على الرغبة في أن يتحد مع قداستكم وغراندوق توسكانة برباط غير منحل وباتفاق وسلم دائمين، ولأجل هذا السبب يعد بالشروط المحررة أدناه:

١- أن يمد الجيش المسيحي بالرجال والمؤن كل مرة ترسل قداستكم وسمو غراندوق توسكانة عسكراً لأخذ قبرص والقدس.

٢- أن يعطي العسكر المسيحي ميناء واحدة أو أكثر لكي يمكنه أن يلجأ إليها وقت الحرب.

٣- يعد أن يملكهم مدينة القدس ويمد لهم دائماً يد العون والمساعدة وقت مباشرة التعاهد والسلم.

٤- يعد أن يسمح لجميع مرؤوسيه أن يعتنقوا الإيمان الكاثوليكي وهو يكون أول من ينادي به مسيحياً ويجعل عائلته أن تتعمد.

٥- لأجل هذه الغاية قد شاد عدة كنائس للمسيحيين ورمم كنائس أخرى على نفقته، وقد أمر بطريرك المارونية الأنطاكي وسائر الأساقفة والرؤساء أن يعملوا نفس عمله.

٦- يعد أيضاً أن يرى الرعاية الكنائسية في كل مملكته ويعفي جميع الإكليريكيين والكنائس وأملاكها من كل الرسومات الجمركية والبرية وغيرها من

الرسومات والضرائب المعتاد وضعها على أي كان من العلمانيين.

٧- يعد أن لا يقبل عهداً أو معاهدة أو عقداً معروضاً عليه من السلطان أو من وزرائه قبل أن يعلم بذلك قداستكم وسموه ويسير بمقتضى حكمكم.

٨- يعد أن يعطي رهناً لقداستكم ولسعادته بحسب رغبتكم لأجل المحافظة على الأمور المذكورة أعلاه.

٩- يعد أن يجعل باقي أمراء العرب أن يبرموا عهداً مع الجيش المسيحي وهذا سهل عليهم بسبب القرابة والزواج المعقود ما بينهم والربح العظيم الذي يحصلون عليه من الاتحاد المار ذكره.

بعكس ذلك فإن أمير صيدا يرغب من قداستكم البنود المسطرة أدناه:

١- أن تأخذ قداستكم وغراندوق توسكانة عمارة بحرية مؤلفة على القليل من خمسين بارجة جزيرة قبرص.

٢- أن تتكرم قداستكم وسموه بإرسال مهندسين ورجال خبيرين في فن الحروب وإنشاء المعامل.

٣- بأن تعطوه مدافع وباروداً وقنابل لمقاومة العدو.

٤- أن تعد قداستكم وسموه لدى نشوب الحرب أن تعضدوا بحراً سعادة الأمير المذكور، كما أن سعادة الأمير نفسه يعد ويوجب على نفسه أن يمد الجيش المسيحي براً وبحراً بجميع المساعدات النافعة والضرورية... فأي مجد عظيم يمكن أن تحصل عليه قداستكم في حبريتكم من أن سعادة أمير صيدا يعلن نفسه مسيحياً وشعوبه يتسابقون إلى اعتناق الإيمان الكاثوليكي وينصب علم الصليب المقدس في تلك الأصقاع حيث كان محتقراً ومداساً من العدو»[١٣٢].

ولقد وصلت أخبار هذه المراسلات السرية إلى السلطان مراد الرابع (١٦٣٣-١٦٤٠م) الذي قرر إنهاء حكم فخر الدين فأرسل جيشاً على رأسه الصدر الأعظم خليل باشا، كما حاصر قبودان باشا جعفر بأسطوله الموانئ، وانتقل حكام الأقاليم إلى صفوف الجيش العثماني، فشعر فخر الدين بقرب نهايته فاتصل بالبابوية وتوسكانة لينصروه ولكن دون جدوى فهم يدركون جيداً قوة الجيوش العثمانية،

فاختفى إلى أن وقع في الأسر فأعدم في الآستانة عام ١٦٣٥م.

انتهى المعني ولكن لم تنته الوصاية الغربية على الأقليات، كما لم تنته تناقضات السياسة العثمانية إزاء الملل، وإزاء الامتيازات الأجنبية، وتداخلت الأوراق مع بعضاً لتتحول عوامل هدم للبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العثماني أينما وجد تمركز ديني غير إسلامي، بل إن التجار المسيحيين واليهود قد مارسوا ضغوطاً مباشرة على السلطنة وبتعاون مع الدول الأوروبية !!

نظام الملل في خدمة الأعداء

بعد أن عرضنا باختصار أوضاع أهل الذمة في الامبراطورية العثمانية وبينّا علاقاتهم بالقنصليات الأجنبية، وما وفر لهم نظام الملل العثماني من ضمانات وامتيازات هيأت لهم مع الوقت سبل الانقطاع عن الأمة والتحالف مع الخارج، نحاول في السطور التالية أن نجيب على سؤال مشروع هو: كيف نفسر تحول الملل العثمانية من الولاء للامبراطورية التي يعيشون برحابها عيشاً كريماً محتفظين بحقوقهم الكاملة، يمارسون دياناتهم بحرية، إلى الولاء لإعدائها الطامعين بها ؟

ما الدوافع التي مهدت لهذا التحول، هل هي الطبيعة المصلحية أم قوة أوروبة المسيحية وضعف الامبراطورية الإسلامية، أم هذا وذاك مضافاً له أخطاء السلاطين وصراعاتهم المسلحة مع الولاة والمماليك؛ إن تلك الأسباب لا تقل أهمية عن التدخلات الأجنبية وقوة الاختراق الأجنبي للطوائف. سنحاول جاهدين أن نسلط بعض الضوء على هذه الأسباب. وبداية سنعرض لبعض الآراء التي من شأنها الكشف عن تشعبات هذه الإشكالية وتطوراتها، وكيف ومتى تفاقمت لتحول نظام الملل من نموذج يحتذى به للتعددية إلى معول هدم للبنية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للامبراطورية العثمانية.

يقول المستشرق الفرنسي أندريه ميكال كاشفاً بعض أسباب التحول: «إن الامتيازات الأجنبية ثم التدخلات العسكرية الأجنبية، وأحياناً النشاط المكثف للإرساليات الدينية راحت تربط الطوائف المسيحية أو بعضها اقتصادياً وثقافياً

بالغرب»[١٣٣]. ومما لا شك فيه أن الحريات الدينية التي كفلها النظام العثماني منذ محمد الفاتح وحتى القرن السابع عشر قد سمحت للغرب بإرسال حملات تبشيرية وفتح مدارس مسيحية داخل السلطنة والعمل في وسط الطوائف وخاصة في سورية «فقد تمركز الآباء الكبوشيين الفرنسيين في طرابلس عام ١٦٢٩م وتملكوا بعض البيوت منذ عام ١٦٥٠م ثم توسعوا نحو عينطورة وغيرها، وكان «آباء الأرض المقدسة» يبنون لأنفسهم أديرة في القدس وسائر أرجاء فلسطين، ويعتقد بأن مجيء الجيزويت لأول مرة إلى المنطقة كان عام ١٥٨١م، وقد شهدت هذه الفترة قدوم الآباء الكرمليين والآباء اللاتين وغيرهم، ويؤكد تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بتاريخ آب (أغسطس) ١٧٠٢م أنه زار مركز البطريركية المارونية في قنوبين وصلى في كنيستها فوجد صورة الملك (الفرنسي) على يمين الكنيسة، وتوجه البطريرك الماروني بالصلاة الحارة من أجل حماية الملك والدعاء له بطول العمر»[١٣٤]. وبالطبع فإن التحولات التي حدثت في أوساط الطوائف المسيحية والكاثوليكية بشكل خاص، وما وفرت لها صلاتها بفرنسة والتي تكللت بسماح السلطان العثماني لملك فرنسة لويس الرابع عشر بإعلان حمايته للطائفة المارونية عام ١٦٤٩م، هو الذي جعل هذه الطائفة العثمانية ترفع صورة الملك بدل السلطان وتدعو له بالعمر المديد.

يحدد المؤرخ التركي بيرم كودمان بداية تفاقم هذه المشكلة من القرن السادس عشر، ويربطها بإقرار الامتيازات التي ما أن أخذت صيغة الثبات والديمومة عام ١٧٤٠م حتى أصبح الوجود الفرنسي في السلطة أمراً واقعاً فتطور بشكل متسع وسريع بعد أن أضيفت له التزامات سياسية وثقافية واقتصادية حصلت عليها فرنسة بواسطة الاتفاقات التجارية لعام ١٨٣٨م، واتفاقية باريس عام ١٨٥٦م، واتفاقية برلين عام ١٨٧٨م. وعبر عنها فرمان عام ١٨٣٩م، وقرار إصلاحات عام ١٨٥٦م. في هذا النظام المركب من الامتيازات والالتزامات والاتفاقيات، حدث الترابط والتكامل ما بين مصالح غير المسلمين العثمانيين ومصالح فرنسة[١٣٥]. هنا وعند هذا الحد بدأ التحول في بنية العلاقة العثمانية بدول أوروبة. فقد تمكنت القنصليات الأجنبية في الامبراطورية العثمانية من تحويل نظام الحماية الدينية إلى شبكة من المصالح والحماية

الاقتصادية والسياسية والثقافية للطوائف المسيحية، فكانت القنصليات بأمر وتشجيع من حكوماتها تمنح البراءات لموظفيها والعقود لتراجمتها المحليين وعائلاتهم بحيث يمكن أن ينعم هؤلاء بالرعوية الفرنسية أو النمسوية أو السويدية أو غيرها.

لم تقتصر الوصاية على فئة أو طائفة دون غيرها بل شملت كل المسيحيين في البلاد بحجج عديدة من بينها الاتجار مع البلاد الأوروبية أو العمل لدى قنصلياتها أو الترجمة لها. حتى أن باشا حلب، شكا إلى الباب العالي في عام ١٧٩٢م من أن عدد تراجمة القناصل في حلب زاد حتى بلغ حوالي ألف وخمسمائة، وكلهم معفون من الضرائب ويعملون في التجارة. وكان لهم الحق في المزايا التي تمنحها الامتيازات الأجنبية للتجار الأوروبيين، وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم[١٣٦]. إزاء وضع كهذا كانت خيارات أغلب أفراد الطوائف غير الإسلامية مرتبطة بالمصالح الأجنبية لأنها في الواقع منتفعة بها. ولكن هذه الأسباب لم تكن الوحيدة التي دفعت هؤلاء الرعايا إلى تحويل ولاتهم إلى خارج الامبراطورية. فهناك عوامل أخرى غير تلك التي تم ذكرها في مواضع سابقة عن أوضاع الامبراطورية العسكرية والاقتصادية وخاصة بعد اكتشاف أميركة وسيطرة أوروبة على تجارة البحار الشرقية. منها مجموعة من العوامل الداخلية المساعدة التي مهدت لهدم البنية الاجتماعية العثمانية نلخصها بالتالي:

أولاً: يرى بعض الدارسين «أن نظام الملل العثماني ومواد التنظيمات قد أسهمت في الوقت نفسه في ازدياد التكتل الطائفي عندما منحت رجال الدين صلاحيات كثيرة مكنتهم من صيانة مفاهيمهم الطائفية فسهلت بذلك مهمة الاختراق الغربي للمجتمع العثماني»[١٣٧].

ثانياً: ارتباك السياسة العثمانية إزاء الطوائف غير الإسلامية، ناهيك عن صراعات هذه الأخيرة فيما بينها بعد أن أصبحت كل طائفة مرتبطة بدولة أوروبية، مما جعل الباب العالي ينشغل بعملية الفصل بين الخلافات «التي تنشأ بين الطوائف والمنازعات التي تقوم بين الروم الكاثوليك والتابعين للكنائس الشرقية «متحدين» وبين البطريركية، وقد سنحت الفرصة لتدخل الدول الأوروبية في هذا الشأن، فتدخلت

روسية بصفة خاصة في مسألة أولوية الكنيسة الكرجية الأرمنية في تركية، وفي مسألة طائفة البلغار الأرثوذكس»[١٣٨] .

وعلى صعيد آخر وفي سورية كانت الصراعات هي الأخرى على أشدها، فبعد أن تكشفت النشاطات الكاثوليكية وأرسلت فرنسة مجموعات كبيرة من المبشرين والمرسلين الكاثوليك، نجح هؤلاء في تحويل عدد لا بأس به من الروم الأرثوذكس إلى الكاثوليكية، فنبه الروم الأرثوذكس السلطات العثمانية بأن من يدخل في الكاثوليكية يصبح من دين الإفرنج الذين هم أشد عداوة للإسلام، لذلك رفعوا قضيتهم إلى شيخ الإسلام «المفتي» وطالبوا بعدم معاملة من هو على مذهب الإفرنج وتابع لهم معاملة أهل الذمة. لكن المفتي أصدر في عام ١٧٦٣م أي على عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣م) فتوى عثمانية بعدم التعرض لمن يدخل من الروم في المذهب الكاثوليكي، وأن «انتقال المسيحي من مذهب إلى آخر لا يغير من وضعه كأحد أفراد أهل الذمة ما دام مسيحياً ولم يخرج من طاعة السلطان العثماني»[١٣٩]. لم تكن هذه الفتوى حكيمة لأنها لم تأخذ بالاعتبار شكوى الأرثوذكس فخسرتهم، وبدأوا البحث لهم عن حليف خارجي يساندهم في صراعهم مع الكاثوليك، فوجدوا روسية القيصرية. إذاً خسر العثمانيون الأرثوذكس ولم يربحوا الكاثوليك لأن هؤلاء ارتبطوا أصلاً بأوروبة وبفرنسة بشكل خاص. ولكن الأمر لم ينته، فقد اشتدت الضغوط الداخلية والخارجية على السلطنة، ومارست فرنسة حماية المسيحيين الكاثوليك في المشرق العربي. وأشاع المبشرون الأوروبيون جواً عاماً لدى مسيحيي الشرق يقول بأن أوروبة المسيحية أقوى من الدولة العثمانية الإسلامية وسوف تسقط الدولة العثمانية بيد الأوروبيين قريباً وخاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر والتي اعتبرها المسلمون حملة صليبية جديدة مما زاد في نقمتهم على النصارى وامتيازاتهم وحماية القنصليات لهم.

لم يكن السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) مستعداً لأخذ القرار اللازم بوقف الانحدار الذي يحدث في دولته، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد حاول أن يرضي حكّام الدول الأوروبية وبالذات نابليون ليساعده في تحديث المؤسسة العسكرية

العثمانية، فتحالف معه عام ١٨٠٦م، واستخدم نابليون هذا التحالف كورقة على طاولة أية مفاوضات مع روسية وإنجلترة والنمسة. ومن ناحيته زاد السلطان سليم الطين بلة حين أصدر فرماناً في كانون الثاني (يناير) ١٨٠٦م يقضي بعدم التعرض للنصارى، والمقصود هنا بالطبع هم المسيحيون الذين يدينون بالولاء لفرنسة[١٤٠].

وحين تفاقم وضع المسيحيين الشرقيين من الأرثوذكس نتيجة المعاملة الخاصة التي يتمتع بها الكاثوليك تدخل البطريرك الأرثوذكسي في استانبول لدى السلطان، وزاد إلحاح الولاة وتحذيرهم من خطورة عمل المبشرين الفرنسيين والنمسويين والإنجليز في سورية. وبعد سنوات من هذه التحذيرات أدرك السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) أن الأمر يستحق تدخلاً سريعاً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فأصدر «خط شريف» إلى والي حلب بوقف نشاط الرهبان المحليين والرهبان الأوروبيين الذين يقومون بتحويل الروم الأرثوذكس إلى الكاثوليكية «مذهب الإفرنج» أعداء الإسلام[١٤١].

ثالثاً: إن المتتبع للفرمانات السلطانية ولخط كلخانة ١٨٣٩م وخط همايون ١٨٥٦م سيرى بأنها أكدت جميعها على ضمان المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة العثمانية، لكنها مع ذلك أبقت على امتيازات الملل غير الإسلامية، وحين حاول خط كلخانة إلغاء الجزية وفرض مساواة كاملة بين المسلمين وغير المسلمين فقد عارض الأرمن -كما يذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته السياسية- عارضوا «إلغاء قانون الالتزام (الجزية) عندما أراده عبد المجيد بناء على اقتراح رشيد باشا ولم يتنازلوا عن امتيازاتهم القيمة، فقاوموا هذا الإلغاء بإصرار ونجحوا بإبقاء كل شيء على ما كان عليه»[١٤٢].

وتستفيض الموسوعة الإسلامية في هذا الشأن فتقول «إن منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد محمد الفاتح... وقامت مشكلات حول تجنيد غير المسلمين في الجيش، وسرعان ما تبين من ذلك أن هؤلاء لم يروا في مساواتهم بالمسلمين نفعاً كبيراً، بل زاد هذا في العداوات والخلافات التي كانت قائمة بين طوائفهم

المختلفة، وأصبح للأجانب آخر الأمر على قلة عددهم، السلطان الغالب بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم إياها الامتيازات»[١٤٣].

رابعاً: لقد ساهمت الحروب الداخلية في العالم الإسلامي حينذاك، سواء بين العثمانيين والصفويين أم بين العثمانيين ومحمد علي الكبير، في فتح ثغرات هائلة في الجبهة الداخلية للدولة العثمانية. ولعبت أوروبة ورقة هذا الصراع واستغلته إلى أقصى درجة لكي تمرر مشاريعها الخاصة بإضعاف أطرافه كلها. وقد سهل مرور المشروع الأوروبي اعتقاد طرفي الصراع السلطان ومحمد علي بأنه من الممكن استغلال تناقضات الدول الأوروبية فيما بينها أو الارتكان إلى تحالف مع بعضها الآخر، بل تهيأ للسلطان إمكانية الاعتماد على دعم أجنبي لتسوية قضية إسلامية داخلية، وذلك ما حدث وجلب معه الكوارث للمسلمين، ففي سبيل كسب ود أوروبة مثلاً سمح إبراهيم باشا ابن محمد علي الكبير ووالي سورية وفلسطين «للإرساليات بأن تزرع الأفكار الغربية في أجزاء الشرق التي كانت تحت سيطرته، فأسس اليسوعيون الفرنسيون والبروتستنت الأميركيون بتشجيع من المصريين المدارس والكليات، ونشرت المطابع المحلية أول مرة كتابات بالعربية والفرنسية والإنجليزية تركت في الشرق الأوسط أثراً دائماً»[١٤٤].

أما السلطان العثماني فقد أراد هو الآخر مغازلة إنجلترة وفرنسة فأصدر فرمان خط كلخانة الذي كان أول تنازل رسمي عن هيبة السلطنة أمام الضغوط الأجنبية. فاختارت أوروبة فيما بين محمد علي والسلطان العثماني وقررت دعم الأخير وإعادة سورية وفلسطين للدولة العثمانية ولكن بأي شروط؟ بل إنه بعد خروج الإدارة المصرية من الشام، كان العثمانيون يحاولون استعادة حكمهم المباشر في لبنان ووراثة الإدارة المصرية، وكان الإنجليز يخشون من ذلك حرصاً على تفكيك المنطقة وضماناً لخطوط مواصلاتها العالمية، وكان الفرنسيون يدعون حمايتهم للموارنة لعل ذلك يقودهم إلى عودة صليبية إلى الشام، وحذت روسية حذوها بالنسبة للأرثوذكس، ولكي يكون هناك توازن في توزيع القوى المحلية اتخذ الإنجليز جانب الدروز، ونجحت إنجلترة - تشد أزرها بعض الدول الأوروبية - في كف يد الباب العالي عن التدخل المباشر في

أمور جبل لبنان عن طريق نظام عرف بالقائمقاميتين، كانت أحداهما (مسيحية مارونية) في الشمال، الثانية (درزية) في الجنوب.* كانت المشاعر الدينية متوترة في الشرق بصفة عامة بسبب التدخلات الأوروبية لحماية المسيحيين حتى لقد شعر المسلمون أن أوروبة تنوي تغليب المسيحيين عليهم. فكان طبيعياً أن تتحول الأمور إلى مذابح بين المسلمين والمسيحيين «لا في لبنان فقط بل كذلك في دمشق نفسها»[١٤٥].

وهكذا بدل أن يجد السلطان حلولاً داخلية ناجحة في خلافاته مع محمد علي الكبير، خاصة وأن الأخير - رغم استعانته الكثيفة بالفرنسيين ودعمهم أول الأمر له - لم يطمح بأكثر من اعتراف السلطان بولايته. وكان قد نفذ أوامر السلطان وأرجع للسلطنة المناطق اليونانية الثائرة رغم معارضة أوروبة وتهديدها له. خسر السلطان إذاً إمكانيات تسوية سياسية مع محمد علي توفر له قيادة وجيشاً قديرين لمواجهة التحديات الأوروبية، وخسر محمد علي ما كسب من قوة حين استخدمها بدفع أوروبة ضد السلطان، وقامت أوروبة بإعادة سورية إلى الدولة العثمانية ولكن بعد أن حولتها إلى قنابل طائفية موقوتة، حيث تفجرت فجأة وعمت المذابح في كل مكان، وما زالت آثارها التدميرية ماثلة وباقية في الواقع الاجتماعي للمنطقة إلى يومنا هذا.

وما أن بدأ الصراع الدرزي الماروني وبدأت المذابح في جبل لبنان حتى «سارعت فرنسة إلى رفع شعار (حماية مسيحيي سورية) معبئة الرأي العام الفرنسي والرأي العام الأوروبي لتبرير تدخلها العسكري في سورية عام ١٨٦٠م، وكان يختبئ وراء هذا الادعاء مصالح واستراتيجيات ومشاريع، ومن بين هذه المشاريع: العودة إلى مشروع فصل سورية عن الدولة العثمانية، والخلاصة أن الدبلوماسية الفرنسية استطاعت بعد مفاوضات دولية وبعد تهيئة الرأي العام الفرنسي أن تبعث بأسطولها البحري إلى بيروت بقيادة الجنرال «بوفور» تحت يافطة «حماية المسيحيين في

---

* لمزيد من التفاصيل عن دور الدول الأوروبية في حماية مسيحيي الشرق راجع الدراسة القيمة للدكتور غريغوار مرشو «بعض مقدمات الاستتباع: المرسلون والمبشرون وشعوب ما وراء البحار» المنشورة في مجلة رسالة الجهاد العدد ٧٠ السنة السابعة، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨.

سورية»[١٤٦].

نود هنا قبل الاستطراد أن نشير إلى نقطة هامة غابت عن الدراسة القيمة للدكتور وجيه كوثراني السالفة الذكر وأشار فيها بإسهاب لرسالة قائد الحملة الفرنسية على سورية والتي «تعج بعبارات الحرص على حماية المسيحيين» والمعبرة عن الأهداف الاستعمارية، حيث أن الجنرال بوفور لم يفعل - في نظرنا- سوى تكرار ما أمره به الامبراطور نابليون الثالث، الذي أرسل خطاباً إلى جنود الحملة الفرنسية المرسلة إلى الشام في ٧ آب (أغسطس) ١٨٦٠م يؤكد فيه على الدور الصليبي الذي قام به الفرنسيون خلال الحروب الصليبية، فيقول في رسالته «ستقومون بواجبكم في هذه الأرض السحيقة الغنية بتذكارات مجيدة، فتبرهنون على أنكم أولاد أولئك الأبطال الذين حملوا علم المسيح (يقصد الصليبيين) في تلك البلاد بعز وشرف»[١٤٧].

خلصت الحملة الفرنسية على سورية بضمانات أرادها الجنرال الفرنسي وهي «إذا كان يتعذر جعل حكومة سورية مسيحية ومستقلة وهو أفضل حل، وفصلها عن الباب العالي، فيجب على الأقل إيلاء لبنان حكومة مسيحية، وإذا فزنا بأمنيتنا نكون قد خدمنا البلاد وقمنا بالمهمة التي قبلتها فرنسة حق القيام... وكان من أبرز نتائج هذه المقايضة الاستعمارية اتفاق اللجنة الدولية على نظام أساسي لجبل لبنان يعتبر جبل لبنان سنجقاً عثمانياً ذا امتياز له وضع خاص: بحيث يولىّ عليه متصرف مسيحي فيسمّى متصرفية جبل لبنان، ويكون تابعاً لحكومة استانبول لا لولاية دمشق»[١٤٨].

إن هذه الحقائق التاريخية تبين بشكل لا يدعو إلى أي شك ممكن حقيقة النوايا الصليبية الغربية رغم الادعاءات العلمانية التي تطلقها لإخفاء جوهر حركتها وفحوى أطماعها. إن الحملة على العالم الإسلامي ما زالت صليبية في جوهرها، وقد اتضح الجانب الصليبي في مشروع نابليون الثالث في سورية، حتى ان المؤرخ البريطاني دزموند ستيورت يذهب إلى أن تأثير الكنيسة في نابليون الثالث قد بدأ مبكراً منذ «أن شفي الأمير الامبراطوري ولد يوجين الوحيد من ضربة الشمس. كان تأثير يوجين في نابليون الثالث ملائما للكنيسة، وقد رمز القداس الذي قيل الآن في أرض إسلامية وبحضورها (يوجين) إلى آفاق متسعة» هنا تجلت أهداف فرنسة وبرز المشروع الصليبي لنابليون فقد «كان المدفع الفرنسي أو النفوذ الفرنسي يعيد فتح شمال أفريقية، تلك

المنطقة الطويلة التي فقدتها الكنيسة وفقدها الكاثوليك. أصبحت الجزائر فرنسية منذ سنة ١٨٣٠م، ومعظم الأوروبيين الذين هاجروا إلى مصر بأعداد كبيرة في عهد إسماعيل المحب لفرنسة كانوا من الكاثوليك، فقد هبط إلى الإسكندرية منهم ثمانون ألفاً في سنة ١٨٦٥م وحدها، وبدا للذين يحلمون بكنيسة قوية على الأرض أن التحالف بين المدفع والدين سيؤدي إلى نتائج حسنة»[١٤٩]. ذلك هو المشروع الفرنسي للمنطقة وقد استمر كما سنرى - بشكل أو بآخر- إلى يومنا هذا.

أما المشروع الإنجليزي، فقد كانت بريطانية تحاول جاهدة أن تجد لها مواقع أقدام في المنطقة من خلال تسويغها وعملها في مجال التبشير البروتستانتي وحماية اليهود، وقد برز مشروعها الخاص بإعادة تسكين اليهود الأوروبيين في فلسطين وبتدويل القدس، وترجع جذور هذا المشروع إلى شراء المبشر الأنغليكاني نيكولايسون قطعة أرض في جبل صهيون لبناء هيكل عبادة انغليكاني، ولقد كتب في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٨م يحلم باستعمار اليهود لفلسطين تحت الحماية الإنجليزية العليا.. «عندما تصبح فلسطين المكان المميز والطبيعي لتجمع اليهود الجدد فقد تستخدم أيضاً كموطن للمهتدين المسيحيين - اليهود- وكمستعمرة للاقتصاد الإنجليزي الذي كان يسير في طريق التوسع». ولكي نتبين الجذور الصليبية للمشروع اليهودي في فلسطين يكفي أن نقرأ رسالة فون بونسن الدبلوماسي البروسي اليهودي إلى اللورد أشلي «أليس من العناية الإلهية أن يكون مصير الأرض المقدسة موضوعاً في يد إنجلترة في هذا الوقت بالذات حيث يتقبل الله، الذي لمست قدماه هذه الأرض، صلوات المؤمنين باللغة الإنجليزية وحسب طقوس الكنيسة الإنجليزية وذلك فوق جبل صهيون حيث تتحد ابتهالات العلماء والحاخامين اليهود بلغتهم الأصلية بابتهالات المسيحيين أبناء إنجلترة»[١٥٠].

كانت تلك حالة الطامعين بالأراضي الإسلامية، والعاملين لتحقيق مشروعاتهم. أما الدولة العثمانية فقد كانت تعاني من فقدان شبه كامل لسيادتها على أراضيها بفعل نظام الملل، وبفعل الامتيازات الأجنبية وهو الأمر الذي جعل السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) يستصرخ الملأ بقوله في مذكراته «منحنا لقيصر حق حماية الكاثوليك التابعين للكنيسة الألمانية في فلسطين، فبدأت فرنسة بالصراخ والعويل،

ألست بحاكم هذا البلد، أليس من حقي أن استعمل كل صلاحياتي في الامبراطورية العثمانية ؟» نعم لم يكن بحاكم لسلطنته، ولم يكن بإمكانه أيضاً إنقاذ مواطنيه، فقد تفاقمت الأزمة على كل الصعد حتى أنه أي السلطان عاجز عن إصدار قانون داخلي يمس امتيازات الرعايا غير المسلمين، وبهذا الصدد يعبر بألم يدعو للاستغراب والرثاء في الوقت نفسه حين يقول «الضرائب عندنا ثقيلة الحمل، العثمانيون المساكين يؤدون نصف وارداتهم ضرائب حاجيات كثيرة.. أما النصارى فلا يؤدون الضرائب الكافية، ويماطلون في أدائها. فمن المعلوم أن النصارى في الممالك العثمانية مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالدول الكبرى، يأتمرون بأوامرهم ويتحركون وفقاً لإرادتهم»(١٥١).

ولقد لخص المؤرخ التركي ساجلار كيدر الدور الذي لعبته الملل غير الإسلامية في الامبراطورية بقوله «إن الأقليات - يقصد الدينية - قد لعبت دور الوسيط في عملية إدماج تركية في الاقتصاد العالمي. ففي الأناضول الغربية كان اليونانيون يحتكرون الأعمال التجارية والصناعية معاً، على حين أنه في الأقاليم الشرقية، وخاصة في سيسيليا، كان الأرمن يمتلكون أخصب الأراضي الزراعية. وكان هناك استقطاب متزايد ملحوظ قبل الحرب مباشرة، وتقول دائرة المعارف البريطانية إن أحوال السكان الأرمن في سيسيليا عام ١٩١٣م كانت «تزدهر وتتضاعف ثرواتهم بينما كان السكان المسلمون يعانون من التدهور»(١٥٢).

هذه حقيقة يدركها الاقتصاديون قبل غيرهم، فالتقرير الصناعي لسنة ١٩١٥م يشير إلى كون «٨٥٪ من رأس المال المستخدم في هذه المشروعات - الصناعية - مملوكاً ليونانيين أو يهود أو أرمن أو أجانب»(١٥٣).

انتهت الدولة العثمانية واقتسمت أوروبة أراضيها، ولم تنته بعد الحروب الطائفية والفتنة الغربية، ولإدامتها فقد زرع الاستعمار في قلب الأمة الإسلامية ما جعلها في مذلة دائمة، وهو الكيان الصهيوني الذي يهدد العقيدة ووحدة الوجود الإسلامي. ولولا سماحة الإسلام واعتماد العثمانيين لنظام الملل لما عرفت المنطقة، بل والولايات العثمانية الأوروبية أيضاً، غير الإسلام ديناً وحضارة، ولربما كان في ذلك الأمر العلاج المرتجى.



الفصل الرابع
تغلغل القوانين الوضعية
على حساب الشريعة الإسلامية

المقدمات

إن النظامين القانوني والقضائي اللذين سادا السلطنة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت لهما مصدرية واحدة هي الشريعة الإسلامية. لكن غزو الحداثة الأوروبية الذي بدأ مع تأسيس النظام العسكري الجديد كبديل للمؤسسة العسكرية العثمانية (الانكشارية) اتسع بعد القضاء نهائياً على الانكشارية عام ١٨٢٦م ليشمل المؤسسات التعليمية أساساً والإدارية والسياسية نوعاً ما ولكي يهيّء أجواء السلطة لتحولات سياسية مهمة فيما بعد.

إن حركة التحديث إذا أضيفت إلى الاختراقات التي نتجت عن نظام الامتيازات الأجنبية، وما أفرزته من تدخلات سافرة ومقلقة في المجالات الطائفية والقومية والسياسية والاقتصادية قد أبرزت صورة من صور ازدواجية السلطة اتضحت في صراع نظامين: قديم يمتلك الشرعية ولا يمتلك القوة، وجديد يمتلك القوة داخلياً من خلال المؤسسات الحديثة، وخارجياً من دعم الدول الأوروبية، ولكنه لا يمتلك الشرعية.

وقد نتج عن هذا الصراع الدامي، مساومات توفيقية عكست نفسها بصدور التنظيمات التي ادعت بأنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، غير أنها أقرت رسمياً بأن التحديث في السلطنة أوجب شروطه القانونية الوضعية على المجتمع الإسلامي، ودفع بالشريعة الإسلامية – رغم جدية المحاولات اليائسة للعامة وممثليهم من رجال الدين للحيلولة دون ذلك – إلى لعب دور ثانوي في حياة الناس، دور يتضاءل بمرور الزمن ويفسح المجال لعلمانية مشوهة للسلطنة.

سنعالج في هذا القسم من الدراسة كيف ومتى سمح بتغلغل القوانين الوضعية

الغربية وتراجعت أحكام الشريعة الإسلامية، وكيف كان لهذا الأمر عواقب وخيمة على حياة السلطنة وما فتئت تمارس تغريبها لبنية المجتمعات الإسلامية المشتتة، ومسخ الهوية الحضارية للأمة.

من البدهي الإشارة إلى أن عوامل عديدة تداخلت لكي توفر الأرضية المناسبة لتغلغل القوانين الوضعية داخل مؤسسات السلطنة العثمانية. فالأصل في تبني الوافد من الأفكار والقوانين ليس بغزو الحداثة الذي يفرضه الضغط الخارجي فحسب، بل بضغط الحاجة الداخلية له. وهو الشيء نفسه الذي عبر عنه المفكر الجزائري مالك بن نبي، فعندما يعجز الداخل عن تجديد موروثه الفكري لتجاوز أزمته يستسلم للغزو الخارجي، وهو ما أسماه بالقابلية للاستعمار. ونستدل على ذلك مما أورده الأستاذ طارق البشري في دراسته الفذة عن حركة التجديد في التشريع الإسلامي في مصر حين ذكر «تفاعلت في القرن التاسع عشر ثلاثة عناصر كان من شأنها حدوث الاضطراب في البناء التشريعي وهياكله وأنساقه في أقطار الدولة العثمانية عامة وهذه العناصر هي:

١- جمود الوضع التشريعي الآخذ عن الشريعة أي ما آل له الجهد الاجتهادي من جمود في فترات الركود وهو الوضع الذي انحدر إلينا من قرون الركود السابقة.

٢- ما أوجبته الصحوة الاجتماعية والسياسية من طروء الحاجة الماسة لإصلاح الأوضاع والنظم وتجديدها.

٣- الغزو الأوروبي السياسي والاقتصادي ثم العسكري، وأوضح مثال لهذا العنصر في موضوعنا هو نظام الامتيازات الأجنبية»[١٥٤].

جاءت التنظيمات لتكون أول إقرار رسمي بفاعلية هذه العوامل وضغطها، فقد صدر عام ١٨٣٩م على عهد السلطان عبد المجيد خط كلخانة الذي أشار إلى «أن الرعاية التامة للأحكام الجليلة القرآنية والقوانين الشرعية هي التي رفعت سلطتنا السنية وجميع تبعتها إلى أعلى مرتبة من الرفاه والمعمورية، ولكن عدم الانقياد إلى الشرع الشريف قد أبدل تلك القوة الأولى إلى ضعف وافتقار»[١٥٥]. ومع أن السلطان يعترف بأن سبب ضعف الدولة راجع إلى عدم تطبيق أحكام القرآن الكريم والسنة

النبوية، غير أنه لا يعود للأحكام القرآنية الجليلة كي يتجاوز هذا الضعف، بل يلجأ لسن قوانين وأنظمة جديدة مستوحاة من الأنظمة الغربية.

لقد أكد خط كلخانة على ثلاث نقاط رئيسة هي: توفير الأمن لجميع الرعايا دون تمييز، ضرورة إيجاد نظام ضريبي جديد، إرساء نظام ثابت للجندية يحدد مدة الخدمة العسكرية. وعليه فقد وسَّع السلطان عبد المجيد في مجلس الأحكام العدلية الذي أسسه السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) وطالب أعضاء المجلس أن يسنّوا قوانين تخص الأمن والضرائب والخدمة العسكرية، ولكن هذه القوانين لم تكن من وحي الشريعة الإسلامية، بل هي كما يقول ج. كرامرز في دائرة المعارف الإسلامية «كانت النظم الجديدة تقوم على أساس النظم الإدارية في الدول الأوروبية عامة وفرنسة بنوع خاص» حيث أدخل الصدر الأعظم مصطفى رشيد (توفي عام ١٨٥٨م) «بعد عام ١٨٣٩م مباشرة نظاماً جديداً للإدارة في الولايات على النسق الفرنسي وأبطل نظام الالتزام»[١٥٦].

ومما زاد الطين بلة أن «صدرت في ١٨٤٠م مجموعة قوانين جنائية وأنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوى الجزائية من القضاء الشرعي، وأنشئت محكمة تجارية مختلطة»[١٥٧]. وهو الأمر الذي لقي ترحيباً من الرأي العام الأوروبي واستنكاراً من الرأي العام العثماني عموماً «فطبقة العلماء وقفت ضده، بل إن رجال الدين أعلنوا بأن خط كلخانة منافٍ للقرآن، فعمت الاضطرابات والفوضى في أرجاء السلطنة»[١٥٨]. واشتدت المعارضة «للإصلاح» حتى قرر السلطان تنحية الصدر الأعظم من منصبه عام ١٨٤١م. ولكن ما أن عاد رشيد باشا إلى الصدارة العظمى عام ١٨٤٥م حتى عاود تنفيذ برنامجه فأعطى الأولوية لبرنامج تحديث السلطنة، فأسس محاكم مختلطة تقبل شهادة المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وأجرى تحديثاً كاملاً لأنظمة التعليم والكتب المدرسية عام ١٨٤٦م كما أسس مدارس حديثة عسكرية ومدنية. ولقد تواصل تغلغل القوانين الوضعية إلى ساحة القضاء بحيث استطرد في سلخ الدعاوى المدنية من القضاء الشرعي، وأنشئت في عام ١٨٤٧م محاكم مدنية وجنائية مختلطة.. وفي عام ١٨٥٠م أصدر رشيد (الصدر الأعظم) قانوناً تجارياً على نمط

القانون التجاري الفرنسي، وأنشأ محكمة مختلطة للبت في القضايا التجارية التي يكون الأجانب أطرافاً فيها، وكان يعمل بها قضاة أتراك وأوروبيون. وأرسل مندوبين إلى الولايات للقيام بالتفتيش الدوري واستدعى مندوبين عن الولايات إلى الآستانة، وجرى إنشاء مجلس لمعاونة حاكم الولاية يمثل فيه الأهالي[١٥٩].

إن الأمر الذي يدعو للسخرية والدهشة معاً هو أن يعمل قضاة أوروبيون في ساحة القضاء العثماني، بل والأدهى من ذلك ما تضمنه القانون التجاري الفرنسي المعمول به من أحكام مخالفة للشرع الإسلامي. وهو ما نوه له الأستاذ طارق البشري بقوله «تضمن هذا التقنين أحكاماً لا يمكن أن تطبق إلا في فرنسة، كأحكام حقوق الزوجة عند امتلاك زوجها. لأن الذمة المالية للزوجة منفصلة عن ذمة الزوج المالية في الشريعة الإسلامية وفي النظام القانوني في الدولة العثمانية، ولا تعرف مجتمعاتنا نظام اشتراك الذمة المالية بين الزوجة والزوج»[١٦٠].

إن تواصل تدفق القوانين الوضعية لم يكن يتم، كما رأينا في المثال السابق وفق حاجة أو خطة مرسومة، بل لقد تم بمزيد من الفوضى التي ترافق عملياً حالة الغزو، فالغزو الأوروبي قد اتسع ليشمل كل مجالات الحياة في السلطنة: التجارة والاقتصاد، السياسة والثقافة، التعليم والتشريع، وقد تكلل ذلك كله بقرار إنشاء نظارة (وزارة) المعارف العمومية عام ١٨٤٧م والتي كانت إيذاناً بتصفية أنظمة التعليم التقليدية الإسلامية. فالوزارة تعمل إدارياً وفق النسق الغربي، وبرامج التعليم ومناهجه غربية، والمدرسة الحديثة إدارة وتعليماً معدة لكي تخرّج أجيالاً من الملتصقين بالفكر الغربي مفاهيم ونظريات. وهكذا أبعد المسجد عن أداء دوره التعليمي والعقيدي، وبدأت عمليات التضييق على المدارس القرآنية التي تربي المسلمين على معرفة أصول وأحكام الشريعة الإسلامية. وهكذا سهلت عمليات التغريب، فالمدرسة تعلم طريقة في الحياة والتفكير تجعل الطلاب مغتربين بالضرورة عن واقعهم وتراثهم حتى إذا تخرجوا لن يجدوا العالم الذي يبحثون عنه سوى في الغرب. لقد مهدت هذه المدارس السبيل لعلمنة المؤسسة والدولة معاً في العالم الإسلامي في فترة وجيزة جداً.

إن كثافة القوانين والأنظمة الجديدة التي صدرت سواء الفرمان الخاص بإدارة الولايات لعام ١٨٥٢م أو قرار تقسيم المجلس الكبير إلى مجالس خاصة بالإصلاح ومجلس عال للقضاء عام ١٨٥٤م، قد ساهمت عملياً في حرمان علماء الدين المسلمين من حقهم في التشريع ومن ممارسة دورهم، فأضاف لركودهم الفكري أثقالاً جديدة وقطعهم عن إمكانيات الممارسة لأحكام الشريعة ومقتضيات الدعوة الإسلامية. والحق أن علماء الدين لم تتجاوز معارضتهم للقوانين الجديدة حد التذمر، وكان لا بد لهم لو امتلكوا الوعي والإرادة من الاستماتة في الدفاع عن أحكام الشريعة ورفض العمل بالقوانين الوضعية وهو ما تؤكده دائرة المعارف الإسلامية حين تقول «وقلما كانت هناك اعتراضات شديدة من ناحية رجال الدين، فقد كان شيخ الإسلام حاضراً عند تلاوة (خط شريف) وإن لم يثبت أنه أجاز بفتوى من فتاواه مختلف القوانين التي صدرت نتيجة لذلك الخط الشريف، في حين رفض الوزراء المصلحون أنفسهم الخروج على أبواب بعينها من الشريعة مثل عقاب الردة عن الإسلام أو عدم سماع شهادة غير المسلم في المحكمة، وإن لم يترددوا في القيام بأي جهد في المسائل التي لم تعرض لها الشريعة»[١٦١]. إن دور رجال الدين قد اقتصر على الرفض السلبي أو التكفير أو التحريض السري للعامة دون أن يتجاوز ذلك إلى المواجهة الصريحة والمباشرة، وهو أمر وإن عرقل سير ما سمي بـ «الإصلاحات القضائية» غير أنه لم يحل دونها فقد تواصلت التطورات وصدرت تنظيمات أخرى أكثر جرأة وتغريباً...

التشويهات

من هنا كان خط كلخانة عام ١٨٣٩م وما صاحبه وتبعه من تشريعات قانونية يشكل المقدمة الضرورية للتحديث، تحديث النظام القانوني العثماني الذي ساهم في إحداث تقلبات بنيوية خطيرة في جوهر علاقة المجتمع العثماني بالمؤسسات الرسمية. فالتحديث لم يكن - في حقيقة الأمر- تجديداً لنظام قديم أو تطويراً له وعصرنته بل كان عملية زرع نظام قانوني حديث يعمل بآليات ومفاهيم ونظم مختلفة لا تجد جذورها في واقع الاجتماع الإسلامي، ومن هنا فهي لا تعيش إلا على حساب البنى

التقليدية، فقد كان للقوانين الوضعية دور أساسي هو إبعاد الشريعة الإسلامية عن كل مجالات الحياة العثمانية وأنشطتها بهدف استكمال إرساء تقاليد قضائية علمانية.

وعليه فقد تبين أن خط كلخانة لم يكن كافياً في نظر الدول الأوروبية التي تطمح إلى عمليات «إصلاح» أوسع تقدم لها ضمانات الاختراق الكامل والفصل العملي بين الإسلام والمؤسسات العثمانية، لذلك عادت الدول الأوروبية لممارسة ضغوطها، فأصدر السلطان خط همايون لعام ١٨٥٦م الذي كان بمثابة هدية إلى إنجلترة وفرنسة اللتين وقفتا ضد تقسيم أراضي السلطنة العثمانية في أعقاب حرب القرم وهزيمتها أمام روسية القيصرية، فقد وضعت السلطنة رسمياً تحت حماية الدولتين السالفتي الذكر بموجب معاهدة باريس عام ١٨٥٦م.*

نص خط همايون على أن «جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة، أو بين التبعة المسيحية وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة، تجارية كانت أو جنائية تحال إلى دواوين مختلطة، والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية بمواجهة المدعي والمدعى عليه والشهود الذين يقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يحبرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم. أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الإيالات والألوية المختلطة أيضاً، وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علناً. وأما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعية غير المسلمة، فتحال على أن ترى إذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطريرك أو الرؤساء والمجالس... تعطى المساعدات للأجانب إن تصرفوا في الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية، وامتثال نظامات

---

* يجمع أغلب المؤرخين على هذا الرأي وقد أورده بروكلمان في تاريخ الشعوب الإسلامية. كما أورده أحمد عبد الرحيم مصطفى في أصول التاريخ العثماني، وذكر أيضاً في دائرة المعارف الإسلامية في مادة تنظيمات.. الخ.

الضابطة للبلدية، وإعطائهم أصل التكاليف التي تعطيها الأهالي الوطنيون»[١٦٢].

أكد خط همايون على التزام السلطان بما جاء في خط كلخانة ووعد بمساواة المسلمين وغير المسلمين وأمر بتأسيس المحاكم المختلطة للفصل بين المسلمين وغيرهم. كما وعد بمنح الدول الأجنبية حق امتلاك الأراضي بالدولة العثمانية، وهو الأمر الذي فتح نافذة جديدة للتدخل الأجنبي في شؤون السلطنة الداخلية، «وفي عام ١٨٥٦م صدر قرار بتأسيس البنك العثماني، وكان معظم رأسماله إنجليزياً، وكانت مهمته تزويد الدولة بالقروض. ثم أعيد تنظيم وزارة المالية وزيدت كفاءتها وأدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى. وفي عام ١٨٥٧م ألغيت الجزية وفق ما نص عليه الخط الهمايوني وحل محلها بدل عسكري شبيه بذلك الذي كان يدفعه المسلمون»[١٦٣]. وفي عام ١٨٥٨م نشرت مجموعة قوانين خاصة بالأراضي ومجموعة جنائية منقولة أصلاً من القانون الفرنسي.

إن الأمر الملفت للنظر في هذه القوانين، وبالذات ما نص عليه الخط الهمايوني هو أنه أمر بمساواة كاملة بين المسلمين وغير المسلمين، لكنه نص كذلك على إبقاء الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها غير المسلمين في السلطنة وفي هذا تناقض صارخ، وفي كل الأحوال فإن المساواة الحقيقية بين المسلمين وغيرهم هي ضد مصالح المسيحيين واليهود، وهو ما تؤكده دائرة المعارف الإسلامية حين تذكر «أن منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد السلطان محمد الفاتح، وسرعان ما تبين من ذلك أن هؤلاء لم يروا في مساواتهم بالمسلمين نفعاً كبيراً»[١٦٤]. لذلك فقد عدّل السلطان خط كلخانة الذي وعد بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين لكي يتضمن الخط الهمايوني هذا التناقض ما بين الرغبة في المساواة والإبقاء على الامتيازات الأجنبية لغير المسلمين ! ومن المعلوم أن ذلك قد تم إرضاء للدول الأوروبية، حيث «أصبحت الدولة العثمانية بعد صدور هذا المنشور عضواً في جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي، ونصت على ذلك المادة السابعة من معاهدة باريس ١٨٥٦م»[١٦٥].

وهكذا تدفقت القوانين الوضعية بشكل لم يسبق له مثيل، فمن القانون

الجزائي لعام ١٨٤٠م، المبني على المبادئ والأفكار الغربية، ومروراً بالقانون التجاري الفرنسي الذي تبنته الدولة العثمانية عام ١٨٥٨م، إلى القانون التجاري البحري المستمد هو الآخر من فرنسة والذي صدر عام ١٨٦٣م، فإن المحاكم التجارية التي استحدثت منذ عام ١٨٤٠م، كانت -حسب ما أورده المؤرخ الفرنسي بول دومونت- «الخطوات الأولى لإرساء نظام قانوني علماني منفصل عن جهاز رجال الدين، فهذه المحاكم قد تشكلت من ثلاثة قضاة معينين من الحكومة، وأربعة معاونين للقضاة يمثلون تجار الأقليات والأوروبيين، وتطبق هذه المحاكم القانون المستورد من فرنسة، وتعمل وفق الشروط نفسها المعمول بها في أوروبة»[١٦٦]. بل إن المؤرخ دومونت يلاحظ «أن القانون التجاري يبيح الربا، ويسمح بتأسيس جمعيات خاصة يمنعها المشرّع الإسلامي لذلك فقد ثار جدل عنيف أدى إلى معارضة كبيرة»[١٦٧]. ومع ذلك فإن دومونت يعتبر عملية تقنين التنظيمات وإرساء التشريعات الوضعية قد عبرا عن زواج ناجح بين الإسلام والحداثة !!

وقد كاد «زواج الإسلام» السالف الذكر بالحداثة أن يودي بواحدة من أهم أركان الدولة الإسلامية وهي وزارة الأوقاف الدينية، أو نظام الحبوس الذي كان يمثل -حسب ما أورده الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة- ربع ثروات العالم الإسلامي، إذ أن ثلث منازل العاصمة الجزائرية عند الاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠م كان حبوساً، وكذلك كان ربع المساحات العقارية والمساحات الصالحة للزراعة في تونس عشية الاحتلال[١٦٨]. ومع ذلك فقد أصدر السلطان عام ١٨٧١م قانوناً يقضي بإلغاء وزارة الأوقاف الدينية ولكنه لم ينفذ.

إن سباق التنافس بين تياري الإسلام والحداثة كان على أشده في فترة حكم السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)، ففي الوقت الذي هيمنت فيه القوانين الوضعية على المعاملات التجارية والمحاكم المختلطة وفي المجالات السياسية، حاربت الشريعة الإسلامية للحفاظ على مواقعها المتبقية لها في نظام المعاملات المدنية من خلال صدور «مجلة الأحكام العدلية». ففي إطار اتساع دائرة القوانين الوضعية نذكر قوانين عام ١٨٧٤م التي أصدرها ضمن التنظيمات السلطان عبد العزيز وأهم ما

تضمنته:

١- الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

٢- حق جميع الرعايا في انتخاب مميزين وأعضاء المحاكم النظامية ومميزين وأعضاء مجلس الإدارة.

٣- التأكيد على وجوب المحافظة على أموال جميع الرعايا وعلى ناموسهم وأعراضهم وسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

٤- التأكيد على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع الإبقاء على امتيازات الملل غير المسلمة[١٦٩].

أما التيار الإسلامي فقد كان يحارب على جبهة ثانية أبدع فيها أيما إبداع حين اجتهد فأصاب واختلى بساحة المعاملات المدنية التي هي عمدة النظام القانوني عامة. ويجدر بنا التنويه إلى أن هذا التيار لم ينل فرصته اللازمة للإبداع، فعلى مدى أربعين عاماً تقريباً (١٨٣٩-١٨٧٦م) «اطرد زحف التشريعات الغربية في نظم الدولة العثمانية، كما اطرد انحسار الشريعة الإسلامية. وهيمن التشريع الغربي على نظام القضاء، وعلى تنظيم التجارة وتنظيم الأراضي والتنظيم الجنائي. وإذا كان المعروف أن نظم التجارة تهيمن على علاقات التعامل سواء التجارية بالمعنى الاقتصادي أو الصناعية (التحويلية) فإن هذا النظام مع نظام الأراضي يشكل الهيمنة الغالبة على النشاط الاقتصادي الإنتاجي والتبادلي في المجتمع. ولم يفلت من هذا الزحف التشريعي الأوروبي إلا نظام المعاملات المدنية غير التجارية الذي دون له تقنين عرف باسم مجلة الأحكام العدلية. شكلت له لجنة برئاسة أحمد جودت باشا»[١٧٠]. ولقد استعان أحمد جودت باشا (١٨٢٣-١٨٩٥م) بأفضل وأشهر متشرعي ذلك العصر، وبعد عمل دؤوب استمر سبعة أعوام انتهت اللجنة من وضع ستة عشر مجلداً من القوانين المنبثقة عن المذهب الحنفي وصدرت المجلة عام ١٨٧٦م لتكون أبرز مؤلف

قانوني إسلامي حتى ذلك الوقت[١٧١] وقد دللت «على ما لفقه الشريعة من مرونة وتقبل للمعاصرة وقابلية للتقنين، ومن جهة ثانية فإن «المجلة» بوصفها عملاً تقنينياً (أي تجميع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي علمي على هيئة حوارات

متتابعة)، كانت أكمل تقنين أخذ عن الفقه الإسلامي في ذلك الوقت»[١٧٢].

علمنة المؤسسات

لم ينته صراع الشريعة مع القوانين الوضعية، ومهما اجتهد فقهاء الأمة ومتشرعيها، ونجحوا بالاحتفاظ بساحة المعاملات المدنية، فإن قرار علمنة المؤسسات كان قد اتخذ، ويعجز أي سلطان عن التراجع عنه، لأنه في الواقع لم يكن قراراً داخلياً، بقدر ما كان قانوناً مفروضاً من أوروبة تحميه حرابهم خارجياً، والحداثيون ومن ارتبط معهم بالمصالح داخلياً.

اكتملت علمنة المؤسسات العثمانية بصدور دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦م بعد نجاح انقلابه الأبيض بدفع ودعم من تركية الفتاة التي تتخذ من البلدان الأوروبية مراكز عمل أساسية لها. ولقد استقى دستور مدحت باشا مواده وأحكامه من الدساتير البلجيكية والفرنسية والسويسرية، وجاء معبراً عن توجهات الدولة القومية. وبموافقة السلطان عبد الحميد على إقرار هذا الدستور (مرغماً بالطبع) فقد التحقت الدولة العثمانية بقافلة الدول الدستورية الأوروبية السائرة على تعزيز أنظمتها القومية الوطنية. ولكن الفرق بين الدولة العثمانية والبلدان الأوروبية هو أن الأخيرة قد اختارت دساتيرها وتشريعاتها من وحي واقعها الاجتماعي وتراثها الوطني وأمانيها القومية، في حين استبعدت الدولة العثمانية كل هذه السياقات، وأبعدت أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد النظام التشريعي الوحيد الذي يمكن أن يعزز وحدة الشعوب الإسلامية من خلال التكوين الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية وتعزيز هوية الانتماء له.

احتفلت الولايات العثمانية فرحة بما سمته «عهد المشروطية الأول» وكانت الآمال متجهة إلى مزيد من اللامركزية للعناصر غير التركية وإلى تقليص سلطات السلطان وضمان الحريات العامة. وهذه هي شعارات عهد المشروطية، وهكذا رسم الأوروبيون طموحات العثمانيين على أساس أن تقدم دولتهم لا يمر إلا بالأخذ عن الأنظمة الغربية الدستورية. ولكن الدستور «المستورد» كان دستوراً علمانياً يلبي

حاجة الدول القومية الناشئة، وليس دستوراً دينياً إسلامياً في دولة قائمة أساساً على تجاوز مذهب القوميات بأمة أساس رباطها الإيمان بالله وباليوم الآخر. لذلك كان الدستور مخيباً للآمال، بل إنه فتح الأبواب مشرعة لبروز تيارات قومية في دولة قائمة على الائتلاف الديني بين قوميات لا يربطها سوى الإسلام. وهكذا فإن إبعاد الشريعة معناه إبعاد الإسلام عن دوره التوحيدي للأمة، وسيادة العصبيات القومية التجزيئية.

لقد أصر القوميون الأتراك على أن الدستور دستورهم، وكتب رئيس تحرير جريدة «طنين» الجريدة المركزية للاتحاد والترقي، حسين جاهد في افتتاحيته «إن الأمة التركية كانت وستظل هي الحاكمة في السلطنة العثمانية، وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين فلا مجال إذاً للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى. وإن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركي»[١٧٣]. أما القوميون من العرب فقد اعتقدوا في البداية أن الدستور سيمنحهم اللامركزية والحريات التي يحلمون بها، فخابت آمالهم. ووحدها العناصر غير الإسلامية استفادت من الدستور، ذلك أنه عجّل في ربطها كلياً بقافلة الدول الأوروبية، وبناء دولتها القومية المستقلة عن الدولة العثمانية!

اتساع حركة العلمنة

امتدت تأثيرات عهد المشروطية الأول إلى باقي الولايات العثمانية التي تتمتع ببعض الاستقلال كمصر وتونس. ففي مصر وبعد أقل من خمس سنوات من صدور دستور مدحت باشا «ظهر التفكير في إنشاء القضاء الأهلي والقوانين الأهلية في سنة ١٨٨٠م، وقد أوقفت الثورة العرابية سير هذه الحركة وقتاً ما. ثم عاودت المسير بعد هذا، وشهد عام ١٨٨٣م صدور لائحة تنظيم المحاكم الأهلية، ثم صدور القانون المدني والقانون التجاري وقانون التجارة البحري، وقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها، أخذت جميعها من القوانين المختلطة مع بعض التعديل الذي يلائم أوضاع البيئة المصرية، وساهم في وضعها محام إيطالي عمل قاضياً بالمحاكم المختلطة اسمه موريوندو، وشارك معه بعض المصريين مثل محمد قدري

وبطرس غالي. ووضعت بالفرنسية ثم ترجمت إلى العربية. وافتتحت المحاكم الأهلية لتعمل بها في أول كانون الثاني (ينـاير) سنة ١٨٨٤م بالوجه البحري، وفي سنة ١٨٨٩م بالوجه القبلي. وأسميت هذه الحركة «حركة الإصلاح القضائي» وقد عرضت هذه القوانين على مفتي الديار المصرية فرفض المصادقة عليها»[١٧٤].

أما في تونس فلقد بدأت المقدمات النظرية للتقديم لعهد التنظيمات على يد خير الدين التونسي صاحب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» وزميله ورفيقه في الدعوة لحركة «الإصلاح» أحمد بن أبي الضياف صاحب كتاب «إتحاف أهل الزمان بأخبار الملوك وعهد الأمان» فقد حمل الاثنان مشروعاً سياسياً خاصاً بالإصلاح انطلاقاً مما حدث في مركز السلطنة العثمانية بالآستانة، معتمدين على نموذج الدولة الأوروبية وبخاصة فرنسة. وكان هؤلاء يعلمون جيداً بأن الإصلاح لن يكون مقبولاً في تونس دون موافقة العلماء والفقهاء عليه. لذلك فقد حاولوا أولاً أن يردوا على القائلين بأن التنظيمات «مستوردة» من بلد مسيحي، فقالوا بأنها من صنع المصلحة العقلانية وليس لها علاقة بالعقيدة المسيحية، وهي مؤسسة على العدل السياسي الذي هو أساس التقدم الحادث في أوروبة. لذلك «فالقوانين المستوردة من أوروبة المسيحية إلى تونس المسلمة قد ارتكزت على أربعة مقومات:

- تجريد القوانين المنقولة من علاقتها بالدين المسيحي.
- إبراز ما تتسم به هذه القوانين من عقلانية وقيامها على المصلحة.
- إظهار عدم تضاربها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- استخدام مفاهيم من التراث العربي الإسلامي كالأمان والشورى والعدل، وهي رموز معهودة لمضامين جديدة مستوردة لتسهيل عملية الاستيعاب»[١٧٥].

هكذا كانت المقدمات التي تكللت بصدور عهد الأمان في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٧م الذي بدأ بنقل التشريعات القانونية الوضعية إلى تونس حيث «تكون مجلس لصيانة قوانين تطبيقية مستمدة من المبادئ الواردة في عهد الأمان، وبعد الاجتماع الأول لهذا المجلس انسحب رجال الدين وتعللوا بأن منصبهم الشرعي لا يناسب مباشرة الأمور السياسية»[١٧٦].

ولكن انسحاب رجال الدين لم يوقف حركة تبني المؤسسات التونسية للقوانين

الوضعية. ففي الشهر الأول من عام ١٨٦١م أعلن الباي الدستور، وأسس مؤسسات قضائية تتمثل في التالية: مجلس الجنايات والأحكام العرفية. مجلس التحقيق، المجلس الأكبر أو مجلس الشورى. ولم يكن علماء الدين والعامة على اتفاق على ما يحدث من غزو غربي لساحة القضاء الإسلامي، ولقد استغلوا الفرصة الأولى لكي يعبروا عن سخطهم على حركة «الإصلاح» هذه، فثار سكان العاصمة على ارتفاع أسعار القمح، وحين التقاهم الوزير طلبوا منه أن يعلم الباي بالتالي: «إننا قَدِمنا للشكاية من أحكام المجالس»[١٧٧]. وكان في البلاد نوعان من القضاء: المحاكم الشرعية التي يسيرها رجال الدين، والمحاكم الجديدة الخاضعة للقانون الوضعي، وكان الصراع دائراً بين هذين الصنفين. وقد كان لانتفاضة أو ثورة علي بن غذاهم عام ١٨٦٤م أثرها الحاسم في تغيير الأمور في البلاد، إذ ثارت القبائل البدوية وأجبر الباي على تعطيل الدستور وانتهت المجالس القضائية الوضعية.

وفي مركز الدولة العثمانية استجمع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) قواه وأوقف العمل بالدستور الجديد عام ١٨٧٨م وأقال مدحت باشا الصدر الأعظم، ونفاه إلى خارج البلاد. وهكذا نلاحظ آخر محاولات المقاومة لحركة التشريع القضائي الوضعية في السلطنة العثمانية والولايات شبه المستقلة عنها. لكن هذه المقاومة لن تستمر -مع الأسف- طويلاً فالسلطنة كانت قد ارتهنت قرارها الداخلي للدول الأوروبية وفق مواثيق دولية وبحكم انحطاط وضعها الاقتصادي والسياسي والعسكري. وقد غرقت مصر في ديونها «وأعلنت الحكومة المصرية إفلاسها في ١٨٧٦/٤/٨م، وتوقف الخديوي عن دفع سنداته المالية. فاستغل الدائنون هذا الوضع حالاً كيما يفرضوا على مصر رقابة مالية حقيقية. وألفت الدول في ١٨٧٦/٥/٢م لجنة لمراقبة دين الخديوي، كان من أعضائها ممثلو فرنسة والنمسة وإيطالية، وعرف أعضاء هذه اللجنة بمفوضي الديون»[١٧٨]. ولم يكن الأمر في تونس بأحسن من مصر، فقد «حل الإفلاس المالي بحكومة الباي عام ١٨٦٧م. أي قبل ٨ سنوات من إفلاس تركية ومصر، واستغلت الدول الأوروبية هذا الوضع لفرض رقابة مالية على تونس. وفي عام ١٨٦٩م ألفت لجنة مالية دولية للإشراف على مداخيل

ونفقات الحكومة التونسية، وأسهم في هذه اللجنة ممثلون عن المرابين الفرنسيين والأنجلو- مالطيين والإيطاليين»[١٧٩].

كانت علمنة المؤسسات مقدمة للتجزئة المنتظرة ولقيام الدول القومية الحديثة في العالم الإسلامي. وإن انفصام الاجتماع الإسلامي عن تاريخه وقضائه الشرعي هو الذي يفسر انفكاك المسلمين عن الثقة بدولهم القومية. إن حواراً عن صراع الشريعة مع القوانين الوضعية قام منذ قرن ونيف ولا يزال قائماً بحدة أشد، وسنتناول بعضاً منه كمؤشر على فداحة الخسارة التي ألحقت بالمسلمين، وعلى عودة الوعي الإسلامي ورفض الوافد والتعلق بالموروث الأصيل النابع من ضمير الأمة.

ديمومة الصراع

لم ينته الحوار حول صراع الشريعة الإسلامية مع القوانين الوضعية، الذي بدأ مع أول إعلان للتنظيمات، إلى يومنا هذا، فما زال الجدل قائما في الوسط الفكري العربي في جدوى «الإصلاح القضائي»، بل جدوى التنظيمات بأسرها من ناحية، وفي تأثيراتها على المجتمع الإسلامي من ناحية ثانية، وفي من دفع مجتمعاتنا إلى هذا «الإصلاح»: الحاجة أم السلطان أم أوروبة ؟ بمعنى تحديد مسؤولية قرار تغريب البنية القضائية وعلمنتها.

ماذا أريد من إقرار هذه التشريعات؟ سؤال تُردد إجابته أغلب الكتابات العربية والتركية، فالقوميون والحداثيون عموماً وجدوا في التنظيمات وفي الاستعارة القانونية إصلاحاً قضائياً مهماً جداً اقتضته ظروف العصر، واعتبروه المخرج الوحيد للامبراطورية من أزمتها، ذلك لأنه -حسب مبرراتهم- يقيم بعض الرقابة الدستورية على سلطة السلطان ويحدد صلاحياته، كما أنه بفصله السلطات الثلاث وعمله لبناء دولة القانون إنما يؤسس مجتمعاً ليبرالياً تظلله ديمقراطية واسعة تحقق العدل والحرية. ولهذه الأحلام عملت الأحزاب التي تأسست في الامبراطورية في نهاية القرن التاسع عشر وأهمها «تركية الفتاة» و «حزب الأحرار العثمانيين» و «جمعية اللامركزية الإدارية». فقد اتخذت هذه الأحزاب شعارات الثورة الفرنسية: الحرية والإخاء والمساواة

أهدافاً لها، وما زالت الأحزاب العلمانية في أرجاء العالم الإسلامي تعمل ضمن هذه الحدود وتراودها الأحلام ذاتها. ولقد أثبتت التطورات التي مرت بها المجتمعات الإسلامية فداحة الخسارة التي منيت بها هذه الفئات الاجتماعية من النخب فلا الامبراطورية العثمانية قد استفادت من التحديث المفروض، ولا دولة القانون المنشودة تحققت، لا شيء سوى التجزئة والاستعمار، ومع ذلك استمر الحلم قائماً مع قيام الدولة المجزأة الحديثة وبعدها، وكان وما زال متعثراً في إخفاقاته المتكررة على كل الصعد، الأمر الذي أكد مقولات الحركات الإسلامية في إدانتها مسيرة التحديث.

إن أولى تأثيرات ما سمي بـ «الإصلاح القضائي» هو تمهيد الطريق لغزو البنية الفكرية الإسلامية ثم إجبار مجتمعاتنا على العمل بآليات السوق الغربية والتبعية لها، وهو ما سبب حالة عدم الوعي بالصراع الحضاري الفكري القائم بين منظومة كاملة من العقائد والأفكار المؤسسة لتاريخنا وحضارتنا، وبين قيم وفلسفات دخيلة تتعارض في أغلب الصعد مع قيمنا وفلسفتنا. ويا ليت الأمر اقتصر على ذلك، بل أن الخطورة تكمن في أن قيم الغرب طاردة ورافضة لغيرها. وفي هذا الصدد يتساءل الأستاذ طارق البشري بمرارة قائلاً: «ألم يؤد هذا الوفود التشريعي، حتى بعد التلاؤم والتهذيب، إلى الانفصام بين نظام الحقوق والواجبات وبين مجموعة القيم ومعايير الحضارة والأخلاق التي لا يزال غالبها متصل الروابط بالتكوين التاريخي والنفسي الممتد فينا. ألم نفقد بعضاً من هويتنا وشموخنا وعزتنا القومية باستبعاد بناء تشريعي كان أفضل تراث للعقلية الإسلامية العربية، بل لعل العبقرية الإسلامية العربية لم تتمثل في نشاط فكري بمثل ما تمثلت في جمهور فقهاء الإسلام العظام»[١٨٠].

وفي مجال قياسه للتأثيرات المباشرة لحركة التحديث على المثال المصري يلاحظ الدكتور رضوان السيد أن «خطة محمد علي كانت ضرب الموقع الاجتماعي للأزهر عن طريق - السحب التدريجي- للسلطة التعليمية من يد شيوخه مع ما يحيط بها من هيبة دينية... ذلك أن مهمة المدارس المصرية الحديثة، ومدارس الإرساليات الناشئة كانت تربية كوادر للدولة الحديثة الناشئة. ولم يطامن من جماح الحداثة المعادية للأزهر

انهيار الجيش المصري بانهيار أحلام محمد علي التوسعية، إذ صارت دوائر الدولة بعد العام ١٨٥٠م لا تستقبل ولا توظف غير الناشئين على النظام الحديث. لقد اقتصر دعم الأزهر على أوقافه وعلى وظائف الوعظ والإرشاد والقضاء. ثم أنشئت مدرسة القضاء الشرعي التي حرمت الأزهر من آخر علاقة له بالحياة اليومية للناس»[١٨١].

أما من دفع لهذا الوفود التشريعي ؟ الحاجة أم السلطان أم أوروبة ؟ ففي واقع الحال وكما أسلفنا، كانت هناك حاجة فعلية بسبب الجمود التشريعي، وعدم الشروع بالاجتهاد أو الإقرار به. وأفضل مثال نسوقه هنا هو الموقف السلبي لشيخ الإسلام في عاصمة السلطنة، ففي الوقت الذي رفض مفتي الديار المصرية المصادقة على القوانين الجديدة، وانسحب العلماء في تونس من حفلة التبريك لعهد الأمان وإعلان الدستور، كان موقف شيخ الإسلام في استانبول أدنى من مهماته الدينية ومسؤولياته، فقد خشي المعارضة الصريحة للقوانين الجديدة من السلطان، كما أنه لم يعمل على الاستنباط من فقه الشريعة ما يلبي متطلبات العصر، وفوق هذا وذاك وقف ضد أبرز اجتهاد عرفه تاريخ الدولة العثمانية وهو ما أنتجه جودت باشا وفريق الفقهاء العامل معه «مجلة الأحكام العدلية» التي لولاها لانسحبت الشريعة الإسلامية من آخر مواقعها في ساحة المعاملات. فقد امتنع شيخ الإسلام، وهو أعلى مرجع قضائي في السلطنة العثمانية، ومنع المفتين التابعين له عن إصدار أي فتوى بشأن مجموعة القوانين المدنية المسماة بالمجلة التي صدرت استناداً إلى المذهب الحنفي، وما ذلك إلا لأنها اشتملت على بعض التعديلات التي افتقرت إلى ما يسندها عند مؤسس هذا المذهب[١٨٢].

يبقى الحوار عن مدى مسؤولية السلطان عن العمل بالتحديث، وهنا أيضاً نجد آراء متعددة، فبعض المتخصصين في فقه الشريعة والقانون يرفعون المسؤولية عن السلاطين الذين سمحوا – ولو بضغط خارجي- بغزو القوانين الوضعية. فالشهيد عبد القادر عودة يبرأ في كتابه «الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه» ساحة أولي الأمر بقوله «إن أولي الأمر في معظم البلاد الإسلامية، لم يخطر على بالهم أن يخالفوا الشريعة، لا قديماً ولا حديثاً، ولكن القوانين جاءت مخالفة للشريعة بالرغم من ذلك،

وبالرغم من حرص بعضهم على منع التخالف، ولعل السر في ذلك هو أن واضعي القوانين إما أوروبيون ليس لهم صلة بالشريعة، أو مسلمون درسوا القوانين ولم يدرسوا الشريعة... فترتب على ذلك تعطيل الشريعة تعطيلاً عملياً»[183]. ونستخلص من ذلك أن تعطيل الشريعة لم يكن بسبب موافقة أولي الأمر، لأنهم لا يرتضون مخالفة الشريعة ولذلك سمحوا بتعطيلها !!.

إن رأياً أكثر عمقاً ووعياً بما حدث ينبغي أن يذكر في هذا الشأن وهو للشيخ الإمام أبو زهرة الذي فصل بعناية وبموضوعية دور كل من الفقهاء والحكام في ما آلت إليه الأوضاع القانونية في العالم الإسلامي، يذكر الإمام أبو زهرة: «على حين كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الغالب للقواعد القانونية في الامبراطورية العثمانية وذلك في مجال القانون الخاص وإلى حد ما في مجال التجريم والعقاب، فإن الأمر لم يكن على هذا النحو من الإطلاق في مجال تنظيم السلطة السياسية أو ما يعرف الآن بقواعد القانون العام. ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة منها ما يتعلق بالفقه الإسلامي ذاته. فمن المعروف أن فقهاء أهل السنة لم يولوا مسائل السياسة الشرعية نفس الاهتمام الذي أولوه لمسائل العقوبات والمعاملات، فإذا ما تجاوزنا عن بعض بحوثهم في مسائل الخلافة والقضاء لأمكننا القول أن قواعد القانون العام، أي القواعد المنظمة لنشاط السلطة السياسية في المجتمعات الإسلامية كانت في مجملها قواعد دنيوية تمليها اعتبارات المصلحة وهي في الغالب مصلحة الحكام خصوصاً في فترات تدهور الدولة الإسلامية.. ويصدق ذلك على الدولة العثمانية»[184].

سبق أن أوردنا الدور الأوروبي في إقرار التنظيمات في معالجاتنا السابقة لمعضلات الدولة العثمانية، لكننا نجد من المفيد ذكر ما أبرزه الدكتور عبد القادر زغل من حقائق تاريخية فيما يخص الدولة العثمانية بشكل عام والتجربة التونسية بخاصة. يذكر زغل «أن السنوات العشر ما بين ١٨٥٠م و ١٨٦٠م كانت تتميز بانطلاق الغرب في استراتيجية زعزعة استقرار جميع التشكيلات السياسية غير الغربية، وبشكل خاص الامبراطورية العثمانية، المغولية، واليابانية. لكن الامبراطورية العثمانية كانت الأكثر عرضة لذلك عسكرياً وثقافياً نتيجة التاريخ الطويل من التداخل والتبادل بين

ضفتي البحر الأبيض المتوسط»، ويخصص زغل المثال التونسي للدلالة فيقول: «مارس القناصل ضغوطات شديدة على الباي، ليس فقط من أجل إعلان ارتباط شفوي بنموذج دستوري ليبرالي، بل أصروا على التطبيق الدستوري للمبادئ التي تزيل العقبات أمام خضوع المجتمع التونسي لحاجات الاقتصاد الرأسمالي. فقد كان نائب أميرال فرنسي هو الذي طلب من الباي في العام ١٨٥٧م وبمؤازرة أسطول بحري مؤثر بالنسبة إلى البلد الصغير تونس، أن يتبنى وينفذ الإصلاحات الآتية: إنشاء محاكم جنائية تتولى النظر في أي خلاف ينشأ بين اليهود؛ إنشاء محاكم تجارية مختلطة؛ المساواة المدنية والدينية بين جميع مواطني الباي؛ الحرية المطلقة للتجارة، حرية جميع الأوروبيين في ممارسة أي نوع من النشاط الصناعي؛ السماح للأوروبيين بالتملك»[١٨٥].

ومما سبق يتضح لنا أن تغريب البنية القضائية للامبراطورية العثمانية جاء نتيجة توفر عوامل ثلاثة: الحاجة لتطوير فقه الشريعة، وتواطؤ السلطان، والضغط الأوروبي.

الفصل الخامس

جذور الفكر القومي التركي في المصدرية

ارتبطت القومية بمعناها الحديث وفي سياق التاريخ البشري بأوروبة منذ البداية، فهي التعبير السياسي لنشأة الأمم الأوروبية ولتأسيس دولها. وقد أثارت الفكرة القومية في أوروبة جدلاً كبيراً في أوساط المفكرين الغربيين، وقسمت إلى أصناف، وقيل بالقومية الخيرة والقومية الشريرة.. الخ. وتطورت الفكرة باتجاهات عدة، فارتبطت القومية بالديمقراطية تارة وبالوطنية أخرى، كما ارتبطت بفكرة الأمة أيضاً. حتى أن روسو في منتصف القرن الثامن عشر، قد جعل من النزعة الوطنية مرادفاً للقومية، قبل أن يدخل مصطلح القومية حيز الاستخدام المتماسك. عرف روسو النزعة الوطنية على نحو يجعلها تتفق مع السلوك الأخلاقي، ولم يكن هدف النشاط السياسي وقانونه في نظريته هو تكبير الدولة، إنما رفاهية الشعب على النحو الذي تحدده الإرادة العامة. وكانت قومية عصر التنوير في جملتها عقلانية أكثر منها انفعالية، على الرغم من علو نبرة «وطنية» روسو. ولكن نوعاً آخر من القومية نشأ في نهاية القرن الثامن عشر، وكان يقوم على أساس من الثقافة والتقاليد ودخل فيه أيضاً فكر الأخير، إذ كان روسو قد طور التناقض بين البدائي والمصطنع، فيما أعطى لأولهما معاملة أفضل، وقد التقطت هذه الفكرة وطبقت على الأمة على يد القوميين الرومانطيقيين الألمان الأوائل مثل هيردر وفيخته، وهؤلاء قالوا أن الأمة هي من صنع الطبيعة، ولهذا فهي شيء مقدس [١٨٦].

عرفت أوروبة الفكرة القومية إذاً في القرن الثامن عشر، وانتشرت المفاهيم القومية التي قال بها روسو وهيردر وفيخته. إن هذا التحديد لنشأة الفكر القومي يجد إضافات لدى كليرنس برنتون الذي يؤكد على أنه لم تظهر الفكرة القومية في

أوروبية فجأة، فأصولها تعود إلى القرون الثلاثة من العصر الغربي الحديث بين عامي ١٥٠٠و١٨٠٠م. وقد تعززت إبان الثورة الفرنسية[١٨٧].

تعرضت الفكرة القومية إلى نقد شديد من فرقاء سياسيين مفكرين عديدين، فقيل بأنها تتناقض والأخلاق لأنها كما وصفت (غير أممية الهدف أو عنصرية أو لا إنسانية) أو غير عالمية كما يقول موري كرانستون: القومية لا يمكن أن تكتسب طابعاً عالمياً لأنها تفتقر إلى البعد الأخلاقي الذي يفترض أن جميع الأيديولوجيات تملكه[١٨٨]. أو كما تقول باربرا وارد: إن القومية لم تقدم رداً كافياً على مشكلات التضامن الإنساني لأن طبيعتها الجوهرية أن تترك الناس الآخرين خارجها[١٨٩]. ويضيف آخرون أن القومية كانت مبرراً للتوسع، فطبقاً لما أورده خضوري فإن الفرنسيين عندما أدخلوا مبدأ القومية في السياسات الأوروبية في نهاية القرن الثامن عشر، بدأوا يناضلون من أجل مبدأ... فقد كانت حروب نابليون حروباً خاضها من أجل مبدأ[١٩٠]. وهذا الرأي يؤكده برنتون بقوله «شهد الغرب تطرفاً في تفسير هذه الفكرة تمثل في العصور القومية العديدة التي ترفع مجموعة قومية إلى مرتبة السيادة وتهبط بالمجموعات الأخرى إلى مرتبة العبيد، أو التي تهدف إلى إسكان الأرض كلها بمجموعة واحدة مختارة، والقضاء على غيرها من المجموعات.. وليست الصورة الألمانية التي بلغت ذروتها في العقيدة النازية سوى أكثر هذه الصور شهرة»[١٩١]. ويتفق المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي مع هذا الرأي فيصف القومية بأنها «هذا الفساد المروع الذي يسمم الحياة السياسية لمجتمعنا الغربي الحديث... وهي دين زائف ومريض...»[١٩٢].

إن حملة النقد الموجه إلى الفكر القومي لم تهدأ داخل الغرب وخارجه أيضاً، وأساسها أن قيام الدول القومية كان عاملاً أساسياً لقيام الحروب الكونية الأولى والثانية، ذلك لأن العلاقات الدولية بين مختلف الدول القومية -كما يؤكد نانزمور غنثاو- هي في حقيقتها صراع لأجل القوة والنفوذ عن طريق استخدام القوة ولأجل المزيد من القوة[١٩٣]. رغم ذلك فإن هوراس دافيز في سياق دفاعه عن الفكرة القومية يرد على الماركسيين والفوضويين واليمينيين وغيرهم ويرفض فكرة أن الدول القومية

كانت سبباً للحروب لكنه يعترف في نهاية الأمر بأن «القومية ظاهرة مصاحبة للحروب أكثر مما هي سبب لها»[١٩٤].

إن الفكرة القومية إذاً وإن كانت مصاحبة للحروب فقط وليست سببها الرئيس -إذا ما سلمنا بالرأي السابق- فهي أساس تشكل الأمة وقيام دولتها القومية النازعة إلى التميز والصراع مع باقي الأمم لتحقيق مصالحها القومية. لكن الأمر ليس كذلك في الفكر الإسلامي. لأن الأمة لا تستند إلى الفكرة القومية بل إلى رابطة الإيمان بالله وباليوم الآخر. وبالتالي فإن «فكرة الدولة في الإسلام مختلفة عن فكرة الدولة - القومية - الحديثة. إن هذين النوعين من الدول ليسا شيئاً واحداً. وليس هناك من رابط مشترك يربط بينهما. فبينما يقيم الإسلام دولته كأداة للهدف الإلهي نجد أن الدولة -القومية تنشأ في أساسها لهدف مغاير تماماً وهو استبعاد الله وإحلال المصالح القومية مكانه... إن الطور الأسمى للتنظيم السياسي للدولة القومية هو نفسه لا يعترف بأية قيم أخلاقية، اللهم إلا القيم الدنيوية المحضة»[١٩٥].

تلك هي صورة الفكر القومي: نشأته الأوروبية وانعكاساتها على مستوى النظر والعمل. متى بدأ الفكر القومي يظهر لدى الشعوب الإسلامية؟ وما هي مصادر الفكر القومي التركي؟ ما هي آثاره على واقع الاجتماع الإسلامي العثماني؟ تلك هي الأسئلة التي سيدور حولها وفي عمقها الحديث لاحقاً.

بداية، هل كان الأتراك العثمانيون يميزون أنفسهم عن باقي القوميات المتآلفة في الدولة العثمانية؟ والجواب هو أن الوقائع التاريخية تؤكد لنا أنه لم يكن لدى الأتراك العثمانيين أي نزوع قومي أو عرقي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد عاشوا تسعة قرون متتالية في ظل الإسلام، لا انتماء لديهم إلا للعقيدة الإسلامية، حتى أنهم كانوا لا يعترفون بتركيتهم، لا يفخرون بها بل كانوا مسلمين قبل كل شيء. ولم تكن اللغة التركية في عهد السلاجقة مثلاً تستعمل في الدواوين، كما أنها لم تكن لغة أدب أو شعر، بل كانت العربية والفارسية.

في بداية العقد الثاني من القرن الحالي كتب المؤرخ الأميركي لوثروب ستودارد يصف ما وقع في السنوات التي سبقت ظهور الفكر القومي التركي يقول: «من قبل

ثلاثة عقود إلى أربعة من السنين، لم يكن هناك شيء من طوالع هذه الحركة (القومية) وقد أخبرنا أرمنيوس فمباري أنه لما زار القسطنطينية لأول مرة سنة ١٨٥٦م كانت كلمة تركلك (ترك) تفهم وتعد من مترادفات الفظاظة والشكاسة والهمجية. ولما كنت أقدم على تنبيه الناس إلى الخطورة العظمى التي يجب اعتبارها في شأن متحدر الجنس التركي (المنتشر من أدرنة حتى الباسفيك) كانوا يجيبونني: ولكن بالله لا تجعلنا في مصاف القرغيز وأجلاف التتر...»[١٩٦]. إذا كانت هذه هي الصورة العامة للفكر القومي التركي لدى العامة، فكيف هي الحال لدى السلطة السياسية، هل كان هناك شعور بالانتماء إلى أمة تركية؟ في هذا الإطار يذكر لنا منظر الفكر القومي العربي ساطع الحصري قائلاً: التركية أصبحت في عرف رجال الدولة وكتابها مرادفة للعامية والبدائية فكانت لا تستعمل إلا للدلالة على السوقة والسذج من الناس حتى أن بعض المؤرخين عندما يضطرون إلى ذكر كلمة الأتراك، كانوا يردفونها بتعبير «بي إدراك» بمعنى «المحرومين من الإدراك»[١٩٧].

تؤكد ما سبق الموسوعة الإسلامية حين تذكر بأنه «حتى القرن التاسع عشر لم تكن لدى الأتراك أي نزعات قومية، بل على العكس كان اسم ترك يعني لديهم شخصاً ريفياً خشناً وثقيل الظل»[١٩٨].

إن هذه الشهادات الثلاث (ستودارد والحصري والموسوعة الإسلامية) تبين دون أدنى ريبة مدى ابتعاد الأتراك عن أي وازع قومي أو عرقي أو عن أي انتماء غير إسلامي. ولكن الأمر لن يستمر على هذا النحو، فالاهتمام المفاجئ الذي ظهر في أوروبة في هذه الفترة وغزارة الدراسات التي تهتم بالعرق التركي تاريخه وجغرافيته سيعطي ثماره بعد حين في الأوساط المتلقية للفكر الغربي عموماً. وكما يحدد ستودارد فإنه ليس من الغرابة أن نرى المنازع القومية والمطامع الوطنية في الشعوب الإسلامية تنشأ في أول عهدها نشوءاً يعروه الإبهام والالتباس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فلم تنجل عقيدة العصبية الجنسية إلا في خلال النصف الآخر من القرن... وظهرت أيضاً روح العصبية الجنسية في المصلحين الترك في منتصف القرن الماضي لتشربهم المبادئ الغربية واقتباسهم الآراء والأفكار الأوروبية في الجنسية، مما

كان السبب في ظهور العصبية الجنسية فيهم قبل ظهورها في سواهم من الشعوب الإسلامية [١٩٩].

في التأسيس النظري

جدل الفكرة القومية لم ينته ولن ينتهي ما دامت الفكرة مؤثرة في الفكر السياسي الإسلامي، والشواهد التاريخية تذهب -كما سبق وبينا- إلى أن الفكرة القومية لم تبدأ أولى تأثيراتها في الفضاء السياسي العثماني إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولكن التأسيس النظري للفكر القومي التركي كان قد بدأ قبل ذلك بكثير. وقد أثمرت جهودنا في التنقيب عن أركان هذا التأسيس وأعلامه ودوافعه إلى حقائق في غاية الأهمية، نتج عن تصنيفها وجمعها رأي تدعمه الوثائق يقول: أن الفكر القومي التركي عمل من أعمال الأثنولوجيين الغربيين واليهود.

بعيداً عن الحملات الاتهامية الأيديولوجية التي تعلق على مشجب الغرب والصهيونية كل مظاهر الانحطاط والتخلف والتجزئة في عالمنا الإسلامي، فإن الكشف عن هذه المصدرية الغربية يفسر في جوانب كثيرة إخفاقات التجارب القومية في بلدان العالم الإسلامي بعد انهيار مفهوم ديار الإسلام في الربع الأول من هذا القرن.

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ الأثنولوجيون الغربيون اهتماماتهم الأولى بالأتراك. فقد ظهرت في وقت متزامن تقريباً دراسات توجه الأنظار إلى أهمية العرق التركي في بلدان أوروبية عديدة: فرنسة، ألمانية، المجر،* روسية وإنجلترة. حيث وضع المؤرخ الفرنسي ج. دغين عام ١٧٥٦م كتاباً عن التاريخ العام للهون والترك والمغول وبعض التتار الغربيين[٢٠٠]. وقد أصبح هذا الكتاب، فيما بعد أحد أهم مصادر الفكر القومي التركي وكان ملهماً للجيل الأول من القوميين الأتراك

---

* أراد المجريون أن يقفوا في وجه التيارين القوميين اللذين يحدقان ببلادهم وهما تيار الجامعة الألمانية وتيار الجامعة الصقلبية فشجعوا لذلك فكرة الطورانية. انظر: أحمد السعيد سليمان. التيارات القومية والدينية في تركية المعاصرة. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١، ص٢٣.

الذين أرشدهم الكتاب إلى الوحدة العرقية التي تربط الهون والترك والمغول والتتار المنتشرين على أراضٍ واسعة جداً في آسية وأوروبة. إن أهمية هذا الكتاب تكمن في كونه قد كشف عن الأسس التاريخية التي يمكن أن يقوم عليها المشروع القومي التركي.

ومع الوقت بدأت معالم المشروع القومي تتضح أكثر فأكثر، حين وضع اليهودي الإنجليزي دافيد لوملي الأسس اللغوية للتركية وذلك من خلال نشره كتابه: قواعد اللغة التركية[٢٠١]. هذه اللغة التي لم تكن حسب الكتاب والمؤرخين المهتمين لغة أدب أو شعر، أصبح لها بفضل لوملي قواعد ثابتة.. وبعد هذا الكتاب أصبح واضحاً أن توفر تاريخ للترك ولغة يستدعيان بالضرورة الانتماء إلى أمة ووطن حتى يشكلا القاعدة والهدف معاً لوحدة شعوب الهون والمغول والتتار والترك، وهكذا كان فقد ظهرت في الأدبيات الغربية أسماء «قوم طوران» و «قومية طورانية» وكما أورد الكونت تيلكي (Comte Teleki) فإن مفردات مثل «طوران» و «طورانية» التي ظهرت للمرة الأولى في المجر عام ١٨٣٩م كانت تدل على وصف لوطن مثالي يضم كل الطورانيين[٢٠٢].

وإذا ما توخينا الدقة في هذا الشأن فإننا نؤكد على أنها لم تكن تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها الأوروبيون مصطلح «طوران» فقد سبق أن ورد المصطلح في كتاب هاربلوت «المكتبة الشرقية» الذي صدر في باريس عام ١٦٩٧م، وحيث أن هذه الموسوعة الشرقية قد اعتمدت كلياً على المراجع الشرقية، فقد استعار هاربلوت مصطلح «طوران» من الجغرافي الإسلامي الفردوسي* الذي أشار إليه من حيث هو

---

* المقصود هنا هو المؤرخ الشاعر أبو القاسم الفردوسي (٣٢٩-٤١١هـ) صاحب «الشاهنامة» وفيها يتحدث عن التورانيين فيقول «وهم أمم الشمال الهمجية كانت، منذ أقدم الأزمنة، وبالاً على إقليم إيران المتحضر»، قامت دولة الإشكانيين في القرن الثالث ق. م. وهم توارنيون.. وكانت حدود الدولة من هند كوش إلى بحر قزوين.. واستقروا شرق إيران حوالي سنة ١٠٠٠ ق. م. ثم انتشروا في شمال الهند الغربي.. ونزلت جماعة منهم في واحات سمرقند والسند، وتحضروا على مر الزمان. وهم الذين سموا الهون الأبيض. وفي منتصف القرن السادس الميلادي عرف اسم الترك (تركيو) في التاريخ وامتد سلطانهم على أواسط آسيا. وفي العصر الإسلامي قامت منهم الدولة الغزنوية ودولة السلاجقة.. انظر: الفردوسي، الشاهنامة، ترجمة الفتح البنداري طهران: مكتبة الأسدي، ١٩٧٠م، ص ٨٠، ٨١.

مصطلح جغرافي يشير إلى أرض الأتراك والصينيين[٢٠٣]. ولم يكن لهذا المصطلح أي دلالات سياسية أو قومية كما أصبح له فيما بعد، والفرق بين الاستخدامين الآنفي الذكر واضح جداً في دلالاته ومراميه.

ولتعميق الشعور القومي التركي وبلورة هوية الأمة وتأكيد خصوصيتها الثقافية والانتماء للوطن «طوران» بدأ المؤرخ بونسن (Bunsen) عام ١٨٥٤م بالكتابة عن اللغة الطورانية التي اعتبرها تختلف عن اللغات السامية وهي غير أوروبية أو هندية، بل هي لغة آسية الوسطى، وكان من شدة حماسه لهذه اللغة أن سمي أباً لمصطلح اللغة الطورانية. هيأت تلك المقدمات الباحثين الغربيين لاستخدام مصطلح الطورانية على نطاق واسع وبشكل خاص من قبل الألماني ماكس ميللر[٢٠٤].

وما لبثت الدراسات الأوروبية عن الأتراك أن تكاثرت، وتنوعت مصدريتها، واتفقت اهتماماتها على هدف واحد أساسه أن الوحدة القومية التركية أكثر جدوى من بقاء الأتراك ضمن وحدة إسلامية، وأن لوحدتهم العرقية تلك كل مقومات النجاح. وقد تجول رادلوف مدير متحف آسية الاثنوغرافي بموسكو في بلاد الترك وفي آسية الوسطى يفتش عن المخطوطات ويدرس اللهجات، ويجمع أزياء الطوائف المختلفة والآلات الموسيقية، وينشر دراساته، ويعرض اكتشافاته في متحف موسكو[٢٠٥].

أما اليهودي المجري أرمنيوس فامبري،* فقد تنكر بلباس درويش تركي وطاف في أرجاء آسية الوسطى وخرج من رحلته هذه بكتاب «رحلة درويش شاب في آسية الوسطى»[٢٠٦]. أرسى خلاله وبعده نظريته الخاصة القائلة بضرورة قيام اتحاد قومي تركي أطلق عليه «بان توركيزم» يمتد من بحر إيجة حتى حدود الصين، ولقد عبر هذا

---

* فامبري أستاذ جامعي يهودي. عمل في جامعة بودابست، لا يُعرف – على حد تعبير هرتسل في مذكراته – ما إذا كان تركياً أكثر أو إنجليزياً. يؤلف كتباً بالألمانية، ويتحدث بطلاقة اثنتي عشرة لغة، اعتنق خمسة أديان، وكان كاهناً لديانتين منهما. وكان على علاقة شخصية بالسلطان عبد الحميد الثاني، وهو الذي اقنعه بجدوى مقابلة هرتسل بصفته رئيساً لليهود وحدث ذلك بالفعل في أيار (مايو) ١٩٠١. انظر: صبري جريس. تاريخ الصهيونية. ج١ بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٦٥..

الاتحاد عن مصالح حيوية لبريطانية التي سرعان ما اعتمدته لكونه يشكل نقيضاً للامبراطورية العثمانية وللنفوذ الروسي. وكما يوضح ذلك الدكتور أحمد سعيد سليمان بقوله «كانت هذه الأيديولوجية (البان توركيزم) من صنع المستشرق المجري فامبري بين ١٨٦٨م حتى ١٨٧٤م، وتبناها الإنجليز فعملوا على تكوين كتلة عنصرية من الأتراك العثمانيين وأتراك الشرق ليحطموا بها النفوذ الروسي المتزايد في آسية الوسطى. ولكن الإنجليز ما لبثوا أن غيروا سياستهم، بل ما لبثوا أن أيدوا سيطرة الروس على أتراك آسية الوسطى، لأنهم من ناحية كانوا يطمعون في أن تصل بضائعهم إلى هؤلاء الأتراك بطريق آسية، ولأن علماء الدين من ناحية ثانية رأوا في تغلغل روسية القيصرية في تلك المناطق نصراً للمسيحية، ولقد بدأت الكنيسة الإنجليزية تتعاون فعلاً مع الكنيسة الأرثوذكسية على نشر المسيحية في تلك الجهات»[٢٠٧]. وكما هو واضح فالاستعمار يوظف بسرعة أي إمكانية متاحة له في سبيل وقف التأثير الإسلامي سواء ببث النعرات العرقية وتشجيع النخبة للعمل على تحقيق الاتحاد التركي أو العمل ضده إذا توفر البديل الذي يضمن مصالحه وخططه للتبشير الديني، ولو كان ذلك بالتعاون مع منافسته روسية القيصرية.

ولكن دوافع فامبري تختلف عن دوافع الإنجليز في هذا الشأن وإن كان موقفهما من الدولة العثمانية واحداً ولا يختلف. وعليه فقد استمر في دعاواه، مضيفاً لها انتقادات حادة للإسلام الذي اعتبره العائق الأساسي أمام وحدة الأتراك. فقد كتب يقول أن الإسلام ينافي الوطنية، وهو «لا وطن له ومن العسير أن تبنى الأوطان وفقاً للإسلام»، لذلك ينصح فامبري القوميين الأتراك بضرورة التخلي عن الإسلام لأنه ينزع عنهم الشخصية القومية[٢٠٨]. وقد تردد في أوساط النخبة العلمانية التركية، فيما بعد، وبالذات أعلام الفكر القومي التركي مثل ضياء كوك آلب ويوسف أقشور وأحمد غايف وخالدة خانم وغيرهم هذه المقولات متبنين نظرية فامبري. وقد ظهر ذلك واضحاً في توجهات القوميين الأتراك، وعبروا عنه في مرحلة لاحقة في صحفهم المعارضة الصادرة خارج البلاد وذلك قبل عهد المشروطية عام ١٩٠٨م الذي حملهم إلى السلطة، فأصبحت الدعوة الطورانية في السنوات التي تلت ذلك الأيديولوجية الرسمية للدولة

فأضعفت بنيتها الاجتماعية والمؤسسية وفرقت قومياتها بل أدت في نهاية الأمر إلى خراب الامبراطورية ونهايتها.

حري بنا أن نتساءل إذا كانت الصدفة قد دفعت اليهودي دافيد لوملي للكتابة عن قواعد اللغة التركية، وصدفة ثانية هي التي دفعت فامبري للكتابة عن التاريخ القومي للأتراك، وللتنظير لإقامة وحدة قومية تركية فيصبح بذلك أحد أهم مصادر الفكر القومي التركي. وليس من المنطقي الادعاء أن صدفة ثالثة دفعت يهودياً فرنسياً آخر للبحث في تاريخ الأتراك في تلك المرحلة بالذات، ومع ذلك «فقد وضع المسيو ليون كوهين كتاباً تاريخياً عن آسية الأتراك في منغولية وأصلهم منذ عام ١٤٠٥م. وقد صدر الكتاب سنة ١٨٩٦م، وقد أفاض المسيو كوهين في وصف المزايا العسكرية الطورانية ولكنه لم يذكر شيئاً عن فظائعها. وبما أن الجمعية العلمية الفرنساوية قرظته بالعناية فقد حل عند الاتحاديين مكاناً رفيعاً، فنقلوه إلى التركية بعبارات بالغوا فيها ما استطاعوا ولم يلتفتوا البتة إلى صحة بعض الأحكام والآراء المذكورة في الكتاب بل عدوا ذلك أمراً ثانوياً بالنسبة لخطتهم المرسومة[٢٠٩]. وكتاب كوهين هذا هو «مقدمة في تاريخ آسية». وقد تمت ترجمته إلى التركية على يد نجيب عصام[٢١٠].

كان للكتاب مكانة خاصة لدى أعلام الفكر القومي التركي، الذين اعتبروه مرجعاً أساسياً لكل أدبياتهم الفكرية القومية ومرشداً لهم في العمل، فقد تأثر به ضياء كوك آلب وقال عنه «إن كتاب كوهين كان أول كتاب تأثرت به عند وصولي إلى استانبول قادماً من سالونيك»[٢١١]. كما تأثر به الدكتور رضا نور الذي نقل عنه الكثير لكتابه تاريخ الترك، وقرأ الدكتور ناظم بك سكرتير جمعية الاتحاد والترقي العام كتاب المسيو ليون عن تاريخ الترك والمغول ووضع وفقاً لهذا الكتاب أساسيات النهضة الطورانية[٢١٢]. حتى أن الموسوعة الإسلامية عندما ذكرت العوامل التي ساعدت على ظهور الحركة القومية التركية وهي في نظرها أربعة أوردت كعامل ثالث التقدم الذي حدث في الدراسات القومية التركية التي وضعت أسس لغتهم وأضاءت لهم تاريخهم القديم، وأشارت بشكل مباشر وخاص إلى التأثير الذي أحدثه كتاب ليون كوهين،

الذي شكل عملياً الوعي القومي لضياء كوك آلب إلى جانب الكتب الأخرى مثل: كتاب المؤرخ دغيني واللغوي دافيد لوملي بالإضافة إلى نشاطات البروفسور الألماني مارتن هارتمان الذي حاول من خلال محاضراته في المنتدى التركي (ترك درنكي) أن يضع أسساً لتوحيد الشعوب التركية(٢١٣).

ويشاء قدر الأتراك أن تتكالب عليهم الصدف التاريخية التي غالباً ما تكون مدهشة جداً إذا ما تكررت مرتين فكيف بأربع، نعم صدفة رابعة بمثابة معجزة تظهر بصيغة يهودي رابع وهو «موسى كوهين» فقد ظهر في مرحلة متأخرة، أي في خضم الصراع الحاد بين تياري الرابطة العثمانية والرابطة القومية التركية، حيث عرفته الأوساط القومية التركية كاتباً لامعاً وهو «تكن آلب» الذي نشر عشرات المقالات التي يدعو فيها إلى الوحدة القومية التركية ويراها الأكثر ديمومة وصلابة من أية وحدة أخرى، وقد توج نشاطاته هذه بكتاب قومي أساسي وهو الأتراك والجامعة التركية (٢١٤). ولكن الأتراك الذين تأثروا بأفكاره وتبينوا نظريته لم يعرفوا أنه يهودي ألماني تنكر باسم تركي طيلة ذلك الوقت، ولم يكشف عن اسمه الحقيقي إلا في مرحلة متأخرة، ولقد أوردت اسمه الحقيقي والمستعار الموسوعة الإسلامية طبعة باريس عام ١٩٣٤م(٢١٥).

تأسيساً على ما سبق يتضح لنا أن الكشف عن انتماء الأتراك إلى جنس طوراني يضم إلى جانبهم المغول والهون والفين في رقعة جغرافية كبيرة، ووضع قواعد للغتهم التركية، والتأكيد على أهمية وحدتهم القومية ومقوماتها التاريخية هو عمل من أعمال الأثنولوجيين الغربيين ساهم في تأسيس أركانه يهود من فرنسة وإنجلترة وألمانية والمجر ودعمت حكومات هذه الدول هذه الجهود وعملت على نشرها في أركان الامبراطورية الإسلامية بكل الوسائل.

وقد كان للانتشار السريع للأفكار القومية التركية أثره، وبخاصة كتب اليهوديان كوهين وفامبري الأمر الذي أدهش المؤرخ الأميركي لوثروب ستودارد فكتب يقول «كان لأعمال هذين العالمين العظيمين فامبري وكوهين أكبر دوي في أنحاء العالم، فطفقت كتب فامبري وزملائه تنتشر في كل بقعة من بقاع العالم الطوراني

الجديد انتشاراً سريعاً، فأقبلت عليها العقول الهائجة المتأهبة للتجدد والارتقاء، ثم سرعان ما نشبت طوالع الحركة الطورانية تظهر وتتكاثر في أقطار مختلفة»[٢١٦].

إن انتشار الفكر القومي التركي بالسرعة التي أشار إليها ستودارد يعود في نظرنا إلى عوامل عديدة داخلية وخارجية تقف على رأسها الانكسارات التي واجهها العثمانيون في أوروبة من ناحية، والانتصارات التي حققتها الحركات القومية الأوروبية من ناحية ثانية، ناهيك عما قدمته الأنظمة القومية الأوروبية من مكاسب تمثلت في تحديد السلطات وإقرار الدساتير التي تضمن حقوقاً كثيرة للشعب، في وقت يعاني فيه العثمانيون من الاستبداد والاستغلال. وقبل هذا وذاك هناك الضغوط الأوروبية على الامبراطورية العثمانية وتدخلها الدائم في الشؤون الداخلية من خلال المؤسسات الحديثة التي أقرت اعتباراً من عام ١٨٣٩م، وكذلك من خلال دوائر البريد التي سيطرت عليها هذه الدول داخل الامبراطورية، وتستخدمها لتوزيع واسع للصحف القومية المعارضة ولكل ما يطبع في مصر وأوروبة.*

ويتفق المفكر القومي العربي ساطع الحصري مع تقدير ستودارد السالف الذكر مضيفاً له بروز توجه خطير لدى القوميين الأتراك نتيجة تأثرهم بالكتابات الغربية ذلك أن المؤلفات القومية الغربية تلك كانت تركز دوماً على تاريخ الترك قبل الإسلام. فقد وجد بعض الكتاب في تلك المؤلفات مباحث عديدة تبرهن على أن الأتراك كانوا متقدمين في الحضارة تقدماً بيناً، قبل ظهور الإسلام أيضاً، ولذلك صاروا يقتبسون منها ما يتعلق بتاريخ الأتراك السابق للإسلام، والمستقل عن الإسلام[٢١٧].

ولقد نجح الأنثولوجيون الغربيون في عملية ربط تاريخ الفكر القومي التركي منذ البداية بمرحلة ما قبل الإسلام، وهكذا أريد له أن يكون. وإلى يومنا هذا فإن الكتابات الأوروبية عندما تتعرض، مثلاً، لمكونات الثقافة التركية فإنها تذهب أولاً وقبل كل شيء إلى تاريخ الأتراك قبل الإسلام أي إلى المرحلة التي سبقت وصولهم إلى

---

* كانت مؤسسات البريد في الدولة العثمانية ملك للدولة الأجنبية وموزعة على الشكل التالي: النمسة ٣٠ مركزاً، روسية ٢٤، فرنسة ٢٠، إيطالية ٨، ألمانية ٥، إنكلترة ٤، الهند ٢. انظر: السلطان عبد الحميد الثاني. مذكراتي السياسية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧، ص٩٩.

الأناضول[٢١٨]. وهذا لا يعني أن القوميين الأتراك كلهم قد وافقوا على تجاوز المرحلة الإسلامية بل على العكس من ذلك فقد كتب القوميون الأوائل في أغلبهم بوحي إسلامي تاريخ بلادهم، كما سنرى لاحقاً، غير أن التأثيرات الغربية كانت تعمل عملها، ومع الوقت أصبحت مترسخة في الفكر والسلوك للقوميين الأتراك، الأمر الذي سهل فيما بعد عملية التحول الخطيرة لمصطفى كمال أتاتورك باتجاه القومية العلمانية.

وبالإجمال يمكننا القول بأن الكتابات الأوروبية قد فتحت أفقين أمام القوميين الأتراك:

- الأفق الأول هو العمل لإقامة امبراطورية تضم شعوباً أطلق عليها الإثنولوجيون الغربيون «الأورال- الطايك» وتتكون من أتراك آسية الوسطى وإيران والتتر والهنغار والبلطيق وسكان سيبرية والمنشوس في شرق آسية والفنلنديين، ولقد تبنت هذه الأفكار ودعت إليها الحركة الطورانية.

- الأفق الثاني هو الاكتفاء في المرحلة الأولى بتأسيس دولة قومية تركية قوية تكون القاعدة الأساسية للانطلاق نحو دولة طوران الكبرى، على أن تقوم هذه الدولة القاعدة بالتخلص من كل ما يربطها بالإسلام ونظمه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بدعوى غريبة مفادها من ناحية أن الأتراك ينتمون إلى الجنس الآري، وهم جنس أرقى من الساميين، ومن ناحية ثانية فإن الإسلام مرادف للتخلف، وهو المسؤول عن الانحطاط الذي يعانيه الأتراك، ولا خلاص لهم إلا بوحدة جنسهم الراقي والابتعاد عن الإسلام. ولقد تبنت جمعية «وطن»* التي تضم مجموعة من العسكر على رأسهم مصطفى كمال أتاتورك السير بهذا الاتجاه والقطيعة مع العالم الإسلامي والالتحاق بالغرب.

---

* جمعية سرّية أسسها عام ١٩٠٦ رئيس أول ركن يدعى مصطفى كمال وامتد نشاطها بين الضباط من دمشق حتى يافا والقدس، وشملت كل ضباط الجيش الخامس الذي كان مقره دمشق، ومن ثم تقرر أن يكون مقرها في سولانيك التي تسكنها أغلبية يهودية (عدد سكان سولانيك ١٤٠ ألف نسمة منهم ١٠٠ ألف يهودي حسب إحصاء ١٩٠٩).

الانعكاسات وبدايات الكتابات القومية التركية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الكتابات الأوروبية تجد من يرددها محلياً حين بدأ جيل قومي تركي يكتب متأثراً بما قرأه. فقد لوحظت التأثيرات أولاً في الوسط الأدبي العثماني بفعل الانفتاح على الغرب عقب مرحلة التنظيمات وتلقي ثقافته في المدارس العثمانية الجديدة أو مدارس الإرساليات، أو بفعل الوجود في الغرب كما هي الحال بالنسبة لأبرز رموز الأدب العثماني في ذلك الوقت (شناسي وتلميذه نامق كمال وضيا ء باشا الذين عاشوا في فرنسة) حيث تأثروا بالآداب الأوروبية، بل بالأدب والتاريخ والسياسة حتى أن مفردات مثل: الوطن والوطنية والبرلمان والحرية والمساواة والديمقراطية والدستورية.. الخ قد بدأت ترد مراراً في النتاجات الأدبية والسياسية في ذلك العهد، تمثلاً بما كانت تطرحه تيارات الأدب الفرنسي من موضوعات سياسية آنذاك.

إن أشهر أدباء الأتراك حينذاك هو شناسي (١٨٢٦-١٨٧١م) الذي أقام في فرنسة مدة ست سنوات (١٨٤٩-١٨٥٥م) وتأثر كثيراً بثقافتها وحياتها الاجتماعية والسياسية، فكان أول من أسس جريدة عثمانية خاصة عام ١٨٦٠م، كما كان المحرر الأساسي منذ عام ١٨٦٢ لأكبر جريدة أدبية وسياسية مستقلة (على النمط الفرنسي) وهي «تصوير أفكار»، ولقد اتسع بث الثقافة الحديثة في وسط المثقفين منذ عام ١٨٩١م بواسطة مجلة «سيرفتي فنون (الفنون الوطنية)» التي أسسها أحمد إحسان [٢١٩]. لقد مثل شناسي المرحلة الأولى في عملية بث تيارات الثقافة الغربية في أوساط النخبة العثمانية، فواصل تلاميذه من بعده المهمة بحماس قومي أكبر.

ومن المعروف أن التأثيرات الغربية على الأتراك لم تكن - في بداياتها على الأقل- متغربة في سياقاتها وأهدافها، فقد كانت محتفظة بأصالتها العثمانية. أما وطنيتها فهي وإن كانت مقتبسة عن الغرب غير أنها كانت وطنية عثمانية هدفها

الدفاع عن الإسلام دون الانغماس في الروح القومية التركية التي شاعت بعد ذلك. فإذا تناولنا أعمال الشاعر المشهور نامق كمال مثلاً والذي يعتبر أبو الوطنية في العالم العثماني في تلك الفترة بالذات فإنه -حسب ما أورده ساطع الحصري - كان يهدف إلى استثارة الروح الوطنية العثمانية المبنية على الحمية الإسلامية. والنموذج التالي من شعره يؤكد ذلك:

اذهبي (يرمز للوطن بالحسناء) أيتها الوطن تدثري بالسواد في الكعبة..ثم ابسطي إحدى ذراعيك إلى روضة النبي ومدي الثانية إلى المشهد في كربلاء واظهري على الكائنات على هذه الهيئة لا ريب في أن الخالق نفسه يعشق هذه الهيئة[٢٢٠].

ولم يكن الأمر مقتصراً على نامق كمال فصديقه الشاعر الكبير عبد الحق حامد كان مثله أيضاً لا يفرق بين التاريخ التركي وتاريخ الإسلام، فحين ألف مسرحيات مثل طارق بن زياد، موسى بن نصير، و زينب، قال عنها في المقدمة أنها شخصيات وطنية انتخبها من التاريخ القومي لتبيان أمجاد الأجداد، ولكنها كما هو واضح كانت مستنبطة من تاريخ الأندلس. وهكذا فقد كان التاريخ القومي بالنسبة له هو التاريخ الإسلامي وليس التركي[٢٢١]. ولكن هذه التوجهات العثمانية لن تستمر طويلاً، فاستمرار التدهور الحادث في الامبراطورية العثمانية سياسياً وعسكرياً والاستبداد الذي يمارسه السلطان باسم الإسلام قد أقلق وأرهق المفكرين المسلمين الذين بدأوا يعتقدون أكثر فأكثر بضرورة الأخذ بالمذاهب الليبرالية والقومية كأسس رشيدة لبناء الدولة الحديثة القوية، وهو ما يبعدهم عملياً عن إمكانيات التجديد والإصلاح الداخلي القائمة على استنباط الحلول الإسلامية. لذلك فقد تطور الحماس للشعور القومي ليكون، مع الوقت، اتجاهاً سياسياً يضع الأولوية التركية قبل غيرها وينادي بالوطنية التركية متجاوزاً الإطار العثماني الإسلامي. فقد وضع نامق كمال روايته الميلودرامية «وطن ياهوت سلستريا» عام ١٨٧٣م، وقد انتشرت بدرجة هائلة على أثر منع السلطان عبد الحميد لها، بين الطلاب في المدارس العسكرية حيث كانوا يهربون نسخها تحت سمع المدرسين وبصرهم[٢٢٢]. وكان نامق متأثراً بليبراليي باريس ولندن وعلى الأخص روسو ومونتسكيو، وكان يقول بضرورة اقتباس التقدم الأوروبي

لأنه مستقى أساساً من القيم الإسلامية التي علاها الغبار[٢٢٣].

أما ثالث هذه المجموعة بعد شناسي ونامق كمال فهو الشاعر ضياء باشا الذي كان سباقاً إلى إظهار نزعاته القومية بنبرات عالية، فقد كتب قصيدة يستنكر فيها الاقتباسات اللغوية عن العربية والفارسية، ويدعو من يستخدم العربية أو الفارسية للذهاب إلى هذه البلدان، ويخلص إلى القول: نحن أتراك، فينبغي أن يكون لنا لغة تركية. وكانت هذه الدعوة بداية لانتشار هذه الفكرة ولانبثاق لجان عديدة لتطوير اللغة التركية عرفت بأسماء عديدة مثل: تبسيط اللغة، تصفية اللغة، تتريك اللغة[٢٢٤].

إن الثقافة التركية أو بالأحرى العثمانية وحتى ذلك الوقت اعتمدت أساساً على الآداب العربية والفارسية، نظراً لأن اللغتين (العربية والفارسية) كانتا لغتي العلم والأدب، ولا مناص من استخدامهما في الوسط الثقافي والعلمي. لكن لجوء المزيد من المثقفين الأتراك إما إلى المدارس الأوروبية أو إلى الدول الأوروبية ونهلهم من ثقافتها وتأثرهم بتياراتها القومية وبالكتابات الأوروبية واليهودية عن تاريخ الأتراك ولغتهم، كل هذه المستحدثات والمؤثرات الضاغطة على الفكر التركي فتحت الأبواب مشرعة لشروخ لن تلتئم في الجدار العثماني الهش، وإذا ظهر الشعور القومي التركي أولاً في الأدب والشعر فإنه سرعان ما اتسعت دائرته لينتشر في الأبحاث التاريخية العثمانية نفسها. وليأخذ مكانه في السياسة والحكم فيما بعد.

ففي عام ١٨٧٦م نشر المؤرخ والسياسي العثماني أحمد وفيق باشا (١٨٢٠-١٨٩٠م) - إلى جانب ترجماته لأعمال فولتير وموليير وشيللر وشكسبير- أهم تصانيفه وهو «لهجة عثماني» وهو معجم في مجلدين ضم الأول منهما العناصر التركية في لغة الترك العثمانيين، كما ضم الثاني العناصر العربية والفارسية في هذه اللغة[٢٢٥]. أثبت في قاموسه هذا أن اللهجة العثمانية فرع من اللغة التركية العامة ووازن بينها وبين اللهجات التركية الأخرى، وفي الفترة نفسها ترجم كتاب «شجرة تراكمة» وبعد ذلك مباشرة نشر سليمان باشا كتابه «صرف تركي» مستنكراً التسمية بالعثماني ومشيداً بالأمة التركية[٢٢٦].

وقد كان للأعمال الأدبية أثرها العميق في صفوف الشباب والمثقفين. فقد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر شاعر وهو محمد أمين بيك لمع نجمه إبان الحرب التركية اليونانية عندما نشر ديوانه «توركجه شعر لر (أشعار تركية)» عام ١٨٩٧م واشتهر بإحدى قصائده التي يقول فيها:

«أنا تركي، ديني وقوميتي التركية راقيان، قلبي مملوء بالنار» [٢٢٧] .

بدأ التيار العثماني ينزع في بداية الأمر نزوعاً تركياً ويقول بأن الأتراك أمة مثل باقي الأمم وأن لهم لغتهم وتاريخهم، لكن ذلك لا يكون على حساب انتمائهم الإسلامي، فهم مسلمون أولاً وأتراك ثانياً، ولقد تم تصنيف هؤلاء بدعاة القومية العثمانية الإسلامية، ولكن نزوعهم القومي هذا لم يقتصر على هذه الحدود بل تعداها. ويسجل ساطع الحصري بداية الانحراف عن الرباط العثماني بقوله: إن أول من أثار مسألة بناء الدولة على أساس العثمانية أو الإسلامية أو الطورانية كان يوسف أقشور وكان من أتراك روسية درس في جامعة أورنبورغ في روسية ثم واصل دراسته في مدرسة العلوم السياسية في باريس. وكان يدعو إلى أهمية القوميات في توجيه السياسات، وقد كتب رسالة نشرتها جريدة «ترك» التي كانت تصدر في القاهرة دعا فيها الكتاب والمفكرين إلى بحث هذه القضايا الأساسية. ولقد جمعت المقالات التي نشرت في الجريدة بكراس تحت عنوان «ثلاثة أساليب سياسية»[٢٢٨]. وكانت هذه اللبنة الأساسية للفكر القومي الطوراني الذي بدأ منذ هذه اللحظة يتطور بشكل مدهش ليكتب نهاية مأساوية لآخر امبراطورية إسلامية.

الفصل السادس

سياسة التتريك

« غلبة الدعوات الطورانية على حساب الرابطة العثمانية »

بدأت الحركة الطورانية أول الأمر بالظهور في روسية على ضفاف الفولكا بين التتار وبعد ذلك في القسطنطينية. ففي بلاد تتار روسية، الذين خضعوا للحكم الروسي طيلة أربعة قرون، ومع ذلك بقوا محتفظين بوحدتهم الدينية والعرقية، ظهرت في بلدتي قازان واستراخان عام ١٨٩٥م أولى طلائع الحركة الطورانية. وعند هجرة بعض قادة هذه الحركة إلى الخارج بدأوا هناك ببلورة تيار متطرف في الطرح الطوراني. ففي القاهرة كتب يوسف أقشور عام ١٩٠٢م ينتقد الدولة العثمانية التي تقلص - في نظره- من امتيازات الأتراك في حين لا يعطي الإسلام أي امتياز لغير المؤمنين وبالتالي فإن الجامعة الإسلامية تسمم شعور غير المسلمين، كما أنها تعاكس رغبات الدول الأوروبية [٢٢٩]. وكما هو معروف فآراء أقشور وغيره من الطورانيين المتطرفين المتحالفين مع الدول الأوروبية، والذين يرون إمكانات تغيير السلطان عبد الحميد الثاني، وتطوير السلطنة وتقدمها من خلال دعم الأوروبيين لعملهم، قد لا توافق الأماني الحقيقية للتتار المسلمين التي وصفها أنور باشا بقوله: إن أنفس الترك والتتر الذين يحنون إلينا في تركستان، ويعقدون آمالهم بنا إنما يحنون إلينا لكوننا مسلمين لا لكوننا أتراكاً. فلو كنا من الترك الباقين على الوثنية في سيبرية ما عرفونا ولا سألوا عنا[٢٣٠].

ولقد ساهمت الثورة الروسية عام ١٩٠٤م وما صاحبها من إطلاق لبعض الحريات العامة، بالتعريف بالأماني الدينية والقومية لهذه الشعوب الإسلامية، كما ساهمت وحدتهم وتكتلهم الديني والقومي معاً في أن يكون لهم دور مهم في عالم السياسة، فقد اشتمل مجلس « الدوما » الأول في روسية على عدد كبير من المسلمين، حتى غدا

الرأي العام الروسي على خشية منهم فأخذ يحمل الحكومة الروسية على أن تقلل من عدد النواب المسلمين التتر كيما يقل بذلك نفوذهم في دور الحياة الدستورية الجديد[٢٣١]. ومن الجدير بالذكر أن أغلب زعماء الحركة الطورانية يتحدرون أساساً من تتار روسية مثل يوسف أقشور وأحمد بك غايف وغيرهم.

لقد ساهمت فعاليات ونشاطات الطورانيين من التتار المهاجرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في تغليب التيار القومي الطوراني داخل جمعية «تركية الفتاة». وكان لهذه الجمعية، التي تنال رعاية غربية خاصة، وسائل إعلام مهمة ومؤثرة جداً، ففي القاهرة فقط أحصى توفيق علي برو حوالي أربعين صحيفة معارضة للسلطان عبد الحميد الثاني، وكلها تنطق بلسان جماعة تركية الفتاة. منها أربعة صحف طورانية صرفة مثل: «قانون أساسي» التي يصدرها محمد أمين الشاعر الطوراني؛ وصحيفة «تورك» لفوزي بك؛ وصحيفتين أصدرهما الداعية الطوراني أحمد غايف هما: «يني فكر» عام ١٩٠٥م وصحيفة «بيلدم» (الصاعقة). وقد اختلفت تواريخ تأسيس هذه الصحف بين عام ١٨٩٥م و ١٩٠٧م[٢٣٢].

أما في القسطنطينية فقد تأخر ظهور الحركة الطورانية بشكل علني ورسمي حتى نجاح الانقلاب الدستوري الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م، حيث أصبح دعاة القومية التركية يتمتعون بامتيازات كبيرة ويتحركون بنشاط، بحكم كونهم أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي التي تولت السلطة. وتأسس في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٨م بالآستانة المنتدى التركي «ترك درنكي» وهو أول نادٍ تركي أسس لغاية أدبية وعلمية كي يكون في خدمة القومية التركية أو الرابطة الطورانية، ومن مؤسسيه يوسف أقشور وأحمد فريد بك وحسين جاهد وأحمد غايف والشاعر محمد أمين وأحمد مدحت وخالد ضياء، إلى جانب بعض المعتدلين مثل الفيلسوف رضا توفيق الذي انشق عن الاتحاديين. اشترك في إدارة بحوث المنتدى مشاهير من العلماء المستشرقين مثل البروفسور غورلاوسكي والدكتور قره جون والبروفسور مارتن هارتمان. وكانت البحوث التي تفرغ هذا المحفل إلى دراستها هي كل ما يتعلق بالشعب التركي من تاريخ ولغة وخصائص عرقية وحضارة وأدب وحياة اجتماعية وجغرافية تركية القديمة[٢٣٣].

بعد خلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩م تحولت الفكرة القومية من كونها مجموعة من الدعوات لبعض الأدباء والمثقفين الذين يحلمون بوطن مثالي إلى سياسة ينتهجها أغلب سياسي الصف الأول في الدولة. وقد تفرغ ضياء كوك آلب عضو اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي بعد مؤتمر سولانيك عام ١٩٠٩م لنشر نظريته القومية والاجتماعية على صفحات مجلة «الأقلام الشابة» التي صدرت في سولانيك، وفي عام ١٩١١م تأسست رسمياً «الجمعية الطورانية للإعلام والعلوم»، وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه صدرت أشهر مجلة قومية تركية وهي «تورك يوردي» التي ترأس تحريرها يوسف أقشور فاستقطبت نخبة مهمة من المثقفين حولها وأعلن فيها صراحة «يجب علينا ما دام في استطاعتنا الحياة أن نعمد إلى الجيش والأسطول والعلوم والآداب والشرائع والقوانين وكل شيء فنصبغه بالصبغة التركية المحضة»[٣٢٤]. بعدها أسس العالم التركي فؤاد كوبريلين أهم المجلات القومية وهي «توركيات مجموعة سي». وتميزت هذه المرحلة بازدهار الأدب القومي فنشر ضياء كوك آلب ديوان شعر «طوران» الذي يقول فيه إن وطن الأتراك ليس تركية ولا تركستان، إن وطنهم هو بلادهم الكبيرة الخالدة طوران. كما نشرت الكاتبة المعروفة خالدة أديب خانم رواية سمتها «بني طوران» أي طوران الجديدة، وفيها تطالب بالعودة إلى طوران الكبرى، حيث لا بد أن تتمتع النساء بحقوقهن كاملة ومن بينها حق الانتخاب.

وهكذا شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشاطاً قومياً كثيفاً ظهر معبراً عن تحد كبير لاتجاهات كانت مقدسة في الدولة العثمانية، كمبدأ تساوي الشعوب المتآلفة بالإسلام داخل الامبراطورية، فالقوميون الجدد ينادون بسيادة جنس على باقي الأجناس ويقولون بتميزه. بل إنهم شرعوا يجاهرون باحتقار الأجناس الباقية، وينظرون لسياسة تتريك القوميات غير التركية.

إن السلطة العثمانية أصبحت تخضع تدريجياً لمشروع القوميين الأتراك الذين انقسموا إلى فئتين رئيستين، الأولى ضمت الأتراك العثمانيين والتي تقر بضرورة توحيد الترك في العالم ولكنها تضع للقومية الإسلامية اعتباراً خاصاً، وكان من هؤلاء غاسبرنيسكي وحسين زاده علي. ويرى غاسبرنيسكي أن القومية الإسلامية سد منيع يقي الأتراك من شرور المبادئ الأوروبية الهدامة، وقد عبر عن ارتيابه في قيمة

المدنية الأوروبية. وأعضاء هذه الفئة يقولون أنهم مسلمون أولاً وترك ثانياً، ويتبرأون من المغول.

أما الفئة الثانية فتدعى الفئة الطورانية، وهي تخالف الأولى في كل هذه النظريات وأشهر دعاتها ضياء كوك آلب وأحمد غايف ويوسف أقشور، وهؤلاء يزعمون أن الترك هم من أقدم أمم البسيطة وأعرقها مجداً وأسبقها إلى الحضارة وأنهم والجنس المغولي واحد في الأصل، ويلزم أن يعودوا واحداً. وهم يقولون بخلاف ما يقوله الأولون فهم ترك أولاً ومسلمون ثانياً، وشعارهم عدم التدين وإهمال الجامعة الإسلامية[٢٣٥].

لقد ذهبت التنظيرات الطورانية إلى أقصى تطرفاتها حين ذكرت بأن جمع شمل الترك الطورانيين من كل الأرجاء يستدعي ديناً جديداً لهم غير الدين الإسلامي. فحسب ما ذكرته الأديبة خالدة أديب خانم في إحدى محاضراتها في الجامعة الملية بدهلي «كان ضياء (تقصد ضياء كوك آلب) يعتقد ويؤمن بأن الإسلام الذي وضعه العرب لا يصلح لشأننا، ولا بد لنا من إصلاح ديني يوافق طبائعنا إذا لم نرجع إلى عهدنا الجاهلي»[٢٣٦].

وكان الصراع على أشده داخل جمعية الاتحاد والترقي التي فقدت عملياً أغلب فروعها خارج تركية بسبب سياستها العنصرية، ولقد تكتلت القوميات غير التركية داخل أحزاب أخرى تضمن لها استمرار المطالبة بحقوقها القومية. وهكذا تحولت محاولات إنقاذ السلطنة من العدو الخارجي إلى عمليات تمزيق قومي داخلي.

كانت آخر محاولات الاتجاه العثماني في الجمعية قد فشلت بعد هزائم السلطنة في حرب البلقان، حيث ساد طغيان الاتجاه الطوراني الذي عبر عنه بشكل إعلامي قوي ضياء كوك آلب حين لخص التوجهات الجديدة بقوله: «إن بقاء الدولة لن يتحقق إلا بقيام أمة واحدة هي الأمة التركية»، وذهب إلى أن عصر تنوع الأجناس داخل الامبراطورية قد ولى، وطالب «بتحرير» اللغة التركية من الفساد الذي أدخلته العناصر غير التركية فطالب باصطناع الشدة في تصفيتها»[٢٣٧]. كانت تلك بداية لغة جديدة في معاملة القوميات غير التركية، لغة تعبر عن توجه حاسم لاتباع سياسة التتريك التي ستكون الانطلاقة الجديدة للاتحاديين مع العناصر المؤلفة للسلطنة، وفيها ستكون النهاية المأساوية لتآلف القوميات، ونهاية النزوع العثماني أيضاً.

نهاية الدولة العثمانية

لقد كان للنزوع الطوراني الذي طبع توجهات جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة للامبراطورية آثار بليغة على باقي القوميات غير التركية. ولقد تجمع ممثلو هذه القوميات في البرلمان مع شخصيات ونواب من الترك العثمانيين الذين يرفضون الدعوات الطورانية، ويصرون على التوجه العثماني الإسلامي للامبراطورية، واستقر رأي الجميع على تأسيس «حزب الأحرار المعتدلين» عام ١٩١٠م، وجاء في برنامجه «أن الحزب يقف بكل قوته سداً منيعاً أمام الأفكار التي تؤدي إلى تجزئة المملكة، ويعمل على جمع العناصر العثمانية في وحدة راسخة مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته، وإقرار حقوق هذه العناصر ومساواتها ببعضها مساواة تامة»[٢٣٨].

ولم يكن هذا التكتل السياسي الجديد سوى بداية لولادة المعارضة لحكم الاتحاديين. ففي أوائل عام ١٩١٠م انسحب حوالي ٣٠ نائباً اتحادياً في البرلمان من جميعة الاتحاد والترقي، وتكتلوا فأسسوا حزباً أسموه «حزب الأهالي» وغايته احترام حقوق جميع القوميات المتآلفة، والسكان وبخاصة العمال والأجراء، والقضاء على أسباب الفرقة والاختلاف، وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية، وحرية التعليم باللغة المحلية في كل ولاية[٢٣٩]. غير أن هذه النشاطات والتكتلات البرلمانية لم تثن الاتحاديين عن عزمهم وتوجههم الطوراني، وتسلطهم على باقي العناصر، وهو ما أدى إلى تجمع سياسي كبير وهو حزب «الحرية والائتلاف» الذي ضم من الترك العثمانيين شخصيات مهمة من صدور عظام ومفكرين ومصلحين من مثل كامل باشا والبرنس صباح الدين وصادق بك وغيرهم، كما ضم معظم النواب العرب والأرمن والأروام والألبانيين وعدداً كبيراً من الضباط. وتحدد هدف الحزب بمنح الولايات العثمانية استقلالاً إدارياً وفق نظام اللامركزية الإدارية.

أما العرب فعلى الرغم من انضمامهم ومشاركتهم الفعالة في الأحزاب المعارضة السالفة الذكر، فقد كان لهم أيضاً جمعياتهم ونشاطاتهم القومية الخاصة. وقد بدأوا نشاطهم بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨م مباشرة حين أسسوا «جمعية الإخاء العربي» ومقرها بالآستانة، كما أسسوا عام ١٩٠٩م «المنتدى الأدبي» و «الجمعية

القحطانية»، وعام ١٩١١م «الكتلة النيابية العربية» و «الجمعية العربية الفتاة في باريس»، وفي عام ١٩١٢م تأسست «جمعية العلم الأخضر» و «حزب اللامركزية» في القاهرة.

تصاعد العمل السياسي العربي في عام ١٩١٣م بشكل ملفت للنظر، فإلى جانب ظهور «جمعية العهد» و «الجمعية الإصلاحية في بيروت» برز حدث كبير وفريد من نوعه لما له من دلالات خطيرة على حياة الامبراطورية، وهو انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس. وقد اتسمت النشاطات العربية اعتباراً من عام ١٩١٣م، وبخاصة بعد عودة الاتحاديين للسلطة، بالحدة وبالدعم الخارجي لها، وذلك بسبب المغالاة العنصرية لجمعية الاتحاد والترقي، ولقوة الرد السياسي ضد هذه التوجهات لدى القوميات الأخرى والتي بدأت بدعم أوروبي.

ونتيجة للسياسة التمزيقية في الداخل، واحتلال إيطالية لطرابلس الغرب، وضعف موقف الحكومة الاتحادية دولياً، ولاسباب أخرى، فقد ثارت مجموعة من الضباط أطلقت على نفسها «عصبة ضباط الإنقاذ»، وأطاحت بحكومة الاتحاديين في ١١تموز (يوليو) ١٩١٢م فشكلت أول حكومة ائتلافية رأسها في البداية مختار باشا ثم تولى رئاستها كامل باشا فحكمت باسم «الحرية والائتلاف» وكانت تؤمن باللامركزية التي كانت أساساً مطلب القوميات غير التركية في السلطنة. وكان يؤيد هذه الجماعة أكثر سكان الولايات العربية والولايات الأوروبية التابعة للامبراطورية والأرمن. وهذه الجماعة التركية كانت تنظر إلى القضية من وجهة عثمانية أو جامعة عثمانية إذا شئت. فقد كانت تحب أن يمنح غير الأتراك نوعاً من الحكم الذاتي، وبذلك يحتفظ بهم ثروة وقوة للامبراطورية بدلاً من إثارتهم ضدها، ورميهم في أحضان حركات مناوئة داخلية وخارجية[٢٤٠].

لكن الحكومة الائتلافية لم تدم طويلاً فقد تحشد في أول مناسبة الاتحاديون في تظاهرات عنيفة ضدها، فقام على أثر ذلك هجوم عسكري اتحادي خاطف على المجتمعين من الحكومة في الباب العالي نتج عنه إجبار الحكومة على الاستقالة، وتعيين حكومة اتحادية جديدة في ١٣كانون الثاني(يناير) ١٩١٣م.

وفي ظل العهد الاتحادي الجديد تم تأسيس جمعية «بني طوران» أي طوران الجديدة، وكانت تسمى أيضاً ترك أوجاغي أي جمعية الوطن التركي؛ تأسست في الآستانة ولكنها افتتحت لها فروعاً بسرعة في باقي أجزاء السلطنة، وتركزت مهماتها في:

أولاً: جعل الأتراك أمة قائمة بذاتها مستقلة عن الدين الإسلامي تامة الاستقلال.

ثانياً: ترقية الروح العسكرية التركية فقط.

ثالثاً: إنشاء العلاقات التجارية وغيرها من الصلات بين مسلمي أذربيجان وبلاد روسية في آسية والأجزاء الجنوبية منها.

رابعاً: تطهير اللغة التركية من الألفاظ العربية والفارسية ومن آداب هاتين اللغتين. ولهذه الجمعية مطمع آخر ترمي إليه وإن لم تجهر به رسمياً وهو تتريك العرب وإدماجهم في الترك حتى لا تبقى لهم قومية قائمة بذاتها. وأكبر آمال هذه الجمعية أن تجعل التركي العثماني يعد نفسه تركياً قبل كل شيء، وأما كونه مسلماً فيعد عنده من المسائل الثانوية التي لا تهمه كثيراً[٢٤١]. وكما تؤكد الصحف العربية الصادرة في تلك الفترة فإن هذه الجمعية كانت تعززها الدولة بالمعونات المالية وتسمي هذه الإعانات بإعانات الملية التركية. وجميع كبار الاتحاديين أعضاء فيها، وهم بعيدون عن الإسلام بعد السماء عن الأرض[٢٤٢].

وفي سياق التعبئة الطورانية الكاملة، وضمن برنامج أقرته لجان العمل الاتحادي فقد توجهت هذه الجمعية -حسب المصادر العربية - إلى غايات محددة وهي: محو الإسلام، وتتريك العناصر العثمانية. وقد تقرر أن تغطى مصاريف الجمعية بالكامل من ميزانية الدولة ومؤسساتها، فيستقطع قسم منها من تخصيصات وزارتي الأوقاف والداخلية والآخر من مالية المشيخة الإسلامية... وتنتشر فروع الجمعية في كل بلدة تحت الواجهات التالية:

أولاً: ترك يوردي أي المملكة التركية، ومهمتها العناية بالآداب التركية وتطهير اللغة التركية من الكلمات العربية وجعلها مغولية بحتة. وتأليف الكتب القومية بهذه

اللغة وتعليمها في المدارس ونشرها في البلاد بحروف غير الحروف العربية.

ثانياً: ترك رونكي أي ثبات الترك، ومهمتها بث الفكرة القومية في الترك العثمانيين وغير العثمانيين.

ثالثاً: ترك بلكيشي أي العلم التركي، ومهمة أعضائه ترجمة الكتب العلمية إلى التركية.

رابعاً: ترك كوجي، أي القوة التركية ومهمتها العناية بصحة الترك، وتقوية أجسامهم ونشر الألعاب الرياضية بينهم[٢٤٣].

وتبع ذلك سياسة تتريك واسعة النطاق، عبر عنها المؤرخ الأميركي لوثروب بقوله: «اندفع رجال تركية الفتاة اندفاعاً كانوا فيه بعداء عن التروي والحكمة يسوقهم سائق التعصب الجنسي الأعمى، محاولين تتريك المملكة قاطبة في فترة من الزمن يسيرة، فأهاج هذا الأمر أبناء العصبيات الأخرى هياجاً كبيراً حملهم على التنكر لثورة سنة ١٩٠٨م»[٢٤٤]. إن انتقال هذه الاتجاهات إلى سياسة رسمية للحكومة بات يشكل المعول الأساسي الذي بدأ يهدم العلاقات بشكل خطر جداً في داخل الامبراطورية. وقد انعكس هذا التوجه الرسمي في برامج التعليم المدرسية، حيث أدخلت الحكومة في برنامج مدارسها العالية، ولا سيما الحربية ومدرسة أركان الحرب في الآستانة درس تاريخ الطورانيين وعلومهم الحربية وآدابهم وعهدت إلى أحمد غايف بك وأمين بك الخ إلقاء محاضرات في هذه المواضيع على تلامذة المدارس الحربية والحقوق والطب والهندسة وغيرها... واستعاض التلاميذ في جميع المدارس الابتدائية والإعدادية والعالية عن الكتب العصرية بمجموعة «تورك يوردي» أي المملكة التركية وكتاب «ترك قليجي» أي السيف التركي وتاريخ تيمورلنك وهولاكو وجنكيز خان وغيره[٢٤٥].

وحفلت الحياة السياسية بعشرات الكتب الطورانية التي تنشر الدعوات الطورانية لدى النخبة التركية وتغرسها فيها، نذكر منها على سبيل المثال بعض النماذج كمؤلفات الكاتب التركي الشهير جلال نوري بك الذي وضع كتاباً بعنوان «تاريخ المستقبل» قال فيه : إن المصلحة تقضي على حكومة الآستانة بإكراه السوريين على

ترك أوطانهم، وأن بلاد العرب ولا سيما اليمن والعراق يجب تحويلها إلى مستعمرات تركية، لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين، ومما لا مندوحة لنا عنه للدفاع عن كياننا، أن نحول جميع الأقطار العربية إلى أقطار تركية، لأن النشيء العربي الحديث صار يشعر اليوم بعصبية قومية[٢٤٦].

والنموذج الثاني هو أحمد شريف بك الذي كتب في جريدة «طنين» يقول «لا يزال العرب يلهجون بلغتهم وهم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنهم ليسوا تحت حكم الترك، فمن واجبات الباب العالي في هذه الحال أن ينسيهم لغتهم ويجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم»[٢٤٧].

ولقد فتحت سياسة العداء هذه بين العرب والأتراك منافذ عديدة للأجانب، والتحق لورانس ضابط المخابرات البريطاني بالثورة العربية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦م، وعمل كمستشار للأمير فيصل الذي تولى قيادة أحد جيوش الثورة الثلاثة، وهكذا سنحت للأفكار العربية فرصة الانشقاق على الامبراطورية العثمانية. فقد انتهز الحلفاء هذه الفرصة الذهبية، فنفخوا في قربة القومية، وقام لورانس الداهية بدوره، فأشعل الحماس القومي، وأثار العرب على الأتراك، وثار الشريف حسين في الحجاز، وأهل الشام في الشام، وفضلوا الانضمام إلى راية الحلفاء على البقاء في جوار الأتراك المسلمين[٢٤٨]. وقد كان لاندفاع بعض العرب للانضمام إلى الحلفاء دوافع أهمها الطورانية المبالغ بها من حكومة الاتحاديين المتوافقة مع القمع والتتريك من ناحية، والرغبة العربية بإقامة دولة عربية موحدة يحكمها ملك عربي، وهو الحلم الذي أراد الشريف حسين تحقيقه بمحالفة الإنجليز في الحرب.

وقد أثار إعلان قيام الثورة العربية في الحجاز بمساعدة الإنجليز نقمة في صفوف الترك تضاعفت وظهرت بشكل طورانية متطرفة. ولا ندعي أن الخلاف بين الترك والعرب وليد الحدث هذا أو ذاك، فقد كان للخلاف أسس قبل أن يرتدي ثوب التعصب القومي. يعتقد شكيب أرسلان أن العرب كان عندهم غيرة من الترك لأنهم كانوا أكثر من هؤلاء عدداً ولم تكن لهم الامتيازات التي للترك. وكان الترك يزعمون أن العرب غير قائمين بما يجب عليهم تجاه السلطنة حتى يتمتعوا بالمساواة التامة مع

الأتراك. فمن البلاد العربية جانب كبير لا يقوم بالخدمة العسكرية الإجبارية، بل يكلف الدولة سوق عساكر لإدخال أهله في الطاعة[٢٤٩].

تلك كانت بدايات التفكك الداخلي ونقطة انحدار الامبراطورية وتقويضها. صدام بين العناصر المؤلفة لها، في وقت تمارس فيه الدول الأوروبية ضغوطها لسلخ الولايات الأوروبية واحدة تلو الأخرى، وبالتالي العمل في إطار الملل غير الإسلامية أو القوميات غير التركية. هكذا أعدت الأرضية بشكل جيد، ومارس كل دوره فأصبح تقسيم الامبراطورية مسألة وقت ليس إلا. لم يكن الانهيار ببعيد عن فكر النخبة العثمانية فقد كتب المفكر القومي التركي المعروف ضياء باشا (١٨٣٥-١٨٨٠م) يقول «كانت الدولة العثمانية تسير في طريق الاضمحلال من سنة ١٥٩٢م (أي بعد حكم سليمان القانوني) إلى سنة ١٨٣٩م (سنة صدور خط كلخانة) بسرعة يجرها جوادان. ثم أخذت تندفع في طريق الانهيار من عام ١٨٣٩م إلى عام ١٨٦٩م بسرعة قطار سكة حديد»[٢٥٠].

كذلك فعل شيخ المؤرخين الأتراك محمد فؤاد كوبرلي حين قال: «إن عهداً طويلاً من تاريخ الترك يقارب ألف عام، منذ دخول الترك في الإسلام إلى التنظيمات، داخل في إطار ما يسمى تاريخ الإسلام... والحق أننا مضطرون إلى الاعتراف بأننا بالرغم من ادعائنا الدخول في دائرة الحضارة الأوروبية منذ عهد التنظيمات، لم ينشأ عندنا مؤرخ حقيقي»[٢٥١]. وهذا يعني أن تاريخ الترك الإسلامي قد انتهى ببدء التنظيمات، وكما نرى فإن تاريخ الترك لم يتوقف عن التدهور منذ أن ارتبط بالدائرة الأوروبية حتى يومنا هذا.

انتهت الامبراطورية العثمانية وانتهى تاريخ مديد للإسلام ليبدأ عهد التجزئة، عهد الدول القومية العلمانية المتأورية التي لم تقدم لشعوبها سوى الهزائم والتبعية. فهل تعيد الأمة وعيها، وتحاول من جديد تكوين قوتها، وبعث وحدتها، ونبذ التشويهات التي طرأت على قسمات حياتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

الهوامش

(١) عبد العزيز الشناوي. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ٣ أجزاء (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٠-١٩٨٣).

(٢) يقتصر المؤرخ زيادة في مقدمته لكتاب محمود أفندي: التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، (طرابلس: جروس برس، ١٩٨٥) ص٩، على ذكر ستة سلاطين فقط ولا ندري لماذا لم يأت على ذكر السلطان مصطفى الرابع الذي عزلوه وقتلوه، ولا السلطان محمود الثاني الذي قضى على الانكشارية نهائياً عام ١٨٢٦، وبدأ «الإصلاح» بإحلال قوات نظامية جديدة على النمط الأوروبي.

(٣) رضوان السيد. الإسلام المعاصر: نظرات في الحاضر والمستقبل، (بيروت: دار العلوم العربية،١٩٨٦) ص٢٠٧.

(٤) علي شلش. سلسلة الأعمال المجهولة: جمال الدين الأفغاني، (لندن: دار رياض نجيب الريس، ١٩٨٧)، ص٩٥.

(٥) محمد كمال الدسوقي. الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٦)، ص٩٠.

(٦) عبد الرحمن بن خلدون. تاريخ ابن خلدون، (بيروت: مؤسسة جمال للطباعة، ١٩٧٩)، الجزء الأول. ص١٤٠.

(٧) محمد فريد بك المحامي. تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق إحسان عباس حقي، (بيروت: دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦)، ص٢٥٢.

(٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى. في أصول التاريخ العثماني، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص٩٤.

(٩) يلماز أوزتونا. تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ترجمة عدنان محمود سليمان، (استانبول: مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٨٨)، ص٢٦٩ و ٢٧٠.

(١٠) انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى. المصدر السابق، ص١٣٢.

(١١) محمد فريد بك. المصدر السابق، ص٢٢٥ و ٢٢٦.

(١٢) محمد فريد بك. المصدر السابق، ص٢٤٢.

(١٣) المصدر السابق، ص٢٥٤ و ٢٥٥.

(14) Robert Mantran, *Histoire de la Turquie*, (Paris: PUF, 1975), p33.

(15) Karat Kemal. H, *The Ottoman state and its place in World History*, (Leiden, E.J.Brill, 1974), pp7-8.

(١٦) انظر: - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق ، ص٩٤. وانظر أيضاً:

سيار الجميل. العثمانيون وتكون العرب الحديث. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص٢٧٢ و

.٢٧٣

(17) Michel Lesure, "Les relations Franco-Ottomanes a l'epreuve des guerres de religion" en: *L'Empire ottoman, La Republique de Turquie et la France,* (Paris: Editions isis, 1986), p37.

(18) Stanford Whaw, *Histoire de l'mpire Ottoman et de la Turquie,* (Paris: Hovath), tome 1, p140.

(١٩) يوسف علي رابح الثقفي «معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ٩٤١هـ-١٥٣٥م»، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السنة ٦ العدد ٦-٢، ١٤٠٣-١٤ هـ.

(20) Jean Berenger, *Histoir de l'Empire des Habsbourg 1273-1918,* (Paris: Fayard, 1990), p210.

(٢١) يلماز أوزتونا. المصدر السابق ، ص٣٠٠.

(٢٢) المصدر السابق ، ص ٣١٣.

(٢٣) رشيد رضا «امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية كانت اختيارية»، المنار، العدد ٤٢، م١، ص٨٤١.

(24) Stanford Shaw, *op. cit*, p140.

(25) Dimitri Kitsikes, *L'Empire Ottoman* (Paris: PUF, 1985) pp. 114-122

(٢٦) عبد العزيز الشناوي. المصدر السابق، الجزء الأول، ص٧٥٠ و ٧٥١.

(٢٧) محمد فريد بك. المصدر السابق ، ص٦٣٩.

(٢٨) (أبو خلدون) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص١٨٩.

(٢٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى. المصدر السابق، ص٢٨٨.

(30) Hurwits, *The Middle East and North Africa in World Politics,* Vol.2, 1914-1945, (Yale: Yale University Press, 1979), pp. 2-3.

معتمداً على وثيقة للخارجية الأميركية بعنوان «الرسالة العثمانية التي تعلن إبطال العمل بنظام الامتيازات الأجنبية» المؤرخة في ١٩١٤/٩/٩.

(٣١) عبد العزيز الشناوي. المصدر السابق، ج٢،ص٧٠٣.

(٣٢) ألبرت حوراني. الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت: دار النهار، ط٣، ١٩٧٧، ص٥٣.

(33) Dimitri Kitsikis, *op.cit.*, pp. 112-114.

(٣٤) رضوان السيد. الإسلام المعاصر، مصدر سابق، ص٤٠.

(٣٥) المصدر السابق،.ص٧٤ و ٧٥.

(36) Dimitri Kitsikes, *op. cit.*, p. 113.

(٣٧) عبد العزيز الشناوي. المصدر السابق، ج١، ص٥٦٨-٦٠٣.

(٣٨) دائرة المعارف الإسلامية، م٧، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٣٣)، ص٢٣٦و ٢٣٧.

(٣٩) دائرة المعارف الإسلامية، مجلد ١٠، (القاهرة: كتاب الشعب، ط١، ١٩٣٣) مادة تنظيمات.

(٤٠) دائرة المعارف الإسلامية، (بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٩٣٣) مادة تنظيمات.

(٤١) راجعنا الطبعة الأصلية لدائرة المعارف الإسلامية باللغة الفرنسية-طبعة ليدن وهي : Encyclopedie de L'Islam, Tome 4, Leyden - Paris 1934, p. 689. وقد فوجئنا بأن شيئاً لم يتغير، وكل ما فعلته الترجمتان العربيتان هو أنهما رددتا دون انتباه أو تعديل الخطأ ذاته. ولقد دفعنا الفضول إلى مراجعة أحدث دائرة معارف إسلامية إنجليزية صدرت عام ١٩٨٧ وهي: First Encyclopedia of Islam 1913-1936 Leiden - Kobenhavn Koln. p.1087. ومما يؤسف له أن الخطأ استمر أكثر من نصف قرن وهي الفترة الواقعة بين الطبعتين دون تصحيح. فالإصرار على أن السلطان عبد الحميد الثاني قد بدأ حكمه عام ١٨٨٠ هو خطأ غير مقبول. لأن صعود عبد الحميد للعرش ترافق مع حدث مهم جداً في تاريخ الدولة العثمانية، وهو أنها قد تحولت وللمرة الأولى في تاريخها إلى دولة دستورية، حين أقرت دستور مدحت باشا عام ١٨٧٦. إذا كان ارتكاب خطأ مثل هذا يؤكد عدم دقة المستشرقين في تناول التاريخ الإسلامي، فإن في عدم جدية المترجمين والمراجعين المسلمين للموسوعة، وإغفالهم الإشارة أو تعديل الخطأ ما يجعلنا نشك في معرفتهم لتاريخهم الإسلامي الحديث.

(٤٢) حتى أن المبالغة في تقويم التنظيمات جعلت أحد الباحثين يقول: «كان مرسوم كلخانة الصادر سنة ١٨٣٩ أول خطوة من خطوات الإصلاح في عهد التنظيمات، ووصف بأنه أعظم مرسوم إصلاحي على الإطلاق» !! انظر: جميل موسى النجار. الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، (القاهرة: مدبولي، ١٩٩١)، ص٣٠.

(٤٣) انظر على سبيل المثال:

- Stanford Shaw, *op.cit.*, pp. 203.
- Robert Mantra, *op.cit.*, pp. 86-103.
- Dimitri Kitsikes, *op.cit.*, pp. 111-120.

- أندريه ميكال، الإسلام وحضارته، ترجمة كمال الدين الحناوي. (صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٨١)، ص٤٥٨-٤٩٠. حتى برنارد لويس، رغم تحامله على الإسلام، لا يخفي هذه الحقيقة. انظر:

Bernard Lewis, *Islam et Laicite*, (Paris: Fayard, 1988), pp. 72-80.

(٤٤) والنص الأصلي هو «أما الامتيازات والمعاقبات الروحانية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعية غير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهنشاهية، فقد صار تقريرها وإبقاؤها الآن أيضاً، وإنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعية غير المسلمة، ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظروف مهمة معينة،

وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها التي أوجبها الوقت». ورد في: محمد مخزوم، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ١٥٠ ومن الملاحظ أن ثارت ثائرة غير المسلمين في الامبراطورية لأن السلطان قد أورد احتمال معاينة الامتيازات لهم.

(45) Stanford Shaw, *op. cit.*, pp. 418-419.

(٤٦) دائرة المعارف الإسلامية، م٧، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٣٣)، ص٢٣٦ و ٢٣٧.

(47) Stanford Shaw, *op. cit.*, p.420.

(٤٨) انظر: أحمد عبد الرحمن مصطفى، المصدر السابق. ص١٥٢ و ١٥٣.

(٤٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٥٠) انظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣٣١.

(51) Bernard Lewis, *Islam et Laicite*, *op. cit.*, p. 49.

(52) *Ibid.*

(53) Mohamed Efendi, *Le paradis des infideles,* (Paris, La Decouverte, 1988), p. 49.

(٥٤) خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبة، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص٥٥.

(55) Mohamed Efendi, *op.cit.*, p. 237

(56) Ibrahim Mutefrika, *Traite de la tactique,* (Vienne, 1796).

(٥٧) أحمد عبد الرحمن مصطفى، المصدر السابق، ص١٦١.

(٥٨) ساطع الحصري، مصدر سابق، ص٧٦.

(٥٩) خالد زيادة، المصدر السابق، ص٨٠.

(٦٠) سيد مصطفى، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية، من مقدمة المحقق خالد زيادة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص٢٣.

(٦١) خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص٧٤ و ٧٦.

(٦٢) سيد مصطفى، المصدر السابق، من المقدمة، ص٢٤.

(63) Bernard Lewis, *Comment I'Islam a decouvert I'Europe,* (Paris, La Decouverte, 1984), pp. 211-212.

(٦٤) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ج١، ص٥٦٤.

(65) Bernard Lewis, *Le Langage Politique de L'Islam,* Paris: Gallimard, 1988), pp.167-168.

(٦٦) شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، القسم الأول، ترجمة محمد زهير السنهوري، (الكويت: عالم المعرفة،

١٩٧٨)، ص٢٩٦.

(٦٧) دائرة المعارف الإسلامية.، المجلد ١٢، مادة سليم الثالث، ص١٣٥.

(٦٨) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣٦٣.

(٦٩) سيد مصطفى. نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم، المصدر السابق، ص٢٠.

(٧٠) كارل بروكلمان. تاريخ الشعوب الإسلامية، عربه نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٠، ١٩٨٤)، ص٥٤٠-٥٤١.

(71) Grant, A.J et Harold Temperley, *Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (1784-1950), London, Sixth edition, 1952, p. 211.

(72) Fischer, H.A.L.A., *History of Eurpoe,* London, 1955, p. 402.

(73) Bernard Lewis, *Comment l'Islam ...., op. cit.,* 1984. p. 210.

(74) Khayr ed-Din, *Essai sur les reformes necessaires aux etats musulmans presente et annote par Magale Mores,* (Paris, Edisud, 1987), p. 13.

(٧٥) معن زيادة، خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٨٥) ص٣٦ و ٣٧.

(٧٦) جوزيف حجار، أوروبة ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص١٣-٢١.

(٧٧) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٧٨) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٣٣)، ص٧٩.

(٧٩) النص الأصلي المترجم لخط كلخانة الذي أصدره السلطان عام ١٨٣٩، ورد في ملاحق كتاب: محمد مخزوم، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

(80) Cax Roche, "L'education et la culture francaises a Constantinople et a Smyrne dans la premiere moitie du XIXe siecle" en: L'Empire Ottoman, la Republique de Turquie et la France, *op.cit.*, p. 236.

(٨١) المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٨٢) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٨٧.

(٨٣) المصدر السابق، ص٨٧.

(٨٤) إبراهيم عبده، أبو نظارة زرقاء إمام الصحافة الفكاهية، (القاهرة: الآداب، ١٩٥٣)، ص٥٥.

(٨٥) سامي عزيز، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي، (القاهرة: دار الكتاب العربي،

١٩٦٨)، ص٢٣.

(٨٦) معن زيادة، مصدر سابق، ص٧٨ و ٧٩.

(٨٧) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، ص٨٠.

(٨٨) كارل بروكلمان، المصدر السابق.

(٨٩) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، ص٧٩.

(٩٠) المصدر السابق، ص٧٩.

(٩١) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص١١٩.

(٩٢) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، ص٨١.

(٩٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٩٤) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٦٩.

(٩٥) عبد الله العروي، تاريخ المغرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص٨٦.

(٩٦) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص١١٨-١٢١.

(٩٧) وردت في المصدر السابق، ص١١٩.

(٩٨) فلاديمير لوتسكي. تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط٨، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥).

(٩٩) دائرة المعارف الإسلامية. مادة تنظيمات، ص٨٣.

(100) Salgur Kancal, La conquete du marche interne ottoman par le capitalisme industriel concurrentiel (1838-1881) en: *Economie et societes dans l'Empire Ottoman*, (Paris, CNRS, 1983), *op. cit.*, p. 405.

(101) Bernard Lewis. *Islam et laicite*, p. 111.

(102) Salgur Kancal, *op. cit.*, p. 404.

(١٠٣) المصدر السابق، ص٤٤٠.

(١٠٤) كارل بروكلمان. المصدر السابق، ص٥٧٤-٥٨٢.

(١٠٥) أندريه ميكال. المصدر السابق، ص٤٦٢-٤٦٦.

(106) Salgnr Kancal, *op. cit.*, p. 400.

(١٠٧) السلطان عبد الحميد الثاني. مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧)، ص١٩٤.

(١٠٨) فلادمير لوتسكي، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(١٠٩) من خطبة لرئيس اللجنة المالية في مجلس المبعوثان بعنوان: «مالية الدولة العثمانية»، نشرتها مجلة المقتطف، في آب (أغسطس) ١٩٠٩.

(١١٠) المقتطف: «المالية العثمانية وعلاقتها بدول أوروبة المتحاربة»، مجلد٤٦، الجزء ١، كانون الثاني (يناير) ١٩١٥.

(١١١) السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر السابق، ص١٨٧.

(112) Dimitri Kitsiks, *op.cit.*, pp. 116.

(١١٣) السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر السابق، ص١٩٣-١٩٥.

(114) Louis Gadet, *La Cite Musulmane: Vie Sociale et Politique*, (Paris: J. Vrin, 1981).

(115) Antoine Fattal, "Le statut legal des non musulmans" en: *Pays d'Islam*, (Beyrouth, Imprimerie Catholique, 1958).

(١١٦) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص١٦٥.

(١١٧) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٥٣.

(١١٨) بروكلمان، المصدر السابق، ص٤٨٩.

(١١٩) أندريه ميكال، الإسلام وحضارته، ص٣٤٠-٣٤١.

(١٢٠) عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(١٢١) أندريه ميكال، المصدر السابق، ص٣٤٠.

(١٢٢) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٤٧.

(١٢٣) مسعود ظاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط٢، ١٩٨٤، ص٢٨٥.

(١٢٤) المصدر السابق، ص٢٨٧.

(١٢٥) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣١.

(١٢٦) عبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، ص٨٥-٨٦ نقلاً عن:

J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East,* London, March 1958, Vol. 1, p. 24.

(١٢٧) هنري غيز، بيروت ولبنان، تعريب مارون عبود (بيروت: منشورات دار المكشوف، ١٩٤٩)، ج١، ص١٠٢.

(١٢٨) انظر: لونغريغ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، (بيروت: دار الحقيقة،

١٩٧٨) ص٥٨. وانظر أيضاً: محمد مخزوم. مصدر سابق، ص٢٣.

(١٢٩) انظر: أحمد الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، بعناية أسد رستم وافرام البستاني، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩). وانظر أيضاً: بازيلي، سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة يسر صابر، (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨)، ص٤٨.

(١٣٠) بازيلي، المصدر السابق، ص٤٩.

(١٣١) المصدر السابق، ص٥٠.

(١٣٢) عبد العزيز سليمان نوار. المصدر السابق، ص٧٤-٧٨. نقلاً عن: بولس قرالي، الأمير فخر الدين المعني الثاني ودولة تسكانا، ج٢، (حريصا-روما، ١٩٣٧-١٩٣٨) ص٣٥٠-٣٥٣.

(١٣٣) أندريه ميكال، المصدر السابق، ص٤٨٣.

(١٣٤) مسعود ظاهر، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(135) Bayram Kodaman, "La Presence culturelle et religieuse de la France en Anatolie oriental" en L'Empire Ottoman, la Republique de Turquie et la France. *op. cit.*, p. 392.

(١٣٦) هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠) ص١٦٣. أوردها وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي، المصدر السابق، ص٧٠.

(١٣٧) انظر: محمد مخزوم، أزمة الفكر، المصدر السابق، ص٣٥. وانظر أيضاً: إميل توما، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث (بيروت: الفارابي، ١٩٧٩) ص٨١. وكذلك: عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص٣٠.

(١٣٨) دائرة المعارف الإسلامية، مجلد ١٠، ص٨٢.

(١٣٩) حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، (بيروت: مطبعة الحكومة اللبنانية، ١٩٣٣) القسم الأول ص٥٧-٥٩، أورده: عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص١٢٨.

(١٤٠) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص١٧٢.

(١٤١) المصدر السابق، ص٢٣٢.

(١٤٢) السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر السابق، ص٢٨.

(١٤٣) دائرة المعارف الإسلامية، مجلد ١٠، ص٧٩.

(١٤٤) دزموند ستيورت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جادالله، (بيروت: دار النهار، ط٢، ١٩٨١)، ص٣٣.

(١٤٥) د. عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(١٤٦) وجيه كوثراني، «السياسة الفرنسية وادعاء حماية المسيحيين في سورية عام ١٨٦٠ من خلال رسالة لقائد الحملة الفرنسية الجنرال بوفور»، رسالة الجهاد ، العدد ٧٧، السنة الثامنة، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص٩٢-٩٣.

(١٤٧) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص٤٦٢-٤٦٣.

(١٤٨) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص٩٥.

(١٤٩) دزموند ستيورت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، المصدر السابق، ص٢٠.

(١٥٠) جوزيف حجار، أوروبة ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص٢٢٧-٢٤٩.

(١٥١) السلطان عبد الحميد الثاني ، المصدر السابق، ص٨٨-١٠٣.

(١٥٢) ساجلار كيدر «تركية الحديثة» في: نوبار هوفوفسبيان وفيروز أحمد (محرران)، تركية بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص١٨.

(١٥٣) فيروز أحمد: «الاقتصاد السياسي للكمالية» في: نوبار هوفوفسبيان وفيروز أحمد، المصدر السابق، ص١٠٧، وانظر أيضاً:

Encyclopedia Britanica, 12th edition 1922, xxx. (Arminia). p. 197.

١٥٤- طارق البشري، «حركة التجديد في التشريع الإسلامي في مصر»، الحوار، العدد ١، ١٩٨٦، ص٩٥-٩٦.

(١٥٥) انظر النص الأصلي لخط كلخانة الوارد في ملاحق كتاب: محمد مخزوم، المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

(١٥٦) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ١٠، مادة تنظيمات (بيروت: طبعة دار المعرفة، ط١، ١٩٣٣)، ص٧٩و٨١.

(١٥٧) طارق البشري، «المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي» في: التراث وتحديات العصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص٦٢٤.

(١٥٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى. المصدر السابق، ص٢٠٢-٢٠٤.

(١٥٩) المصدر السابق. ص٢٠٤.

(١٦٠) طارق البشري. «المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي» المصدر السابق، ص٦٢٤.

(١٦١) دائرة المعارف الإسلامية، المصدر السابق، مادة تنظيمات، ص٨٠.

(١٦٢) انظر النص الكامل لخط همايون المنشور في ملاحق كتاب محمد مخزوم، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٦٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، .المصدر السابق، ص٢١٦.

(١٦٤) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، ص٧٩.

(١٦٥) أحمد صدقي الدجاني، «تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث» في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، .(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص١٢٨.

(166) Paul Dumont, "La periode des Tanzimat 1839-1878" en *"Histoire de I'Empire Ottoman"*, (Paris: Fayard, 1989), p. 477.

(١٦٧) المصدر السابق. ص٤٧٦-٤٧٧.

(١٦٨) أحمد بن بلة، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الخطاب التوجيهي للرئيس أحمد بن بلة، باريس، ١٩٨٤، ص١٠٧.

(١٦٩) محمد مخزوم، «التنظيمات العثمانية»، تاريخ العرب والعالم، السنة السابعة، العددان ٧٨/٧٧، ١٩٨٥.

(١٧٠) طارق البشري، «المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية...»، مصدر سابق، ص٦٢٥.

(171) Paul Dumont, *op.cit.*, p. 477.

(١٧٢) طارق البشري، المصدر السابق، ص٦٢٥.

(١٧٣) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص٣٢٥.

(١٧٤) طارق البشري، «حركة التجديد في التشريع الإسلامي في مصر»، مصدر سابق، ص٩٨.

(١٧٥) عبد القادر الزغل، تعقيب على بحث د. وليم سليمان قلادة «التغيير المؤسسي في الوطن العربي على النسق الغربي» في : التراث وتحديات العصر، مصدر سابق، ص٤٥٨.

(١٧٦) المصدر السابق، ص٤٥٩.

(١٧٧) أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار الملوك وأهل الأمان، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٣) ج١، ص٢٦.

(١٧٨) لوتسكي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(١٧٩) المصدر السابق، ص٢٢٦.

(١٨٠) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، «مراجعة وتقديم جديد»، بيروت: دار الشروق، ط٢، ١٩٨٣. ص٤٧.

(١٨١) رضوان السي،. الإسلام المعاصر نظرات في الحاضر والمستقبل، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٦)، ص٨٤ و ٨٥.

(١٨٢) ألبرت حوراني، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(١٨٣) يوسف القرضاوي،. «رأي في الاجتهاد المعاصر ومدى جديته وجدواه»، المسلم المعاصر، العدد ٤٣، السنة ١١، ١٩٨٥، ص٢٦ و ٢٧.

(١٨٤) الإمام محمد أبو زهرة،. تاريخ المذاهب الإسلامية، الجزء الأول، السياسة والعقائد، (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت)، ص ٢٠.

(١٨٥) عبد القادر زغل، «الإسلام والانكشارية والدستور»، المستقبل العربي، العدد ٩١، السنة التاسعة، ١٩٨٦، ص١٦-١٧.

(١٨٦) هوراس دافيز، القومية نحو نظرية علمية معاصرة، ترجمة سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠، ص٤٤-٤٥.

(١٨٧) كليرنس كرين برنتون، أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي، ترجمة محمود محمود، القاهرة: مكتبة الإنجلو، ١٩٦٥، ص٥٢٤.

(١٨٨) هوراس دافيز، المصدر السابق، ص٦٢.

(١٨٩) المصدر السابق، ص٦٧.

(١٩٠) المصدر السابق، ص٦٢.

(١٩١) كليرنس برنتون، المصدر السابق، ص٥٢٤.

(١٩٢) هوراس دافيز، المصدر السابق، ص٥٩.

(١٩٣) انظر كليم صديقي، الحركة الإسلامية قضايا وأهداف، ترجمة ظفر الإسلام خان،(لندن: المعهد الإسلامي، ١٩٨١)، ص٤٧.

(١٩٤) هوراس دافيز، المصدر السابق، ص٦٠.

(١٩٥) كليم صديقي، المصدر السابق، ص٤٥.

(١٩٦) لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض. حواشي الأمير شكيب أرسلان، (بيروت: دار الفكر، ط٤، ١٩٧٣)، المجلد الرابع، ص١١١.

(١٩٧) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص٩٢.

(198) *Encyclopedie de I'Islam,* Tome IV, (Paris, 1934). p. 927.

(١٩٩) لوثروب ستودارد، المصدر السابق، المجلد الرابع، ص٧٩.

(200) J. De Guignes, *Histoire generale des Turcs, des Mongols et des*

Huns, Paris, pp. 1756-8.

(201) Lumley Davids, *Grammaire turque*, Londres, 1832.

(202) *Encyclopedie de l'Islam*, p. 928.

(203) *Encyclopedie de l'Islam*, p. 927.

انظر أيضاً: الفردوسي، الشاهنامة.، ترجمة الفتح بن علي الهنداوي، تقديم وتعليق عبد الوهاب عزام، باب الطورانيين، ص٨٠-٨٢.

(204) Max Muller, *The languages of the seat of war in the East with a survey of 3 families of languages, Semitic, Arian and Turanian*, London, 1855.

(٢٠٥) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركية المعاصرة، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، ص٢٢.

(206) *Voyage d'un jeune derviche dans l'Asie centrale*, Paris, 1865.

(٢٠٧) أحمد السعيد، المصدر السابق، ص٢٣.

(٢٠٨) المصدر السابق، ص٢٣.

(٢٠٩) الحركة الطورانية الجديدة في بلاد تركية، المنار، المجلد ١٩، الجزء ٨، ١٩١٧/١٢/٢٥، ص٥٠٤.

(110) Cahun L., *Introduction a l'histoire de l'Asie*, Paris, 1865.

(٢١١) أحمد السعيد سليمان، .المصدر السابق، ص٢٤.

(٢١٢) «الإسلام والجامعة الطورانية»، المنار، المجلد ١٩، الجزء ٤، ١٩٦١/٩/٢٨، ص٢٣٨.

(113) *Encyclopedie de l'Islam*, p. 927.

(214) *Encyclopedie de l'Islam*, Paris, p. 926.

(215) Cohen Noise (Tekin Alp), *Trukismus und Panturksmus*, Weimar, 1915.

(٢١٦) لوثروب ستودارد. حاضر العالم الإسلامي، مصدر سابق ص١٤٠.

(٢١٧) ساطع الحصري. محاضرات في نشوء الفكرة القومية، المصدر السابق، ص١٠٣.

(218) *la vie intellectuelle et culturelle dans l'empire Ottoman, en:* Robert Mantran, *Histoire de l'Empire Ottoman*, Louis Bazin, (Paris: Fayard, 1989).

(219) *Ibid*, p. 695.

(٢٢٠) ساطع الحصري. محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مصدر سابق، ص٩٤ و ٩٥.

(٢٢١) ساطع الحصري. محاضرات ....، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢٢٢) أرنست أ. رامزور. تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، (بيروت: مؤسسة فرانكلين/ مكتبة الحياة، ١٩٦٠)

ترجمة صالح أحمد العلي، ص٤١.

(٢٢٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصدرسابق، ص٢٢٦.

(٢٢٤) الحصري، محاضرات ... المصدر السابق ص٩٨.

(٢٢٥) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، (بيروت: دار المعرفة) ص٥٠٠ و ٥٠١.

(٢٢٦) أحمد السعيد، المصدر السابق، ص٢٤.

(227) *Encyclopedie de l'Islam*, p. 927.

(٢٢٨) ساطع الحصري، محاضرات ....، المصدر السابق.

(229) *Encyclopedie de l' Islam*, p. 928.

(٢٣٠) لوثروب ستودارد، المصدر السابق، م٢، ج٤، ص١١١.

(٢٣١) المصدر السابق.

(٢٣٢) توفيق علي برو، المصدر السابق، ص١٩١ و ١٩٢.

(٢٣٣) المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٢٣٤) رشيد رضا، «الجنسيات في المملكة العثمانية -٢-»، المنار، ج٧، م١٧، ١٩١٤، ص٦١٦.

(٢٣٥) لوثروب ستودارد، المصدر السابق، ص١٦ و ١٧.

(٢٣٦) أبو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢)، ص١٩٩.

(٢٣٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، المصدر السابق، ص٢٨١.

(٢٣٨) توفيق علي برو، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٢٣٩) المصدر السابق، ص٢٦٤.

(٢٤٠) أرنست رامزور، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠) من مقدمة نيقولا زيادة، ص٢٢.

(٢٤١) «الحركة الطورانية الجديدة في تركية» المنار، م١٥، ج٨، ١٩١٧، ص٥٠١ و ٥٠٢.

(٢٤٢) الأهرام الصادرة في ١٩١٦/٩/١٤، وانظر أيضاً، المنار «الإسلام والجامعة الطورانية»، م١٩، ج٤، ١٩١٦، ٢٣٦.

(٢٤٣) «الجمعيات الاتحادية لتكوين العصبية التركية»، المنار، ص٢٥، ج٢، ١٩٢٤/٥/٤، ص٥٥٥ و ٥٥٧.

(٢٤٤) لوثروب ستودارد، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢٤٥) «الجمعيات الاتحادية» المنار، المصدر السابق ص٥٥٨.

(٢٤٦) مؤلف مجهول، ثورة العرب ضد الأتراك، (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧) ص٢٠١-٢٠٤.

(٢٤٧) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢٤٨) أبو الحسن الندوي، «القومية والوطنية في أوروبة»، الوحدة، السنة١، العدد٦، ١٩٨٠، ص٣٩.

(٢٤٩) الأمير شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، بيروت: دار الطليعة، ص٦٩.

(٢٥٠) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية...، مصدر سابق، ج٣، ص١١٥٣.

(٢٥١) من مقدمة فؤاد كوبريلي في كتاب: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، (القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٨٥) ص١٧.

المراجع العربية

١- الكتب

(١) إبراهيم، سعد الدين وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

(٢) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ مجلدات، بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

(٣) أبو خليل، شوقي، الحضارة العربية الإسلامية، ليبية: منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٧.

(٤) أبو زهرة، الإمام محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج١، السياسة والعقائد، القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت.

(٥) أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار الملوك وعهد الأمان، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٣.

(٦) أحمد، ليلى عبد اللطيف، المجتمع المصري في العصر العثماني، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧.

(٧) أحمد، ليلى عبد اللطيف، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧.

(٨) أرسلان، شكيب (الأمير)، السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة، دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٧.

(٩) أرسلان، شكيب (الأمير)، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ط٢، (د. ت).

(١٠) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٦.

(١١) أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)، القاهرة: د. ن، د. ت.

(١٢) الأعظمي، أحمد عزت، اليقظة العربية، أسبابها مقدماتها، تطوراتها ونتائجها، بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١.

(١٣) الآلوسي، جمال الدين، محمد كرد علي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، (د. ت).

(١٤) أمين، سمير وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركية وجنوب أوروبة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

(١٥) أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية (مجلدان)، ترجمة عدنان محمود سلمان، استانبول: مؤسسة

فيصل للتمويل، ١٩٨٨.

(١٦) إيشر، يوسف، رحلات رشيد رضا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

(١٧) بارتولد، ف، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٨٥.

(١٨) بازيلي، سورية ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ترجمة يسر جابر، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨.

(١٩) البحراني، محمد عبد اللطيف، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩، القاهرة: ١٩٧٨.

(٢٠) برنتون، كليدنس كرين، أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي، ترجمة محمود محمود، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٥.

(٢١) برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري ١٨٠٨-١٩١٤، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦.

(٢٢) بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٠، ١٩٨٤.

(٢٣) بكر، عبد الوهاب، الدولة العثمانية ومصر، القاهرة: ط١، (د. ن)، ١٩٨٢.

(٢٤) بن بلة، أحمد، الخطاب التوجيهي للرئيس أحمد بن بله، باريس: الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، ١٩٨٥.

(٢٥) بنسعيد، سعيد، الفقيه والسياسة، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

(٢٦) بنعبد العالي، ع، وآخرون، إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٧.

(٢٧) بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت: ١٩٥٧.

(٢٨) بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت: ١٩٥٤.

(٢٩) البيومي، محمد رجب، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (جزآن)، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠.

(٣٠) توما، إميل، تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديث، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.

(٣١) جب، هاملتون وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠.

(٣٢) الجبرتي، الشيخ عبد الرحمن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٣مجلدات)، بيروت: دار الجليل (د. ت.)

(٣٣) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨١.

(٣٤) الجميل، سيار، العثمانيون وتكون العرب الحديث، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

(٣٥) حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة كامل اليازجي. بيروت: ١٩٥٩.

(٣٦) حجار، جوزيف، أوروبة ومصير الشرق العربي، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

(٣٧) حراز، رجب، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩، القاهرة: ١٩٧٠.

(٣٨) حسون، علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، دمشق: ١٩٨٠.

(٣٩) الحصري، ساطع، الدولة العثمانية والبلاد العربية، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

(٤٠) الحصري، ساطع، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

(٤١) حلاق، حسان، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩، بيروت: الدار الجامعية للنشر، ط٢. ١٩٨٠.

(٤٢) حلاق، حسان، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩)، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

(٤٣) حماد، مجدي، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧،

(٤٤) الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

(٤٥) خدوري، مجيد، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.

(٤٦) خضر، جورج وآخرون، المسيحيون العرب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

(٤٧) خوري، رئيف، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، بيروت:

(٤٨) دافيز، هوراس، القومية نحو نظرية علمية معاصرة، ترجمة سمير كرم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

(٤٩) الدجاني، أحمد صدقي، «تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث» في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

(٥٠) الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦.

(٥١) رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨، ط٢، دمشق: (د. ن.)، ١٩٦٨.

(٥٢) رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، دمشق: (د. ن.) ١٩٧٤.

(٥٣) رامزور، أرنست، أ، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت: مؤسسة فرنكلين ومكتبة الحياة، ١٩٦٠.

(٥٤) رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، ٥مجلدات، بيروت: منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٥٠.

(٥٥) رزقانة، إبراهيم، الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي، ج١: تركية، القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية (د، ت،).

(٥٦) رئيف أفندي، محمود، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تحقيق خالد زيادة، لبنان/طرابلس: جروس برس، ١٩٨٥.

(٥٧) زاده، كاكلبري، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٥.

(٥٨) الزغل، عبد القادر، تعقيب على بحث وليم سليمان قلادة: «التغيير المؤسسي في الوطن العربي على النسق الغربي» في: التراث وتحديات العصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

(٥٩) زيادة، خالد، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبة، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣.

(٦٠) زيادة، خالد، اكتشاف التقدم الأوروبي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

(٦١) زيادة، معن، خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٨٥.

(٦٢) زيادة، معن، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧.

(٦٣) زيعور، علي، الخطاب التربوي الفلسفي عند محمد عبده، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨.

(٦٤) زين، زين نور الدين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

(٦٥) زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.

(٦٦) ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، ٤ أجزاء، ترجمة عجاج نويهض، حواشي الأمير شكيب أرسلان، بيروت: دار الفكر، ط٤، ١٩٧٣.

(٦٧) ستيورت، دزموند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، معبد جانوس، ترجمة زهدي جاد الله، بيروت دار النهار للنشر،ط٢، ١٩٨١.

(٦٨) السعيد، رفعت، ثلاثة لبنانيين في القاهرة: شبلي شميل، فرح أنطون، رفيق جبور، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.

(٦٩) سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

(٧٠) سليمان، أحمد السعيد، التيارات القومية والدينية في تركية المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١.

(٧١) السيد، رضوان، الإسلام المعاصر، نظرات في الحاضر والمستقبل، بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٦.

(٧٢) شاخت، وبوزرث، تراث الإسلام (٣ أجزاء) القسم الأول، ترجمة محمد زهير السمهوري، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٨.

(٧٣) شبارو، عصام محمد (محقق)، ثورة العرب ضد الأتراك، مقدماتها، أسبابها، نتائجها، (مؤلف مجهول)، بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧.

(٧٤) الشرباصي، أحمد، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، بيروت: دار الجيل، ١٩٧٨.

(٧٥) شفيق، منير، الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات، الكويت: دار القلم، ١٩٨٦.

(٧٦) شلش، علي، سلسلة الأعمال المجهولة، جمال الدين الأفغاني، لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

(٧٧) الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، (ثلاثة أجزاء) القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨٠-١٩٨٣.

(٧٨) الشهابي، الأمير حيدر، كتاب الغرر الحسان في تواريخ حوادث الأزمان (تاريخ الأمير حيدر الشهابي) ٣ أجزاء، بيروت: دار الآثار، ١٩٨٠.

(٧٩) الشهابي، حيدر أحمد، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، بيروت: مطبعة الحكومة اللبنانية، ١٩٣٣.

(٨٠) شيا، محمد شفيق، شكيب أرسلان، مقدمات الفكر السياسي، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣، (كتاب الفكر العربي، ٤).

(٨١) صايغ، أنيس، الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت: منشورات جريدة المحرر، المكتبة العصرية، ١٩٦٦.

(٨٢) صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٦٨.

(٨٣) صديقي، كليم، الحركة الإسلامية قضايا وأهداف، ترجمة ظفر الإسلام خان، لندن: المعهد الإسلامي، ١٩٨١.

(٨٤) الصفدي، أحمد، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، بعناية أسد رستم وأفرام البستاني، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩.

(٨٥) صفوة، نجدة فتحي، الماسونية في الوطن العربي، لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠، (أوراق عربية، رقم ٤).

(٨٦) الصواف، فائق بكر، العلاقات بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز، مكة المكرمة: (د. ت.)، ١٩٧٨.

(٨٧) ضاهر، مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٨-١٧٦١، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط٢، ١٩٨٤.

(٨٨) ضاوي، حسين، السيد رشيد رضا، لبنان: طرابلس: دار الإنشاء والصحافة، ١٩٨٣.

(٨٩) عبد الحميد الثاني، (السلطان)، مذكراتي السياسية ١٨٩١-١٩٠٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.

(٩٠) عبد اللطيف، كمال، التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي، الرباط: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

(٩١) عبده، إبراهيم، أبو نظارة زرقاء إمام الصحافة الفكاهية، القاهرة: الآداب، ١٩٥٣.

(٩٢) عبده، محمد والأفغاني، العروة الوثقى، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٩٨٣.

(٩٣) العدوي، إبراهيم أحمد، رشيد رضا الإمام المجاهد، القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦٤.

(٩٤) العروي، عبد الله، تاريخ المغرب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

(٩٥) عزيز، سامي، الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨.

(٩٦) العلوي، حسن، الشيعة والدولة القومية في العراق، فرنسة: مركز الدراسات والتوثيق الإسلامي، ١٩٨٩.

(٩٧) العلوي، حسن، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، لندن: دار الزوراء، ١٩٨٨.

(٩٨) عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩.

(٩٩) عوض، لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث (جزآن)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

(١٠٠) غرايبة، عبد الكريم، العرب والترك دراسة لمنظور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة، دمشق: جامعة دمشق، ١٩٦١.

(١٠١) غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

(١٠٢) غليون، برهان، مجتمع النخبة، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦.

(١٠٣) غيز، هنري، بيروت ولبنان، تعريب مارون عبود، بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٩.

(١٠٤) فرزان، محمد حرب، الحياة الحزبية في سورية، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨-١٩٥٥، دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥.

(١٠٥) فريد بك المحامي، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، بيروت: دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦.

(١٠٦) الفقي، محمد كامل، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٨٢.

(١٠٧) فويترات، ستافرس، امتيازات الجماعات المسيحية في المملكة العثمانية، مترجم عن اليونانية، طرابلس الشام، (د. ن، د. ت).

(١٠٨) قبعين، سليم، الدستور والأحرار، القاهرة: المطبعة العمومية، ١٩٠٨.

(١٠٩) قبعين، سليم، الحرب العثمانية الإيطالية، القاهرة: ١٩١٢.

(١١٠) قرألي، بولس، الأمير فخر الدين المعني الثاني ودولة تسكانا، حريصا-رومة، ١٩٣٧-١٩٣٨.

(١١١) كشك، محمد جلال، حوار في أنقرة، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٥.

(١١٢) كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠-١٩٢٠ بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨.

(١١٣) كوثراني، وجيه، مختارات سياسية من مجلة المنار: رشيد رضا، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

(١١٤) كوثراني، وجيه، بلاد الشام، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

(١١٥) كوثراني، وجيه، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

(١١٦) كوثراني، وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

(١١٧) كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان، بيروت: منشورات دار الراشد، ١٩٨٩.

(١١٨) كوبريلي، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٧.

(١١٩) كيدر، هـ. إسلامو جلوروس، «قراءة جديدة للتاريخ العثماني»، في: تركية بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، نوبار وفيروز أحمد (محرران)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

(١٢٠) لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت: دار الفارابي، ط٨، ١٩٨٥.

(١٢١) لونغريغ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

(١٢٢) ماردن، شريف، «الدين في تركية» في: أبعاد الدين الاجتماعية، أبحاث ترجمها إلى العربية صالح البكاري، تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.

(١٢٣) محافظة، علي، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤، بيروت: الأهلية

للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
(١٢٤) محمد علي، أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عصره، الرمادي: دار الأنبار، ١٩٨٧.
(١٢٥) مخزوم، محمد، أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦.
(١٢٦) المخزومي، محمد باشا، خاطرات جمال الدين الأفغاني، بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٣١.
(١٢٧) المراكشي، محمد صالح، تفكير رشيد رضا من خلال مجلة المنار ١٨٩٨-١٩٣٥، تونس الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥.
(١٢٨) مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢.
(١٢٩) مصطفى، سيد، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية، تحقيق خالد زيادة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
(١٣٠) معاليقي، منذر، معالم الفكر العربي في عصر النهضة، بيروت: دار إقرأ، ١٩٨٦.
(١٣١) مكاريوس، شاهين، تاريخ الإسرائيليين، القاهرة: مطبعة المقتطف، (د.ت).
(١٣٢) موسى، سليمان، الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨-١٩٢٤)، بيروت: دار النهار، ط٣، ١٩٨٦.
(١٣٣) ميكال،أندريه، الإسلام وحضارته، ترجمة كمال الدين الحناوي، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٨١.
(١٣٤) الندوي، أبو الحسن، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٧، ١٩٨٢.
(١٣٥) نصار، سهام، اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.
(١٣٦) نوار، عبد العزيز سليمان، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.
(١٣٧) هيرولد، ج كريستوفر، بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
(١٣٨) ياووز، بهادر أوغلو، دائرة المعارف للسلاطين العثمانيين، استانبول: دارينى آسيا، ١٩٨٧، (٣ مجلدات).
(١٣٩) يسين، السيد وآخرون، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٢- الدوريات

(١) أندرسون، ج.ن. د. «الإصلاحات القانونية في مصر ١٨٥٠-١٩٥٠»، **الاجتهاد**، ع ٣س١، ربيع ١٩٨٩.

(٢) «امتيازات الأجانب في الدولة العثمانية كانت اختيارية»، **المنار**، ع ٤٣، م١.

(٣) «الحركة الطورانية الجديدة في بلاد تركية»، **المنار**، م١٩، ج٨، ١٩٢٧/١٢/٢٥.

(٤) «الإسلام والجامعة الطورانية»، **المنار**، م١٩،ج٤، ١٩١٦/٩/٢٨.

(٥) البشري، طارق «حركة التجديد في التشريع الإسلامي في مصر»، **الحوار**، العدد١، ١٩٨٦.

(٦) الشقفي، يوسف علي رابح، «معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ٩٤١هـ-١٥٣٥»، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مكة المكرمة، س٦،ع٦، ١٤٠٢هـ.

(٧) جواد، قيس خزعل، «ملاحظات حول مسيرة الديمقراطية في الوطن العربي»، **الوحدة**، ع١٨، س٢، ١٩٨٦.

(٨) جواد، قيس خزعل، «دور الدراسات الأوروبية والحركة الصهيونية في نشر القومية التركية»، **المنتقى**، ع٤، ١٩٨٥.

(٩) جواد، قيس خزعل، «جذور ظاهرة الانقلابات العسكرية في الفكر النهضوي الإسلامي ومترتباتها على الواقع الحالي»، **الحوار**، ع٦، س٢، ١٩٨٧.

(١٠) رب، ريتشارد، «الشريعة والقانون في العصر العثماني»، **الاجتهاد**، ع٢، س١، ١٩٨٩.

(١١) زغل، عبد القادر، «الإسلام والانكشارية والدستور»، **المستقبل العربي**، ع٩١، س٩، ١٩٨٦.

(١٢) زيادة، خالد، «دور فئة الكتاب الإداريين في علمنة الدولة العثمانية»، **الاجتهاد**، ع٣،س١، ١٩٨٩.

(١٣) زيادة، خالد، «من المماليك إلى العثمانيين: الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين»، **الاجتهاد**، ع٤، س١، ١٩٨٩.

(١٤) السيد، رضوان، «الأوقاف في العصر العثماني»، **الاجتهاد**، ع٣، س١، ١٩٨٩.

(١٥) السيد، رضوان، «الكاثوليك في الدولة العثمانية»، **الاجتهاد**، ع٣، س١، ١٩٨٩.

(١٦) كوثراني، وجيه، «الدولة والقومية في الخطاب التاريخي: نماذج من التاريخ اللبناني للمرحلة العثمانية»، **الحوار**، ع١١، س٣، ١٩٨٨.

(١٧) كوثراني، وجيه، «السياسة الفرنسية وادعاء حماية المسيحيين في سورية عام ١٨٦٠»، **رسالة الجهاد**، ع٧٧، ١٩٨٩.

(١٨) كوثراني، وجيه، «العصر العثماني»، **الثقافة الإسلامية**، دمشق، ع٥، ١٩٨٦.

(١٩) كوثراني، وجيه، «قضايا الإصلاح والشريعة في الفكر الإسلامي الحديث»، **الاجتهاد**، ع٣، س١،

.١٩٨٩

(٢٠) القرضاوي، يوسف، «رأي في الاجتهاد المعاصر ومدى جديته وجدواه»، المسلم المعاصر، ع٤٣، س١١ ١٩٨٥.

(٢١) «مالية الدولة العثمانية»، المقتطف، آب (أغسطس) ١٩٠٩.

(٢٢) «المالية العثمانية وعلاقتها بدول أوروبة المتحاربة»، المقتطف، كانون الثاني/يناير ١٩١٥.

(٢٣) مخزوم، محمد، «التنظيمات العثمانية»، تاريخ العرب والعالم، ع٧٧/٧٨، س٧، ١٩٨٥.

(٢٤) مرشو، غريغوار، «بعض مقدمات الاستتباع: المرسلون والمبشرون وشعوب ما وراء البحار»، رسالة الجهاد، ع٧٠، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨.

٣- الموسوعات

(١) إلياس، جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام ١٨٦٥-١٩٦٥، بيروت: دار النضال، ١٩٨٢-١٩٨٣.

(٢) بيبليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨-١٩٨٠، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

(٣) خوري، ق، يوسف، الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦-١٩٤٨، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٨٦.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، بيروت: دار المعرفة، ١٩٣٣.

(٥) الزركلي، خير الدين، **الأعلام، قاموس تراجم**، ٨ مجلدات، بيروت: دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٨٦.

(٦) مدونة الصحافة العربية، إعداد يوسف خوري، تحرير علي ذو الفقار شاكر بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥.

(٧) داغر، أسعد يوسف، قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨-١٩٧٤، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٨.

(٨) وجدي، محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت: دار الفكر.

٤- المذكرات والوثائق

(١) أرسلان، شكيب، السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين عاماً، دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٧.

(٢) حلاق، حسان علي، مذكرات سليم سلام ١٨٦٨-١٩٣٨، بيروت: الدار الجامعية للنشر، ١٩٨١.

(٣) السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧.

(٤) صايغ، أنيس، يوميات هرتزل، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

(٥) عبد الحميد، محد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨.

(٦) كوثراني، وجيه، وثائق المؤتمر العربي الأول، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

(٧) محمد علي، أورخان، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عصره، الرمادي: دار الأنبار، ١٩٨٧.

(٨) نوار، عبد العزيز سليمان، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧-١٩٢٠، بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.

المراجع الأجنبية

(1) Altan, Gokalp, *La Turquie en Transition*, Paris, 1986.

(2) Bacque-Grammont, J.L. et Dumon, P., *Economie et Societes dans l'Empire Ottoman,* Paris, 1983.

(3) Barne,s Johen Robert, *An Introduction to Religious Foundations in the Ottoman Empire,* Leiden, E.J.Brill, 1986.

(4) Batu, H. et Baque-Grammont, J.L., *L'Empire Ottoman, la Republique de Turquie et la France*, Istanbul, Paris, 1986.

(5) Bazin, Louis, La Vie Intellectuelle et Culturelle dans l'Empire Ottoman, en *Histoire de l'Empire ottoman,* Paris, Fayare, 1989.

(6) Bennigsen, A. et Ch. Lemercier-Quelquejay, La Presse et le *Mouvment Nationale chez les Musulmans de Russie Avant 1920*, Paris, La Haye, Mouton, 1964.

(7) Berard, Victor, Le sultan, *l'Islam et les Puissances,* Paris, Librairie Armand Colin, 1907.

(8) Beylerian, Arthur, *Les Grandes Puissances, l'empire Ottoman et les Armeniens, dans les Archives Francaises 1914-1918,* Paris, Sorbonne, 1983.

(9) Brice, W.C., *An Historical Atlas of Islam,* Leyde, 1981.

(10) Cahun, L., *Introduction a l'histoire de l'Asie,* Paris, 1965.

(11) Celik, L., *The Remaking of Istanbul, Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century,* Seattle et London, 1986.

(12) Cohen, Moise (Tekin Alp), *Turkismus and Panturkismus,* Weimar, 1915.

(13) Davids, Lumley, *Grammaire Turque*, Londres, 1832.

(14) Davids, R.F., *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*, New Youk, 1973.

(15) De Guignes, Jean, *Histoire Generale des Turcs, des Mongoles et des Huns,* Paris, 1756.

(16) Dumontp aul, La Periode des Tanzimat (1839-1878), en *Histoire de l'Empire ottoman,* Paris, Fayard, 1989.

(17) Efendi, Mehmed, *Le paradis des infideles,* Paris, FM/La decouverte, 1981.

(18) Findley, C.V., *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire, The Sublime Porte 1789-1922,* Princeton, 1980.

(19) Fisher, H. A.L., *Ahistory of Europe,* Londres, 1955.

(20) Grant, A.J. and Tempcrly Harold, *Europe in the Nineteenth and*

Twentieth Centuries (1784-1950), Six th edition, London, 1952.
(21) Deller, J., *British Policy Towards the Ottoman Empire 1908-1914*, London, 1983.
(22) Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and Middle East*, Vol. 1, London, March, 1958.
23) Hurewitz, J.C., *The Middle East and North Africa in World Politics*, Vol. 2, 1914-1945, London, Yule University Press, 1979.
(24) Inlacik, Halil, Suleiman Teh Lawgiver and Ottoman Law, *Archivum ottomanicum history*, XXIV, No 1, March 1969.
(25) Inlacik, Halil, The Ottoman Economic Mind and Aspect of Ottoman Economu; *Studies in the Economic History of the Middle East*, Ed. by M.A. Cook, London, 1970.
(26) Inlacik, Halil, *The Ottoman Empire: the Classical Age 1300-1600*, Londres, 1973.
(27) Issawi, C., *The Economic History of Turkey 1800-1914*, Chicago, 1980.
(28) Issawi, *The Economic History of Turkey 1860-1914*, Chicago, 1980.
(29) Kancal, Salgur, La Conquete du Marche Interne Ottoman Par le Capitalisme Industriel Concurrenticl (1838-1881), *en Economie et Societes Dans l'Empire Ottoman*, Paris, CNRS,1983.
(30) Karat, Kemal H., *The Ottoman Stste and its Place in World History*, Leiden, E.J.Brills, 1974.
(31) Darpat, K.H., *Ottoman Population 1830-1914, Demographic and Social Characteristics*, Madison, 1985.
(32) Kitsikis, Dimitri, *L'Empire Ottoman*, Paris, PUF, 1985.
(33) Dodaman, Bayram, La Presence Culturelle et Religieuse de la France en Anatolie orientale, en *L'Empire Ottoman, la Republique de Turquie et la France*, Istanbul, Editions Isis, 1986.
(34) Lemercier-Quelquejay, Ch., *Passe Turco-Tatar, Present Sovietique*, Collection Turcica, Paris, 1986.
(35) Lesure, Michel, Les Relations Franco-Ittomanes a l'epreuve des Guerres de Religion, *en L'Empire Ottoman, la Republique de Turquie et la France*, Paris, Editions Isis, 1986.
(36) Lewis, Bernard, *Islam et Laicite: la Naissance de la Turquie Moderne*, Paris, Fayard, 1988.
(37) Lewis, Bernard, Comment l'Islam A decouvert l'Europe, Paris, La decouverte, 1984.
(38) Lewis, Bernard, *Istanbul et la Civilisation Ottomane*, Paris, J. Lattes, 1990.
(39) Lewis, Bernard, *Le Language Politique de l'Islam*, Paris, Gallimard,

1988.
(40) Mc Carthy, J.M., *Muslims and Minorities, The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New Youk, 1983.
(41) Mantran, Robert, *Histoire de la Turquie*, Paris, PUF, 1975.
(42) Mary Mills, Patrich, *Under Five Sultans*, New Youk, London, The century, 1929.
(43) Pamuk, S., *The Ottoman Empire and European Capitalism 1820-1913*, Cambridge, 1987.
(44) Parry,V.J. et Yapp, M.E., *War, Technology and Society in the Middle East*, London, Oxford University Press, 1975.
(45) Pitcher, D.E., *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leyden, 1972.
(46) Roche, Max, L'education et la Culture Francaise a Constantinople et a Smyrne dans la Premiere Moitie du XIXo siecle en *L'emmmpire Ottoman, la Republique de Turquie et la France.*
(47) Shaw, Stanford, *Histoire de I'Empire Ottoman et de la Turquie*, Paris, Editions Horvath, Tome 1.
(48) Shaw, S.J. et SHAW E.K., *History of the Ottoman Empire and Modern* Turkey, 2 Vol. Cambridge, U.P., 1976-1977.
(49) Sebottendorf, Rudofl Von, *La Pratque Operative de I'ancienne Franc-maconnerie Turque*, Editions du Baucens, 1974.
(50) Thobie, J., *Interets et Imperialisme Francais dans I'Empire Ottoman (1895-1914)*, Paris, 1977.
(51) Valensi, Lucette, *Venise et la Sublime Porte, la Naissance du Despote*, Paris, Ha-chette, 1987.
(52) Vanghan, Dorothy M., *Europe and Teh Turd a Pattern of Alliance*, Liverpool, Wilmer Brother and Company, Editions Isk., 1954.
(53) Vembery, Arminius, *Voyage d'un Jeune Derviche dans I'Asie Centrale*, Paris, 1865.
(54) Witted, Paul, *The Rise of the Ottoman Empire*, London, 1971.

Revues

- Revue de L'occident Musulman et de la Mediterranee, les Ottomand en *Mediterranee*, No 39, 1/9/1985.
- Revue Internationale des Sciences Sociales, Influences de la Revolution Francaise: les Societes Musulmanes, *le Japon*... No 119, (Les influences de la Revolution Francaise Sur I'Empire Ottoman) par Serif Mardin.

الملاحق

الملحق الأول

الامتيازات القنصلية*

في أوائل شهر شباط (فبراير) سنة ١٥٣٦ تم الاتفاق بين المسيو لافوري سفير فرنسة والباب العالي، وصدر به خط شريف، يمنح بعض امتيازات لرعايا ملك فرنسة النازلين بأراضي الممالك المحروسة. وهذا نص هذه المعاهدة مترجماً من مجموعة البارون دي تستا، الموجودة في الكتباخانة الخديوية:

ليكن معلوماً لدى العموم أنه في شهر ...[1] سنة ٩٤٢ من الهجرة المحمدية (شهر شباط (فبراير) سنة ١٥٣٦من الميلاد)، قد اتفق بمدينة الآستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا، المتعمق في المسيحية ملك فرنسة، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان، خاقان[2] الترك إلى آخر ألقابه، والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان، بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب، وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة، على البنود الآتية:

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان، بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسة، على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدّة حياتهما، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانىء والثغور والبحار والجزائر، وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة، والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها، أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها، بقصد الاتجار على حسب رغبتهم، بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين، البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع الاتجار فيها، ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى، مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً، بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك، ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون، بدون أن

يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى.

البند الثالث: كما يعين ملك فرنسة قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا[٣] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية، كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة، ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية، بين رعايا ملك فرنسة، بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي)[٤] أو أيّ موظف آخر. ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل، فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها، وعليهم مساعدته ومعاونته، وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي، أو أي موظف آخر، أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسة، حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم. وإن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال، يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

البند الرابع: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك، أو جباة الخراج، أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان، ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسة، أو الحكم عليهم فيها، ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدّعى عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي، أو القنصل الفرنساوي. وفي حالة وجود سندات أو حجج، لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدّمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس: ولا يجوز للقضاة الشرعيين، أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية، سماع أي دعوى جنائية، أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسة، بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية. بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي، محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي.

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الآستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية، وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنستوي ضد بعضهما.

البند السادس: لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم

وخادميهم، فيما يختص بالمسائل الدينية، أمام القاضي أو السنجق[٥] بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي. ومن جهة أخرى، مصرح لهم باتباع شعائر دينهم، ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

البند السابع: لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسة مع أحد العثمانيين، أو اشترى منه بضائع، أو استدان منه نقوداً، ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به، فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً، وكذلك لا يكون ملك فرنسة ملزماً بشيء، بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه، أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن: لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين، أومستخدميهم أو خدامهم، أو سفنهم أو (قواربهم)، أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع والذخائر أو التجارة، جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره، في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع: يكون لتجار فرنسة ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل، لو كان في محل وفاته قنصل، وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل، فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسة لهذه المعاهدة، فجميع رعاياهما الموجودين عندهما، أو عند تابعيهما، أو على مراكبهما أو سفنهما،

أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما، في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية، بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص. ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لإطلاق سراحه.

ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسة، ولا لقبودانات[٦] البحر ورجال الحرب، أو أي شخص آخر تابع لأحدهما، أو لمن يستأجرونهم لذلك، سواء في البر أو البحر، أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء. ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر، أو اغتصاب أملاكه أو أمواله، يصير إخبار حاكم الجهة، وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح، عبرة لغيره، وردّ ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. وإذا لم يضبط الفاعل، فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد، وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها، ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح، وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسة.

البند الحادي عشر: لو تقابلت دونانمات[٧] إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى، فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها، حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجرها أو تضايقها السفن الحربية، أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا حصل ضرر لأحدهما، فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً. وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين، فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع، والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها. ولما تُعلم حقيقتها لا يجوز لأحداها أن تفتش الأخرى بالقوة، أو تسبب لها أي عائق كان.

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية، سواء بطريق الصدفة أو غيرها، إلى إحدى موانىء أو شطوط الدولة العلية، تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب، دون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع

لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد. وإذا وصلت إلى الآستانة وأرادت السفر منها، بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمارك، ودفع الرسم اللازم، وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه، فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر، إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقاً، لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها، خلاف ما صار دفعه، سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

البند الثالث عشر: لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر، فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمعاً بحريته، لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها. أما لو غرق جميع من بها، فما يمكن تلخيصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها، بدون أن يأخذ القبودان أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي، أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها، شيئاً منها، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب. وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر: لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين، واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين، فلا يجبر الفرنساوي إلاّ على البحث عنه في بيته أو مركبه، ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله، ويرد الرقيق لسيده. واذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي، فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر: كل تابع لملك فرنسة، إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع، لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان إسمها، ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة او مخازن جلالة السلطان، ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر. وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسة.

وقد اشترط ملك فرنسة أن يكون للبابا، وملك إنجلترة، أخيه وحليفه الابدي، وملك ايقوسيا، الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا، بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان. ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

البند السادس عشر: يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسة تصديقه للآخر على هذه المعاهدة، في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها، مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها، والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين، وجميع الرعايا، بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصيرنشر صورتها في الآستانة والأسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة(٩)، وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين. انتهت المعاهدة.

الهوامش

* المصدر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، مصدر سابق.

(١) يبدأ شهر شباط (فبراير) سنة ١٥٣٦ في ٨ شعبان وينتهي في ٧ رمضان ٩٤٢.

(٢) خاقان: ملك الملوك.

(٣) بيره Pirre مدينة أثينا.

(٤) صوباشي هو المحتسب أو مدير الشرطة.

(٥) السنجق، هو الحاكم المدني لمركز إداري، هو دون الولاية وفوق القضاء. والسنجق: هو العلم، والسنجق بك معناها هنا: السيد السنجق. والسنجق مركز إداري كان يسمى متصرفية أيضاً، فقد كان العثمانيون يقسمون المراكز الإدارية المدنية إلى أربع مراتب، الأولى هي رتبة الوالي ومركزه الولاية، والثانية هي رتبة المتصرف ومركزه المتصرفية أو السنجق، والثالثة هي رتبة القائم مقام ومركزه القضاء، والرابعة هي رتبة مدير الناحية ومركزه الناحية. وهؤلاء الموظفون الإداريون يرتبط الأصغر منهم بالأكبر، بحسب الترتيب المذكور، ويرتبط الوالي بوزير الداخلية.

وهناك مراكز كانت تسمى سنجق مستقل أو متصرفيه مستقلة، وهي مثل الولاية يرتبط حاكمها بوزير الداخلية، وكانت القدس كذلك، وكان هناك أقاليم شبه مستقلة يسمونها إيالة مثل مصر وتونس.

لفظ بك يكتبه الأتراك من غير ياء، ولكن المغول الذي حكموا الهند وباكستان يكتبونه بيك، ومؤنثه بيكم بالكاف الفارسية.

(٦) قبودان: ويقولون أحياناً قبطان، هي تحريف كلمة كبتين Capitaine الفرنسية التي معناها قائد السفينة، إذا جاءت لأمور تتعلق بالبحر.

(٧) تكررت كلمة دونتمة أو دونانمة ويجمعها على دونتمات ومعناها الأسطول.

(٨) هي إيكوسيا Ecoss يسميها الإنجليز سكوتلاند Scotland ، وهي الجزء الشمالي من أراضي

المملكة المتحدة (إنجلترة) وقد كانت آنذاك دولة مستقلة.

(٩) هي نوربون Norbonne، ميناء على البحر الأبيض المتوسط جنوب غرب فرنسة.

الملحق الثاني

معاهدة حربية بين السلطان سليمان القانوني

وهنري دي فالو الثاني ملك فرنسة *

أبرمت هذه المعاهدة بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٦٠ (أول شباط (فبراير) سنة ١٥٥٣)، وهذا نصها مترجمة عن مجموعة البارون دي تستا.

إن جلالة السلطان سليمان وهنري دي فالوا الثالث ملك الفرانك، قد أبرما اتحاداً مشتملاً على العبارة الآتية بخصوص الحرب البحري (جعله الله حميد العاقبة) الذي سيشرعان فيه ضدّ الامبراطور شارلكان.

البند ١ : بما أن جلالة السلطان سليمان سلطان الترك، بإرساله عمارة بحرية في بحر التوسكان[1] ضدّ الامبراطور شارل الخامس، قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدّة سنتين، بناءً على طلبه المتكرر في بادىء الأمر، وبالخصوص بناء على ترجيحاته البالغة أقصى درجات الحض، فقد اتفق بأن الملك هنري يدفع ثلاثمائة ألف قطعة من الذهب بصفة متأخر مرتب الدونانمة، وذلك حينما تصير الملاحة مأمونة لنقل النقود بالعمارة، وأن السفن الحربية التابعة للملك هنري لا تتباعد عن العمارة المذكورة، وتعتبر كأنها مرهونة نظير المبلغ المذكور، حتى يدفع لأميرال عمارة السلطان سليمان.

البند ٢ : متى توفر هذا الشرط بوجه العدالة، فإن جلالة سلطان الترك سليمان يقوم بتجهيز ستين مركباً حربياً، ذات ثلاثة صفوف و ٢٥ قرصاً بحرياً، ويرسلهاللملك هنري في مدة أربعة شهور متوالية من ابتداء أول أيار (مايو) القابل.

البند ٣ : أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل العمارة المذكورة في أثناء هذه المدة للاستعانة بها على الجهات الغربية، أي الجهات الواقعة من ابتداء كروتون لغاية (جائت)[2]، فإنه يقوم بدفع مائة وخمسين ألف قطعة من الذهب إلى جلالة سلطان الترك سليمان بغاية من الضبط.

البند ٤ : كل سفينة تابعة للامبراطور أو للمتحالفين معه، سواء أكانت معدة للنقل أو كانت من المراكب الخفيفة، وسواء أكانت سفناً حربية صغيرة أو كبيرة، فبمجرد وقوعها أسيرة لدى العمارة العثمانية تصير من تلك اللحظة ملكاً للسلطان سليمان ملك الترك.

البند ٥ : المدن والقصبات والقرى والكفور التي تتغلب عليها هذه العمارة تكون مباحة غنيمة للترك، وجميع سكانها راشدين أو قاصرين، رجالاً كانوا أو نساء، ولو أنهم معتنقون الديانة المسيحية، ويكنون قد سلموا أنفسهم باختيارهم، فإنه لا بد من تركهم أسراء وعبيداً للترك، بمقتضى واجبات الاتفاق الصريحة بهذا الصدد التي قر عليها الأمر بين السلطان سليمان وبين فرانسوا أبي هنري من منذ سبع عشرة سنة، إلا أن امتلاك هذه المدن والقصبات والقرى والكفور والمؤن والذخائر، وكذلك مدافع البرونز، صغيرة كانت أم كبيرة، مع جميع متعلقاتها من حيوانات وغيرها التي توجد فيها، فإنها للملك هنري بموجب هذه المعاهدة.

البند ٦ : إذا أصدر الملك هنري أمره إلى عمارة جلالة السلطان بأن تحارب شارل ملك النمسة، غير متجهة نحو الغرب، بل نحو الشرق والجنوب، ويقصد بذلك مسيرها في الشواطيء من عند مصب نهر ترونتو[٣] لغاية كروتون، بحيث أن هذه العمارة تقوم بأعباء أوامر هنري بدون مقابل، فقد اتفق على أن المواد الحربية ومؤنات المدن والقصبات التي تقع تحت يد الترك يتنازل عنها للملك هنري، ولكن المدن والقصبات والقرى والكفور فإنها تترك غنيمة للترك، كما تقرر ذلك بالبند السابق. وأما الوطنيون والمزارعون والقاطنون البالغون والقاصرون، الرجال منهم والنساء، فإنهم يسلمون للأسر بدون معارضة، حتى ولو كانوا ممن يعتنقون الديانة المسيحية بل ولو كانوا ممن أسلم نفسه بمحض إرادته.

البند ٧: يمكن لأميرال جلالة الملك سليمان أن يستولي ويأسر، باسم مليكه الأفخم، كل مكان تقدم عليه العمارة التركية المظفرة، متى رأى ثمة من فائدة، وذلك من ابتداء حدود نهر ترونتو لغاية أوترانت وكروتون، ومن ثم لغاية صقلية ونابولي، وعموماً جميع الأقاليم المملوكة للامبراطور شارل الخامس ملك النمسة، سواء أكان ذلك

المكان داخل الأراضي، أو سواء أكان مدينة أو قصبة أو قرية أو كفراً أو ميناء أو خليجاً، وله الحق في الاستيلاء على أي سفينة يصادفها، وله أن يغزو، بل وأن ينهب ويأسرالرجال والنساء، البالغين أو القاصرين، حتى أنه يمكنه متى شاء أن يحافظ ويتملك جميع ما يغتنمه، سواء أكان من بنى الإنسان أو المدن أو البيوت الخالية، وأن يعدها ويستعملها لاحتياجاته، ولو ضد رغبة الفرنك وبالرغم من مضادتهم الشديدة في ذلك.

البند ٨: إذا تحصل جلالة السلطان سليمان على تملك إحدى الأربع[٤] مدن، حصنها في إقليم (البوي) بواسطة فردينان سنسيفرن، برنس دي سالرنيتين، بمقتضى تعهد هذا الأمير، فجلالة السلطان سليمان يعيد إلى هنري مبلغ الثلاثمائة ألف قطعة من الذهب التي ضمن له كما تقدّم دفعها، وذلك في حالة ما إذا كانت دفعت إليه.

البند ٩: جلالة السلطان سليمان يسلم، عدا ذلك، الثلاثين سفينة حربية وبحارتها بدون أدنى فدية، وكذا المدافع والمؤن وجميع المواد، ويستثنى من ذلك رجال بحريته الخصوصيون وعساكره. كما وأنه يدفع في أقرب وقت لبرنس سالرن، الذي بذل نفسه وكل ما في وسعه للحصول عليها، وكان نصيبه أن حرم من منصبه وطرد من وطنه وبيته، مبلغ الثلاثين ألف قطعة من الذهب التي صرفها بكل ارتياح وكرم.

فهذه البنود، بالحالة التي هي مكتوبة بها أعلاه، قد وضحت، بحسب ما جرت به العادة، بكلام مضبوط لا يقبل التأويل، بواسطة أرامونت سفير هنري لدى جلالة السلطان سليمان، الذي أضاف إليها قسماً صريحاً بحضور برنس سالرنيتين بصفة كونه نائباً أميناً، ومن جهة أخرى فقد تصدّق عليها من رستم باشا بموجب السلطة الممنوحة له من لدن جلالة السلطان سليمان.

وقد أبرم جميع ذلك واتفق عليه بالقسطنطينية في أوّل شباط (فبراير) سنة ١٥٥٣.

الهوامش

* المصدر: محمد فريد بك، مصدر سبق ذكره.

(١) كان اسم توسكان يطلق على المناطق الكائنة في وسط إيطالية، يوم كانت إيطالية مقسمة إلى إمارات. وقد أطلق تجوزاً على البحر الكائن ما بين كورسيكا والبر الإيطالي اسم: بحر التوسكان، بينما هو البحر الأبيض المتوسط.

(٢) جاءت من قبل جايبت هي كايت أو كايتا Gaet . وأما كروتون Croton فإنها تقع في أسفل نعل الجزمة الإيطالية.

(٣) نهر ترونتوس Truentus يصب في الجانب الشرقي من إيطالية في البحر الأدرياتيكي، ويقع إلى جنوب خط العرض ٤٣.

(٤) لم يذكر أسماء المدن الأربعة، ولكن يبدو أنه يقصد بها ما جاء في البند السادس وهي: المدن والقصبات والقرى والكفور، وإقليم البوي هو إقليم أبوليا Apulia الواقع في الجزء الشرقي من جنوب إيطالية. وأما سالرنا Salerna فإنها تقع إلى الجنوب من نابولي في الجزء الغربي من جنوب إيطالية.

الملحق الثالث

الخط الهمايوني الذي قرىء في كلخانة عام ١٨٣٩*

لقد علم الجميع أنه لما كانت حصلت الرعاية التامة للأحكام الجليلة القرآنية والقوانين الشرعية، منذ بداية ظهور دولتنا العلية، وصلت قوة واستحكامات سلطتنا السنية وجميع تبعتها إلى أعلى مرتبة من الرفاه والمعمورية، لكن بحسب ما وقع منذ مئة وخمسين سنة، من عدم الانقياد إلى الشرع الشريف والامتثال إلى القانون المنيف، بداعي الغوائل المتعاقبة والأسباب المتنوعة، قد تبدلت تلك القوة الأولى والعمار بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار. ولما كان من الأمور الواضحة عدم إمكان ثبات الممالك التي لا تكون إدارتها تحت قوانين شرعية، كانت أفكارنا الملوكانية الخيرية منحصرة من جلوسنا الهمايوني في مجرد إعمار الممالك والإنماء وترفيه الأهالي الفقراء. ونظراً لموقع ممالك دولتنا العلية الجغرافي، وخصب أراضيها، وقابلية واستعداد أهاليها، لا بد مع توفيق الباري تعالى أن يحصل المطلوب بظرف خمس أو عشر سنين، متى حصل التشبث بالوسائل اللازمة بعد الاعتماد على معونة الله، واستمداد عنايته الإلهية، والتوسل بجناب صاحب الرسالة، والاستناد على روحانيته النبوية، ولذلك نرى من اللازم المهم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة، وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس، وكيفية تعيين التكاليف وجمع العساكر المقتضية ومدة استخدامها. ذلك لأن لا شيء في الدنيا أعز على الإنسان من النفس والعرض والناموس، فإذا رآها في التهلكة ولم يمل عند ذلك إلى الخيانة بحسب ما في خلقته الذاتية وجبلته الفطرية، لابد له أن يتشبث ببعض الصور لأجل المحافظة على نفسه وناموسه، ومن المسلّم أن هذا الأمر يكون مضراً بالدولة والمملكة، كما يسلم أن الإنسان متى كان متأمناً على نفسه وناموسه لابد له من أن لا ينفصل عن الصدق، والاستقامة وتكون أشغالة

وأعماله عبارة عن حسن الخدمة لدولته وملته، لكن عندما تفقد الأمنية على المال لا يعود يلتفت لا إلى الدولة، ولا إلى الملة، ولا ينظر إلى إعمار الملك، بل يكون دائماً غير خالٍ من بلبلة الفكر والاضطراب، وبعكس ذلك إذا كان بحالة الأمنية الكاملة من جهة أمواله وأملاكه، فإنه يكون مهتماً بأشغاله وتوسيع دائرة معاشه، وتتزايد غيرته يوماً فيوماً على دولته وملته ومحبته لوطنه، ولا ريب أنه يجتهد بحسن السلوك الموافق لذلك، كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة، بسبب الاحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها، وبما أن هذا الأمر لا يدرك إلا بالأموال، ولا يدرك المال إلا من عطاء الأهالي، كان التبصر في صورة حسنة له من أهم الأمور، ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن، ولله الحمد والمنة، من بلية اليد الواحدة التي كانت تضن فيما سلف إيراداً لم تزل أصول الالتزامات التي هي من آلات الخراب، ولم يجن منه ثمر نافع في وقت من الأوقات، جارية حتى اليوم وكأنما هي عبارة عن تسليم مصالح إحدى البلاد الأساسية، وأمورها المالية لإدارة أحد الناس، وربما إلى مخالب جبره وتغلبه، فإنه إذا لم يكن في حد ذاته صالحاً ينظر لحين في ما هو لمنفعته الخصوصية، وتكون جميع حركاته وسكناته مبنية على الغدر والظلم، ولذلك يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو[٢] مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته، كيلا يوخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته، وكذلك يجب تحديد مصاريف دولتنا العلية، العسكرية وغيرها، براً وبحراً وتعيينها بقوانينها المقتضية، وعلى ذلك يصير إجراؤها وهكذا مادة العساكر أيضاً، لأنها من الأمور المهمة كما تحرر، ومع أن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي، لم يزل على ما هو جارٍ لحد الآن غير منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة، بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله، ومن البعض الآخر ما هو أنقص، وكما أن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة، كذلك استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم، يوجب الملل وقطع النسل، فيجب وضع بعض أصول حسنة لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار للعسكرية، وتأسيسه بطريق المناوبة أيضاً، فتكون مدة

الاستخدام أربع أو خمس سنين، والحاصل إذا لم تتحصل هذه القوانين النظامية لا يمكن تحصيل القوة والعمار والراحة لأن أساسها جميعاً، هو عبارة عن هذه المواد المشروحة، كذلك يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علناً بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية، وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام أحد أصلاً، لا خفياً ولا جلياً، ولابطريق التسميم، وأن لا يحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص آخر، بل كل واحد يكون مالكاً أمواله وأملاكه، ومتصرفاً بهما بكمال حريته، رليس لأحد أن يتداخل معه بذلك، وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة، وكان ورثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة والقباحة، لايحرمون من حقوق إرثهم بواسطة ضبط أمواله، ولكي تكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطتنا العلية نائلين مساعداتنا هذه الشاهانية، بدون استثناء، أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم، وبما أن باقي القضايا سوف يعطى لها قرار باتفاق الآراء، فيلزم تكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم، وأن يجتمع أيضاً هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض أيام يصير تعيينها، ويتكلموا جميعاً بحرية غير متأخرين عن إبداء آرائهم ومطالعاتهم، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية على الأنفس والأموال وتعيين الويركو، ويتكالموا عن قضية التنظيمات العسكرية أيضاً في دار شورى الباب السر عسكري، وكلما تقرر قانون يعرض لطرفنا الهمايوني لأجل المصادقة عليه وتوشيحه بخطنا الهمايوني، ليكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله تعالى، وبما أن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لإحياء الدين والدولة والملك والملة، يعطى العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعدم حركة تخالفها، والقسم بالله على ذلك أيضاً بحضور جميع العلماء والوكلاء في حجرة الخرقة الشريفة وتحلف العلماء والوكلاء، وينتظم قانون جزاء مخصوص لإجراء التأديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعية من العلماء والوزراء، أو غيرهم أياً كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم، غير ملتفت في ذلك إلى رتبة، ولا خاطر. وبما أن جميع المأمورين لهم والحالة هذه معاشات وافية، وستترتب معاشات أيضاً لمن وجد بينهم بلا

معاش، يجب أن ينظر بقانون قوي يتأكد به بعد الآن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعاً، والتي هي السبب الأعظم في خراب الملك، وبما أن هذه المواد المشروحة هي كناية عن تغيير الأصول العتيقة وتجديدها بتمامها، ينبغي أن تعلن إرادتنا هذه السلطانية مشاعة إلى أهالي دار السعارة، وجميع ممالكنا المحروسة، وأن يعلم بها رسماً جميع السفراء المقيمين في دار سعادتنا، لتكون الدول المتحابة أيضاً شهوداً على إبقاء هذه الأصول إلى الأبد إن شاء الله تعالى، ونلتمس من ربنا تعالى وتقدس، أن يوفقنا جميعاً، والذين يفعلون حركة تخالف هذه القوانين المؤسسة، فيكونون مستحقين لعنة الله تعالى وعدم الفلاح إلى الأبد، آمين.

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ يوم الأحد.

٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٣٩م.

الهوامش

* المصدر: الدستور، ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، المجلد الأول، المطبعة الأدبية في بيروت، ١٣٠١ هـ ص٢.

(٢) الويركو: الجزية أو الخراج أو مال الميري وتعني العطاء.

الملحق الرابع
نص القانون الأساسي الذي وضعه مدحت باشا وصادق عليه السلطان عبد الحميد عام ١٨٧٦*

وزيري سمير المعالي مدحت باشا

إن التدنيات العارضة منذ أزمان على قوة دولتنا العلية، قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيمة في إدارة الأمور الداخلية، أكثر مما نشأت من الغوائل الخارجية ومن ميل الأسباب الكافلة أمنية التبعة من حكومتهم المتبوعة الى الانحطاط. فلذا كان والدي الماجد المرحوم عبد المجيد خان أعلن مقدمة للإصلاحات خط التنظيمات، الذي منح فيه للعموم الأمن على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم وناموسهم، كما يوافق أحكام الشرع الشريف المقدسة. فما عشناه للآن ضمن دائرة الأمن، وما وفقنا به اليوم بوضع وإعلان هذا القانون الأساسي، الذي هو ثمرة الآراء والأفكار المتداولة بالحرية، المستندة على تلك الأمنية، ما هو إلامن جملة آثار تلك التنظيمات الخيرية . فلذلك أردد خاصة في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم المشار إليه وموفقيته، واصفهُ بعنوان محيي الدولة. ولا ريب بأنهُ لو كان الأوان الذي تأسست فيه التنظيمات المذكورة موافقا لاستعداد زماننا هذا، وإلجاآته، لكان المرحوم المشار أليه أسس إذ ذاك أحكام هذا القانون الأساسي الذي نشرناه الآن وأجراه، ولكن جناب الحق علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بالتمام سعادة حال ملتنا وعوّقها لعهد سلطتنا. فنقدم بناء على هذه الدلالة لجناب الرب الكريم الحمد والشكر العظيم، على أن التغييرات التي وقعت بالطبع في أحوال داخلية دولتنا العلية، والتوسعات التي حصلت في مناسباتها الخارجية، أوصلت عدم كفاءة شكل إدارة الحكومة لدرجة البداهة.ولما كان أقصى مقاصدنا الخيرية إزالة الأسباب المانعة للآن الاستفادة الواجبة من ثروة ملكنا وملتنا الطبيعية ومن قابليتهما الفطرية، وتقدم صنوف التبعة في طرق الترقي

بالتعاون والاتحاد، اقتضى لأجل الوصول إلى هذا المقصد أن تتخذ الحكومة قاعدة سالمة ومنتظمة، وهذا أيضاً يتوقف على تأمين هذه الفوائد وتقريرها، بمعنى أن قوة الحكومة تحافظ على حقوقها المقبولة والمشروعة، وعلى منع الحركات غير المشروعة، أعنى بها منع ومحو الخطيئات وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي أو الأفراد القلائل، ليستفيد جميع الأقوام المركبة هيئتنا منهم من نعمة الحرية والعدالة والمساواة بلا استثناء. ذلك حق ومنفعة حريان بالهيئة الاجتماعية المدنية. ولما كان ربط القوانين والمصالح العمومية بقاعدتي المشورة والمشروطية المشروعتين والثابت خيرهما، ومما تحتاج إليه هذه الأصول، أوعزنا في خطنا الذي أذعنا به جلوسنا عن لزوم ترتيب مجلس عمومي. وبما أن القانون الأساسي الذي اقتضى تنظيمه في هذا المطلب قد ترتب بالمذاكرة في الجمعية الخصوصية، التي تعينت مركبة من متحيزي الوزراء، وصدور العلماء، ومن سائر رجال ومأموري دولتنا العلية، وجرى عليه التصديق في مجلس وكلائنا بعد إمعان نظر التدقيق. وكانت المواد المندرجة فيه إنما هي متعلقة بحقوق الخلافة الإسلامية الكبرى والسلطنة العثمانية العظمى، وحرية العثمانيين ومساواتهم، وصلاحية الوكلاء والمأمورين ومسؤوليتهم، وبماللمجلس العمومي من حق الوقوف، وباستقلال المحاكم الكامل، وبصحة الموازنة المالية، وبالمحافظة على مركز الحقوق في إدارة الولايات، واتخاذ أصول توسيع المأذونية، وكان جميع ما ذكر مطابقاً لأحكام الشرع الشريف، ولاحتياج الملك والملة وقابليتهما في يومنا هذا، وكانت أخص آمالنا في مطلب سعادة العامة وترقياتها مساعدة لهذا الفكر الخيري وموافقة له، فاستناداً على عون الله وإمداد روحانية رسول الله، قد قبلنا هذا القانون الأساسي، وأرسلناه به لطرفكم بعد أن صادقنا عليه، فبادروا لإعلانه في جميع أنحاء الممالك العثمانية وأطرافها، ليكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله، وباشروا بإجراء أحكامه منذ اليوم متخذين أسرع التدابير لتنظيم ما تقرر فيه وتسطر من النظامات والقوانين كماهو مطلوبنا القطعي، ونسأل جناب الحق المتعال أن يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حال ملكنا وملتنا مظهراً للتوفيق في كل الأعمال.

في ذي الحجة سنة ١٢٩٣

في ممالك الدولة العثمانية

المادة ١: إن الدولة العثمانية تحتوي على ممالك والقطع الحاضرة وعلى الريالات الممتازة، وجميعها جسم واحد لا يمكن تفريقه أو تجزيئه، بوقت من الأوقات أو بسبب من الأسباب.

المادة ٢: إن مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية ومقرها، وهذه المدينة غير معفاة أو ممتازة عما سواها من جميع البلاد العثمانية.

المادة ٣: إن السلطنة السنية العثمانية، الحائزة على الخلافة الكبرى الإسلامية، تكون لأكبر أولاد سلالة آل عثمان بحسب الأصول القديمة.

المادة ٤: إن حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الإسلام، وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها.

المادة ٥: إن نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة وغير مسئولة.

المادة ٦: إن حقوق حرية سلالة آل عثمان، وأموالهم وأملاكهم الذاتية وتخصيصاتهم المالية، ما دامت الحياة، جمعيها تحت التكافل العمومي.

المادة ٧: إن عزل الوكلاء ونصبهم، وتوجيه المناصب والرتب، وإعطاء النياشين، وتوجيهات الإيالات الممتازة توفيقاً لشروط امتيازهم، وضرب المسكوكات، وذكر اسمه في الخطب، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية، وإعلان الحرب والصلح، والترأس على القوة البحرية والبرية، وإجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية، وتنظيم النظامات المتعلقة بمعاملات دوائر الإدارة، وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها، وعقد المجلس العمومي أو فضه وتعطيله، ونسخ هيئة المبعوثان لدى الاقتضاء على شروط انتخاب الأعضاء مجدداً، ذلك جمعيه من حقوق الحضرة السلطانية المقدسة.

في حقوق تبعة الدولة العثمانية العمومية

المادة ٨: يطلق اسم عثماني بدون استثناء على كافة أفراد التبعة العثمانية من أي دين ومذهب كانوا، وهذه الصفة العثمانية تضاع أو تستحصل عى مقتضى الأحوال المعينة قانونياً.

المادة ٩: العثمانيون بأجمعهم يملكون حريتهم الشخصية، ومكلفون بأن لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين.

المادة ١٠: تصان الحرية الشخصية من كافة أنواع التعرض، ولا يجازى أحد، تحت أي حجة كانت، خارجاً عن الصور والأسباب المعينة في القانون.

المادة ١١: إن دين الدولة العثمانية هو دين الإسلام، فمع المحافظة على هذا الأساس تكون حرية جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية، وكافة الامتيازات الممنوحة إلى الجماعات المختلفة، تحت حماية الدولة، على شرط أن لا تخل براحة الخلق ولا بالآداب العمومية.

المادة ١٢: تكون المطبوعات مطلقة في دائرة القانون.

المادة ١٣: التبعة العثمانية مأذونة أن تشكل ضمن دائرة النظام والقانون كل أنواع الشركات لأجل التجارة والصنعة والفلاحة.

المادة ١٤: إذا رأى أحد التبعة العثمانية، أو عدة أشخاص منهم، قضية متعلقة بهم أو بالعموم مخالفة للقوانين والنظامات، يحق لهم أن يقدموا بخصوصها عرضحال لمرجعها، ويحق لهم كذلك أن يقدموا للمجلس العمومي عرضحال ممضياً منهم بصفة مدعين وأن يشتكوا من أفعال المأمورين.

المادة ١٥: أمر التدريس يكون مطلقاً، وكل عثماني مأذون بالتدريس، خصوصياً كان أو عمومياً، على شرط اتباع القانون المعين.

المادة ١٦: توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة، ويجب التشبث في الأسباب التي تجعل التربية العثمانية على نسق واحد في الاتحاد والانتظام، ولا يقع

خلل في أصول التعليم المتعلق بأمور معتقدات الملل المختلفة.

المادة ١٧: يكون كافة العثمانيين متساوين في حقوق المملكة ووظائفها أمام القانون فيما عدا الأحوال المذهبية والدينية.

المادة ١٨: يشترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية في خدمات الدولة أن يعرفوا اللسان التركي الذي هو لسان الدولة الرسمي.

المادة ١٩: تقبل عموم التبعة في مأموريات الدولة ويستخدمون فيما يناسب منها بحسب أهليتهم ولياقتهم.

المادة ٢٠: تطرح التكاليف المقررة وتتوزع على التبعة بنسبة اقتدار كل فرد منهم توفيقاً لنظاماتها المخصوصة.

المادة ٢١: يكون كل فرد أميناً على ماله وعلى ملكه المتصرف فيه تصرفاً أصولياً، ولا يؤخذ من أحد الملك الذي في تصرفه ما لم يثبت لزومه للمنافع العمومية، وما لم يدفع له ما يساويه من الثمن نقداً على موجب القانون.

المادة ٢٢: يصان مسكن كل فرد في الممالك العثمانية ومنزله مين التعرض، وليس وسع الحكومة أن تدخل جبراً إلى مسكن أحد أو منزله بسبب من الأسباب، فيما عدا الأحوال التي يعينها القانون.

المادة ٢٣: على موجب حكم قانون أصول المحاكمة المقرر وضعه، لا يجبر أحد البتة على الذهاب إلى محكمة غير المحكمة المنسوب إليها قانونياً.

المادة ٢٤: السخرة والمصادرة والجريمة ممنوعات ويستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التي تعين أصولياً في أثناء المحاربة.

المادة ٢٥: لا يؤخذ من أحد بارة الفرد تحت اسم ويركو ورسومات، أو تحت أي اسم آخر من غير أن يكون ذلك مسنداً على قانون.

المادة ٢٦: التعذيب وكل أنواع الأذية ممنوع بالكلية بالوجه القطعي.

في وكلاء الدولة

المادة ١٧: يحال مسند الصدارة والمشيخة الإسلامية إلى من تأتمنهم الحضرة السلطانية، وتجري كذلك مأمورية كافة الوكلاء بموجب الإرادة السنية.

المادة ٢٨ : يعقد مجلس الوكلاء تحت رئاسة الصدر الأعظم، وهذا المجلس هو مرجع الأمور الداخلية والخارجية، وما يحتاج من قرار مذاكرته للاستئذان يُجري بالإرادة السلطانية.

المادة ٢٩ : كل من الوكلاء يجري على وفق الأصول كل ما يكون داخلاً تحت مأذونيته من الأمور العائدة لدائرته. وما كان خارجاً عنها يعرض على الصدر الأعظم، فيجري الصدر مقتضى ما يكون منها غير محتاج للمذاكرة أو يستأذن عنه من الحضرة السلطانية، والذي يحتاج إلى المذاكرة يعرضه على مذاكرة مجلس الوكلاء، ويجري مقتضاه على موجب الإرادة السنية. أما أنواع هذه المصالح ودرجاتها فتتعين بنظام مخصوص.

المادة ٣٠: وكلاء الدولة مسؤولون عن الأحوال والإجراءات المتعلقة بمأمورياتهم.

المادة ٣١: إذا أورد أحد أعضاء المبعوثان، أو عدة منهم، شكاية على أحد الوكلاء توجب عليه المسؤولية من قبيل بعض الأحوال الداخلة ضمن دائرة وظيفة هيئة المبعوثان، يرسل رئيس الهيئة تقرير الشكاية المتقدم له، في ظرف ثلاثة أيام، إلى الشعبة المأمورة بالتدقيق على ما يماثل هذه المواد، لتنظر هل نظام هيئة المبعوثان الداخلي يوجب تحويلها إلى الهيئة أو لا. وبعد أن تجري الشعبة التحقيقات اللازمة، وتستحصل من المشتكي عليه الإيضاحات الكافاة، يتلى لدى هيئة المبعوثان قرارها الذي يترتب بأكثرية الآراء بلزوم التذكر على الشكاية. وإذا مست الحاجة، تستدعي الهيئة ذلك الذات المشتكى عليه، وتسمع منه رأساً أو من وكيله الإيضاحات التي يوردها في هذا الباب. ومتى قدّ القرار بالأكثرية المطلقة من ثلثي الأعضاء الموجودين على قبول الشكاية، تقدم مضبطة طلب المحاكمة إلى مقام الصدارة، فيقدمها الصدر

للعرض وتحال الكيفية إلى الديوان العالي بعد تعلق الإرادة السنية عليها.

المادة ٣٢: إن أصول محاكمة المتهمين من الوكلاء ستعين بنظام مخصوص.

المادة ٣٣: لا فرق بين الوكلاء وسائر أفراد العثمانيين في كل أنواع الدعاوي المتعلقة بأنفسهم خاصة خارجاً عن مأموريتهم. أما محاكمة ما شاكل هذه الدعاوي والخصوصيات فتجري في المحاكم العمومية المنوط بها رؤيتها.

المادة ٣٤: يسقط من الوكالة كل الوكلاء الذين يقر قرار دائرة الاتهام في الديوان العالي على كونهم متهمين وذلك إلى أن تتبرأ ذمتهم.

المادة ٣٥: إذا أصر الوكلاء على أحد المواد المختلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان، وكرر المبعوثان رفضها قطعياً بأكثرية الآراء المشفوعة بتفصيل الأسباب الموجبة لرفضها، فيكون حينئذٍ بيد اقتدار الحضرة السلطانية تبديل الوكلاء، أو فسخ هيئة المبعوثان، على شرط تجديد انتخابها في المدة القانونية.

المادة ٣٦: إذا ظهر في بعض أزمنة انعقاد المجلس العمومي واجتماعه ضرورة مبرمة لوقاية الدولة من خطر، أو الأمن من خلل، في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور وجمعه لأجل التذاكر في القانون الذي يرى لزوم لوضعه في تلك النازلة. فما تعطيه الوكلاء حينئذ من القرارات التي لا تغاير أحكام القانون الأساسي، تعتبر مؤقتاً بموجب الإرادة السنية في قوة حكم القانون، وذلك إلى أن تجتمع هيئة المبعوثان وتعطي قراراً بخصوصها.

المادة ٣٧: كل من الوكلاء يستطيع متى أراد أن يحضر في الهيئتين، أو أن يوجد بها بالوكالة عنه أحد رؤساء مأموري معينه، وله حق التقدم على الأعضاء في إيراد النطق.

المادة ٣٨: إذ قر قرار هيئة المبعوثان بالأكثرية أن يستدعي لحضوره أحد الوكلاء للاستيضاح عن مادة، ففي وسع الوزير المدعى أن يذهب إلى الهيئة بالذات، أو يرسل أحد رؤساء مأموري معيته ليجاوب عما يسأل عنه، وفي وسعه أيضاً أن يؤخر الجواب إذا وجد لزوماً على شرط أن تكون مسؤولية التأخير عليه.

في المأمورين

المادة ٣٩: جميع المأمورين ينتخبون للمأموريات التي يكونون أهلاً لها على وفق الشروط التي سيتعين نظامها، والمأمورين المنتخبين على هذا الوجه لا يعزلوا أو يبدلوا ما لم يتحقق قانونياً الحال الموجب عزلهم، أو ما لم يستعفوا من تلقاء أنفسهم، أو ما لم يُر لدى الدولة سبب ضروري لعزلهم. أما من كان منهم مستقيماً وحسن السلوك وانفصل عن مأموريته لسبب مقتضى لدى الدولة فله حق بالترقي أو بالتقاعد أو بمعاش معزوليته حسبما يتعين في نظام هذا المطلب المخصوص.

المادة ٤٠: سيتعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية على حدتها وكل مأمورمسؤول ضمن دائرة وظيفته.

المادة ٤١: كل مأمور ملزوم باحترام آمره وإطاعته ضمن الدائرة التي يعينها القانون، أما إطاعته للامر في الأمور المخالفة للقانون لا تكون مداراً لتخليصه من المسؤولية.

في المجلس العمومي

المادة ٤٢: المجلس العمومي يحتوي على هيئتين، إحداهما تدعى هيئة الأعيان، والثانية هيئة المبعوثان.

المادة ٤٣: اجتماع هيئتي المجلس العمومي في كل سنة في بداية تشرين، الثاني والمجلس المذكور يفتح أو يغلق بموجب الإرادة السنية، وغلقه يكون في بداية مارث، ولا تعقد إحدى هاتين الهيئتين في زمان تكون به الأخرى غير مجتمعه.

المادة ٤٤: للحضرة السلطانية أن تفتح المجلس العمومي قبل وقته إذا وجد لدى الدولة لزوم لذلك، وأن تنقص مدة الاجتماع المعينة أو تزيدها وتمدها.

المادة ٤٥: يتم افتتاح المجلس العمومي بحضور الحضرة السلطانية، بالذات أو بالوكالة، وبحضور الصدر الأعظم ووكلاء الدولة وأعضاء الهيئتين معاً، ويتلى في

ذلك اليوم نطق سلطاني متعلق بأحوال داخلية الدولة ومناسباتها الخارجية في ظرف السنة الجارية، وفيما يجب اتخاذه من التشبثات والتدابير في السنة الآتية.

المادة ٤٦: في أول أيام افتتاح المجلس يحلف بحضور الصدر الأعظم كل من الذوات المنتخبين أو المنصوبين أعضاء المجلس العمومي بأن يكون صادقاً للحضرة السلطانية ولوطنه، وأن يراعي أحكام القانون الأساسي والوظيفة المودعة لعهدته، وأن يجتنب كل ما يخالف ذلك. ومن لم يحضر في ذلك اليوم من الأعضاء يحلف على الوجه المشروح عند اجتماع الهيئة بمعرفة رئيس هيئته.

المادة ٤٧: أعضاء المجلس العمومي يكونون أحراراً في آرائهم ومطالعتهم، ولا يكون أحد منهم تحت قيد تعليمات ووعد ووعيد، ولا يتهم البتة من قبيل الآراء التي يعطيها ولا من جهة المطالعات التي يبينها في أثناء مذاكرات المجلس إذا لم تقع منه في جميع ذلك حركة مخالفة لنظام المجلس الداخلي، فإذا وقع يعامل بحكم النظام المذكور.

المادة ٤٨: إذا أحد أعضاء المجلس العمومي اتهم بالخيانة، أو بالتصدي لإلغاء القانون الأساسي أو نقضه، أو إحدى تهم الارتكاب، وتقرر اتهامه بثلثي الأكثرية المطلقة من هيئة الأعضاء الموجودين في الدائرة المنسوب إليها، أو حكم عليه بجزاء موجب لحبسه أو نفيه قانونياً، تسقط عنه صفة العضوية. أما محاكمة هذه الأفعال ومجازاتها فتجريها المحكمة المنوط بها ذلك.

المادة ٤٩: لكل فرد من أعضاء المجلس العمومي أن يعطي رأيه بالذات أو يتجنب عن إعطاء رأيه في رد تلك المادة الواقع عليها التذاكر أو في قبولها.

المادة ٥٠: لا يمكن لأحد أن يكون عضواً في الهيئتين معاً في وقت واحد.

المادة ٥١: لا يبادر للمذاكرة في كلتا هيئتي المجلس العمومي ما لم تكن الأعضاء المرتبة في كل منها زائدة واحداً بالعدد عن النصف، وكافة المذاكرات تتقرر بالأكثرية المطلقة من الأعضاء الموجودين خلا تلك الخصوصات التي يشترط تقريرها بأكثرية الثلثين. ويعتبر رأي الرئيس رأيين عند تساوي الآراء.

المادة ٥٢: إذا أحد قدم لأحدى هيئتي المجلس العمومي عرضحال في دعوى متعلقة بشخصه، وتبين أنه لم يراجع في ذلك مأموري الدولة العائدة لهم تلك الدعوى، أو لم يراجع المرجع التابع له أولئك المأمورون، فعرضحاله يرد.

المادة ٥٣: التكليف بتنظيم قانون مجدد أو بتعديل أحد القوانين الموجودة منوط بهيئة وكلاء الدول،ة ويحق لهيئة الأعيان وهيئة المبعوثان أن تستدعيا بتنظيم قانون لأجل المواد الموجودة في دائرة وظائفهم المعينة، أوبتعديل أحد القوانين الموجودة. وحينئذ يستأذن عنها أولاً من الحضرة العلية السلطانية بواسطة مقام الصدارة، ومتى تعلقت الإرادة السنية، يحال إلى شورى الدولة تنظيم لوائحها على مقتضى الإيضاحات والتفصيلات التي تعطى من الدوائر المتعلق بها ذلك.

المادة ٥٤: لوائح القوانين التي تنتظم بالمذاكرة في شورى الدولة، بعد أن يجري عليها التدقيق والقبول في هيئة المبعوثان، ثم في هيئة الأعيان، تكون دستوراً للعمل إذا تعلقت الإرادة السنية بإجراء أحكامها. ولائحة القانون المردودة من إحدى الهيئتين رداً قطعياً، لا يتكرر وضعها في موقع المذاكرة في المدة الاجتماعية بتلك السنة.

المادة ٥٥: لا يعتبر أحد القوانين مقبولاً ما لم تقرأ لائحته بنداً فبنداً في هيئة المبعوثان ثم في هيئة الأعيان، ويعطى على كل بند على حدته رأي، ويقر عليه القرار بأكثرية الآراء، ثم يقر القرار بعد ذلك على مجموع هيئتها تكراراً بالأكثرية.

المادة ٥٦: على الهيئتين أن لا تقبلا أحداً يأتي إليها بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة لأجل إفادة مادة من المواد ولا تسمعا إفادته إذا لم يكن من الوكلاء أو من موكليهم، أو من نفس أعضاء الهيئتين، أو من أحد المأمورين المدعو رسماً بالحضور إليهما.

المادة ٥٧: مذكرات الهيئتين تكون باللغة التركية، واللوائح المقتضى إجراء المذاكرة عليها تطبع صورها وتتوزع على الأعضاء قبل يوم المذاكرة.

المادة ٥٨: الآراء التي تعطيها الهيئتان تكون بتعيين الأسماء أو بإشارات

مخصوصة أو بالرأي الخفي. أما إجراء أصول الرأي الخفي فيتوقف إعطاء قراره على أكثرية آراء الأعضاء الموجودين.

المادة ٥٩: إن انضباط داخلية كل هيئة على حدتها محصور برئيسها.

في هيئة الأعيان

المادة ٦٠: لا يتجاوز عدد أعضاء هيئة الأعيان ورئيسها نهاية ما يكون ثلث مقدار هيئة المبعوثان. وتوظيفهم هو منوط رأساً بالحضرة العلية السلطانية.

المادة ٦١: لا يمكن أن يكون عضواً في هيئة الأعيان إلا من كان بالأقل بالغاً سن الأربعين، وهو من الذوات الذين حازت آثاراهم وأفعالهم وثوق العامة واعتمادها، والمشهود لهم بحسن الخدمات المسبوقة في أمور الدولة.

المادة ٦٢: عضوية هيئة الأعيان تبقى ما دامت الحياة، ويتعين بهذه المأموريات ذوات من معزولي الوكلاء والولاة ومشيري المعسكرات وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامات ومن فرقاء البرية والبحرية ومن سائر الذوات الجامعي الصفات اللازمة. ومن يتعين منهم في غير مأموريات من مأموريات الدولة بناء على طلبه يسقط من مأمورية العضوية.

المادة ٦٣: إن المعاش الشهري لكل من أعضاء هيئة الأعيان هو عشرة آلاف قرش، وإذا كان للأعضاء الموظفين معاش وتعيين من الخزينة باسم آخر أقل من عشرة آلاف قرش أو أزيد يبقي على حاله.

المادة ٦٤: على هيئة الأعيان أن تجري التدقيق على لوائح القوانين والموازنة التي تعطى لها من هيئة المبعوثان، فإذا رأت فيها أساساً ما يمس الأمور الدينية وحقوق حضرة الذات السلطانية السنية، أو يمس الحرية وأحكام القانون الأساسي وتمام ملكية الدولة، أو ما يخل بأمنية داخلية المملكة وبأسباب المدافعة والمحافظة على الوطن، أو ما يخل بالآداب العمومية، فلها حينئذ أن تورد مطالعاتها وتردها وترفضها قطعياً، أو تعيدها إلى هيئة المبعوثان مصحوبة بملاحظاتها لأجل التعديل

والتصحيح. واللوائح التي تقبلها تصادق عليها وتعرضها على مقام الصدارة. أما العرضحالات المقدمة إلى الهيئة فتجري عليها التصديق ثم تقدمها إلى مقام الصدارة مشفوعة بالمطالعات إذا رأت لذلك لزوماً.

في هيئة المبعوثان

المادة ٦٥: إن مقدار أعضاء هيئة المبعوثان يترتب باعتبار نفر واحد لكل خمسين ألفاً من ذكور التبعة العثمانية.

المادة ٦٦: أمر الانتخاب مؤسس على قاعدة الرأي الخفي، وصورة اجرائه ستعين بقانون مخصوص.

المادة ٦٧: لا يمكن أن يجتمع بعهدة ذات واحدة عضوية هيئة المبعوثان ومأمورية الحكومة معاً، وإنما تجاز العضوية لمن ينتخب من الوكلاء، وإذا انتخب لعضوية المبعوثان واحد من المأمورين فله الخيار في قبولها ورفضها، ولكن إذا قبلها ينفصل عن مأموريته.

المادة ٦٨: إن الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة المبعوثان هم أولاً الذين ليسوا من تبعة الدولة العلية، ثانياً الحائزون مؤقتاً بموجب النظام المخصوص امتياز الخدمة الأجنبية، ثالثاً الذين لا يعرفون اللغة التركية، رابعاً الذين لم يكملوا سن الثلاثين، خامساً من كان في خدمة أحد حين الانتخاب، سادساً من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره، سابعاً من اشتهر بسوء الأحوال، ثامناً من حكم عليه بالحجز ولم يتمكن من رفعه، تاسعاً الساقط من حقوق المدنية، عاشراً المدّعون التابعية الأجنبية فهؤلاء لا يمكن أن يكونوا أعضاء في هيئة المبعوثان. ويشترط في الانتخابات التي تجري بعد أربع سنين على من يلزم أن يكون مبعوثاً أن يقرأ اللغة التركية وأن يكتب بها أيضاً على قدر الإمكان.

المادة ٦٩: إن انتخاب المبعوثان العمومي يجري مرة واحدة كل أربع سنين، ومدة مأمورية كل مبعوث عبارة عن أربع سنين، وإنما يجوز تكرار انتخابه.

المادة ٧٠: يبتدأ بانتخاب المبعوثان العمومي أقلما يكون بأربعة أشهر قبل تشرين الثاني الذي هومبدأ اجتماع الهيئة.

المادة ٧١: كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلاً عن الدائرة التي انتخبته وإنما يكون في حكم وكيل عموم العثمانيين.

المادة ٧٢: المنتخبون يلتزمون بانتخاب المبعوثان من أهالي دائرة الولاية المنسوبين إليها.

المادة ٧٣: إذا فسخت هيئة وتفرقت بالإرادة السنية يبتدأ بانتخاب عموم المبعوثان مجدداً، على وجه أن يجتمعوا في مدة لا تتجاوز ستة أشهر بعد الفسخ.

المادة ٧٤: إذا مات أحد أعضاء هيئة المبعوثان أو وقع في أحد الأسباب الحجرية، أو لم يداوم على المجلس مدة طويلة، أو استعفى، أو سقط من الأعضاوية لمحكومة أو لقبوله مأمورية، فينتخب لمحله خلافه حسب الأصول بحيث يلحق الاجتماع الآتي.

المادة ٧٥: إن الأعضاء التي تنتخب لتحل في مقام الأعضاء المنحلين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب العمومي الآتي.

المادة ٧٦: يعطى من الخزينة عشرون ألف قرش لكل من المبعوثان عن كل اجتماع سنوي، ويعطى له كذلك مصاريف الذهاب والإياب، حكم المال الذي يكون معاشه خمسة آلاف قرش شهرياً توفيقاً لنظام مأموري الملكية.

المادة ٧٧: ينتخب من طرف الهيئة ثلاثة أنفار لرئاسة هيئة المبعوثان، وثلاثة أنفار لكل من الرئاسة الثانية والثالثة، مجموع ذلك تسع ذوات، فيعرضوا على الحضرة السلطانية، فيترجع أحدهم بالإرادة السنية السلطانية للرئاسة وإثنان منهم كذلك لوكالتي الرئاسة وتجري مأموريتهم.

المادة ٧٨: مذكرات هيئة المبعوثان تكون علانية، ولكن إذا وقع التكليف من جانب الوكلاء أو من طرف خمس عشرة ذاتاً من هيئة المبعوثان على أن تكون المذاكرات خفية على إحدى المواد المهمة، فيخلى محلي هيئة الاجتماع من الحاضرين

فيه دون الأعضاء، وتتراجع حينئذ الآراء في رد هذا التكليف أو قبوله.

المادة ٧٩: لا يحاكم أحد الأعضاء أو يوقف في مدة اجتماع هيئة المبعوثان ما لم يعط قرار من الهيئة بأكثرية الآراء على سبب كاف لاتهامه، ويقبض عليه في حال إجراء الجناية أو الجنحة أو عقيب إجراء ذلك.

المادة ٨٠: إن هيئة المبعوثان تتذاكر على لوائح القوانين المحالة لها، ولها أن تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالأمور المالية والقانون الأساسي أو ترفضها، أو تعدلها. وبعد أن يجري التدقيق بالتفصيل في هيئة المبعوثان على المصاريف العمومية كماهو موضح في قانون الموازنة يعطى القرار على مقدارها مع الوكلاء، ثم يتعين كذلك مع الوكلاء سوية، كمية وكيفية ما يقابل ذلك من الواردات وصورة توزيعها وتداركها.

في المحاكم

المادة ٨١: لا يعزل القضاة المنتخبون توفيقاً للأصول المخصوصة، المنصوبون من طرف الدولة بموجب براءة شريفة بأيديهم، وإنما يقبل استعفاؤهم. أما ترقيات هؤلاء الحكام ومسلكهم وتبديل مأمورياتهم عزلهم لجرم وتقاعدهم، أو عزلهم لجرم محكوم به عليهم، ذلك جميعه تابع لحكم قانونه المخصوص. وهذا القانون يوضح الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن مأموري المحاكم.

المادة ٨٢: كل أنواع المحاكمات تجري علانية في المحاكم بإذن نشر الإعلامات دائماً، وإنما تستطيع المحكمة أن تجري المحاكمة خفياً بناء على الأسباب المصرحة في قانونها.

المادة ٨٣: يستطيع كل شخص أن يستعمل بحضور المحكمة كل ما يراه لازماً من الوسائط المشروعة لمحافظة حقوقه.

المادة ٨٤: لا يمكن للمحكمة بأي حجة كانت أن تمتنع عن رؤية الدعوى الداخلة ضمن دائرة وظيفتها. وبعد أن يكون ابتدىء بفحص الدعوى أو بما لزم من التحقيقات

الأولية لا يجوز كذلك تعطيلها أو تعويقها ما لم يكف المدعي يده. أما في الدعاوي الجزائية في مطلب الحقوق العائدة للحكومة فالدعوى تستمر في مجراها على وفق النظام.

المادة ٨٥: كل دعوى تنظر في المحكمة المتعلقة بها. أما الدعاوي الواقعة بين الحكومة والأشخاص فترى في المحاكم العمومية.

المادة ٨٦: المحاكم معتوقة من كل أنواع المداخلات.

المادة ٨٧: الدعاوي الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والنظامية في المحاكم النظامية.

المادة ٨٨: إن صنوف المحاكم ودرجات وظائفهم وصلاحياتهم وتقسيماتها وتوظيف الحكام جميعة مستند إلى القوانين.

المادة ٨٩: لا يجوز البتة أن يتشكل خارجاً عن المحاكم العمومية محكمة فوق العادة أو قومسيون يكون في وسعها النظر في بعض مواد مخصوصة والحكم عليها، وإنما يجوز فقط تعيين المولى والتحكيم كما هو معين بالقانون.

المادة ٩٠: لا يمكن لأحد الحكام حال كونه بصفة الحاكمية أن يجمع في عهدته كذلك مأمورية أخرى ذات معاش من الدولة.

المادة ٩١: يعين مدعون عموميون مأمورون بالمحاماة عن حقوق العامة في الأمور الجزائية، وتتعين وظائفهم ودرجاتهم بقانون.

في الديوان العالي

المادة ٩٢: الديوان العالي يركب من ثلاثين عضواً، عشرة منهم من هيئة الأعيان، وعشرة من شورى الدولة، وعشرة يفرزون بالقرعة من رؤساء وأعضاء محكمتي التمييز والاستئناف. ويعقد هذا الديوان في دائرة هيئة الأعيان بالإرادة السنية عند اللزوم، ووظيفته إنما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محكمة التمييز وأعضائها، ومحاكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها، وكل

من تصدى لإلقاء الدولة في خطر.

المادة ٩٣: يقسم الديوان العالي إلى دائرتين، أحداهما الدائرة الاتهامية، والثانية ديوان الحكم. فأعضاء الدائرة الاتهامية تسعة، منهم ثلاثة من هيئة الأعيان، وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف، وثلاثة من أعضاء شورى الدولة. وجميعهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يؤخذون للديوان العالي.

المادة ٩٤: إن هذه الدائرة تعطي القرار بأكثرية الثلثين في اتهام الذوات المشتكى عليهم أو عدمه، والموجودون في الدائرة الاتهامية لا يوجدون في ديوان الحكم.

المادة ٩٥: إن ديوان الحكم تكون أعضاؤه سبعة من هيئة الأعيان، وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف، وسبعة من رؤساء شورى الدولة وأعضائها، فيكون مركباً إذاً من واحد وعشرين نفراً من أعضاء الديوان العالي. والأعضاء المرتبة كما ذكر يحكمون بأكثرية الثلين قطعياً وتطبيقاً للقوانين الموضوعة على الدواعي التي قر قرار الدائرة الاتهامية على محاكمتها، وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز.

في أمور المالية

المادة ٩٦: لا يمكن وضع أحد تكاليف الدولة وتوزيعه واستحصاله ما لم يتعين بقانون.

المادة ٩٧: إن ميزانية (بودجه) الدولة هي قانون مبين بالتقريب وارداتها ومصارفاتها، وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتحصيلها.

المادة ٩٨: إن البودجه أعني قانون الموازنة العمومية يقبل في المجلس العمومي بعد التدقيق عليه مادة فمادة، والجداول المربوطة به الجامعة لمفردات الواردات والمصارفات المخمنة تنقسم إلى أقسام وفصول ومواد متعددة توفيقاً لأنموذجها المتعين نظاماً والمذاكرات عليها تجري فصلاً ففصلاً.

المادة ٩٩: إن لائحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح

المجلس العمومي ليمكن وضعه في موقع الإجراء قبل دخول السنة المتعلق بها.

المادة ١٠٠: لا يجوز صرف مال من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة، ما لم يتعين بقانون مخصوص.

المادة ١٠١: إذا تحقق لزوم قويّ لاختيار مصاريف خارجة عن الموازنة لأسباب مجبرة فوق العادة، في الوقت الذي لا يكون فيه المجلس العمومي منعقداً، يجوز تدارك المبلغ اللازم لتسوية ذلك المصروف وصرفه بعد عرضه على الحضرة السلطانية والاستئذان، وصدور الإرادة السنية بخصوصه على وجه أن تكون مسؤولية ذلك على هيئة الوكلاء وأنهم يعطون لائحة القانون المتعلقة به إلى المجلس العمومي عقب فتحه.

المادة ١٠٢: إن حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة، ولا يجري حكمه خارجاً عن تلك السنة، وإنما إذا نسخ مجلس المبعوثان، لبعض أحوال خارقة العادة قبل أن يقرر الموازنة فوكلاء الدولة إذاً يمدون جريان أحكام موازنة السنة السابقة لحد اجتماع مجلس المبعوثان الآتي وذلك بقرار تتعلق عليه الإرادة السنية على وجه أن حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة.

المادة ١٠٣: إن قانون المحاسبة القطعية يبين صحة المبالغ المتحصلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة لمصاريفها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتمام لقانون الموازنة العمومية.

المادة ١٠٤: تعطى لائحة قانون المحاسبة القطعية إلى المجلس العمومي بعد أربع سنين نهاية ما يكون من اعتبار ختام السنة المتعلقة بها.

المادة ١٠٥: يترتب ديوان محاسبات لرؤية محاسبات مأموري قبض أموال الدولة وصرفها وللتدقيق على محاسبات السنة التي تنظمها الدائرة على وجه أن الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة في السنة خلاصة تدقيقاته ونتيجة مطالعاته بتقرير مخصوص وعليه أن يعرض على الحضرة السلطانية مرة في كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أحوال المالية بواسطة رئاسة الوكلاء.

المادة ١٠٦: تتركب أعضاء ديوان المحاسبات من اثني عشر شخصاً وينصب كل منهم بالإرادة السنية ويستمر في مأموريته ما دامت الحياة ولا يفصل عنها ما لم تصادق هيئة المبعوثان بالأكثرية على لزوم عزله.

المادة ١٠٧: تتعين أوصاف أعضاء ديوان المحاسبات وتفصيل وظائفهم وصورة استعفائهم أو تبديلهم أو ترقيهم أو تقاعدهم وكيفية تشكيل أقلامهم وترتيبها بنظام مخصوص.

في الولايات

المادة ١٠٨: تأسس أصول إدارة الولايات على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وتعيين درجاتها بنظام مخصوص.

المادة ١٠٩: توسع بقانون مخصوص صورة انتخاب أعضاء مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية والقضاوات وانتخاب أعضاء المجلس العمومي الذي يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية على حدتها.

المادة ١١٠: تبين وظائف أعضاء المجلس العمومية في الولايات بقانون مخصوص يوضع لها ويشتمل كذلك على المذاكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعابر وتشكيل صناديق الاعتبار وتسهيل الصنائع والتجارة والفلاحة وما يجري مجراها من الأمور النافعة وعلى ما لهذه المجالس من الصلاحية بعرض الاشتكا للمقامات والمواقع الذي يقتضي تبليغ الشكايات لها عندما يرى ما يخالف أحكام القوانين والنظامات الموضوعة في مطلب صورة توزيع التكاليف والمرتبات الأميرية واستحصالها وفي مطلب سائر المعاملات وذلك لقصد سد الخلل وإصلاحه.

المادة ١١١: يكون في كل قضا لكل ملة على حدتها مجلس جماعة للنظارة على صرف أموال الوصية للموصى لهم على ما هو محرر في الوصايا على وجه أن تصرف حاصلات المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفة إلى المشروط لهم وإلى الخيرات والمبرات وفاقاً لشرط الوقفية والتعامل القديم، وللنظارة كذلك على صورة

إدارة أموال الأيتام توفيقاً لنظامها المخصوص. وهذه المجالس تتركب من أفراد منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظامات المخصوصة التي تترتب في هذا المطلب، وعلى هاته المجالس أن تعترف بأن مرجعها إنما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية.

المادة ١١٢: تدار الأمور البلدية في دار السعادة والمحلات الخارجة عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي تترتب بالانتخاب وصورة تشكيل هذه الدوائر ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها سيتعين بقانون مخصوص.

في مواد شتى

المادة ١١٣: إذا شهدت إمارات وآثار تؤيد ظهور اختلال في إحدى جهات الممالك فيحق للحكومة السنية والحالة هذه أن تعلن مؤقتاً ومخصوصاً «الإدارة العرفية» في ذلك المحل. والإدارة العرفية إنما هي تعطيل القوانين والنظامات الملكية مؤقتاً. والمحل الذي يوضع تحت الإدارة العرفية تتعين صورة إدارته بنظام مخصوص. ومن يثبت عليهم بتحقيقات إدارة الضابطة الموثوقة بأنهم أخلّوا بأمنية الحكومة يكون إخراجهم من الممالك المحروسة وتبعيدهم عنها منحصراً بيد اقتدار الحضرة السلطانية.

المادة ١١٤: أفراد العثمانيين مجبورون على تحصيل المرتبة الأولى من المعارف وستتعين درجات ذلك وفروعه بنظام مخصوص.

المادة ١١٥: لا تعطل البتة مادة من مواد القانون الأساسي ولا تسقط من الإجراء بأي حجة أو سبب كان.

المادة ١١٦: إذا شهد لزوم صحيح قطعي حسب إيجاد الوقت والحال لتغير بعض مواد القانون الأساسي وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الآتية، وهي: أولاً أن يقع التكليف المتعلق بالتعديل من هيئة الوكلاء أو من هيئة الأعيان أو من هيئة المبعوثان، ثانياً أن يقبل التكليف المذكور في هيئة المبعوثان بأكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الأعيان أيضاً بأكثرية الثلثين فمتى تم ذلك وتعلقت على

هذا المركز الإرادة السنية تصير حينئذ تلك التعديلات دستوراً للعمل. أما المادة الواقع التكليف على تعديلها من القانون الأساسي فتستمر مرعية الإجراء من غير أن تفقد قوتها وحكمها إلى أن تتم المذاكرات اللازمة بتعديلها وتتعلق بخصوصها الإرادة السنية.

المادة ١١٧: إذا لزم الأمر تفسير مادة قانونية وكانت متعلقة بالإرادة الملكية يناط تعيين معناها بشورى الدولة. أما إذا كانت من متعلقات هذا القانون الأساسي فتعيين معناها منوط بهيئة المبعوثان.

المادة ١١٨: إن الإجراءات والتعامل والعادات الموجودة الآن دستوراً للعمل تستمر مرعية الإجراء مادام لم تلغى أو تعدل بالقوانين والنظامات التي توضع في المستقبل.

المادة ١١٩: إن رسم التعليمات المؤقتة المتعلقة بالمجلس العمومي المؤرخة في ١٠ شوال ١٢٩٣هـ فقط لختام مدة انعقاد المجلس العمومي الذي يجتمع في المرة الأولى ولا يكون جارياً بعد ذلك.

الهوامش

* المصدر: نشر هذا القانون في مجلة الشرق، السنة ١١، العدد٩، أيلول ١٩٠٨. وهو من ترجمة المجلة.

الملحق الخامس

الفرمان العالي الموشح بالخط الهمايوني الذي جرى شرف صدوره خطاباً للوكالة المطلقة بخصوص الإصلاحات

بعد الألقاب:

لما كان من أقدم أفكاري الخيرية السلطانية، تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتي الشاهانية، التي هي وديعة الباري ليدي المؤيدة الملوكانية، واستكمالها من كل جهة شوهدت ولله الحمد بكثرة وافرة، أثمار هممي المخصوصة الشاهانية التي ظهرت في هذا الباب، منذ يوم جلوسي الهمايوني المقرون باليمن، وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملتنا في الإزدياد، من وقت إلى وقت، إلا أنه لما كانت عدالتي السلطانية تطلب تجديد وتأكيد النظامات الخيرية التي توفقت بوضعها وتأسيسها لحد لأن، لإيصال الحالة الموافقة بشأن دولتنا العلية واللائقة بالموقع العالي المهم الذي حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال، ولا سيما الآن، حيث تضاعف بعناية الله تعالى تأكيد الحقوق السنية التي لدولتي العلية في الخارج، بحسب تأثير المساعي الجميلة من حمية عموم تبعتي الشاهانية وهمة ومعاونة نوايا الدول المفخمة الخيرية التي هي معنا باتفاق خاص باهر الإخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العلية، أصبح من اقتضاء إرادة مراحمي المعتادة الملوكانية أن تترقى آنا فآناً في الداخل أيضاً الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطنتي السنية، وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كل وجه لجميع صنوف تبعتي الشاهانية، المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبية، الوطنية، والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانية، وبناء على ذلك قد صدرت إرادتي العادلة السلطانية بإجراء الخصوصات الآتية، وهي بما أن تلك التأمينات التي صار الوعد والإحسان بها من

طرفي الأشرف السلطاني، لأجل أمنية النفوس والأموال، وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين ومذهب كان، بدون استثناء، بموجب خطي الهمايوني الذي تلي في كلخانة، وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيرية، يجب اتخاذ التدابير المؤثرة لأجل إخراجها بكمالها إلى الفعل، أما الامتيازات والمعافيات الروحانية جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام، أو أحسن بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانية، فقد صار تقريرها وإبقاؤها الآن أيضاً، إنما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة، ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معينة وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التي أوجبها الوقت، وآثار التمدن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تتشكل في البطركخانات بإرادتي واستحساني الملوكي، وتحت نظارة بابنا العالي وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالي، ويصير توفيق الرخصة والاقتدار اللذين صار التكرم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان، السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني، ومن خلفائه العظام، إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال، والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتوتي السلطانية، ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة الجاري، والحالة هذه يصير كذلك إجراء نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقاً إلى أحكام براءة البطركية العلية، بالصحة والتمام، وحين نصب البطرك أو المطران والمرخص والابيسكبوس والحاخام يقتضي أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقاً إلى صورة يحصل القرار فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين، ثم يصير منح الجوائز والعائدات التي تعطى إلى الرهبان تحت أي صورة واسم كان، بالكلية ويتخصص عوضها إيرادات معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات، وكذلك يتعين معاشات إلى باقي الرهبان على وجه الحقانية بالنظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم، بحسب القرار الذي يعطى بعد الآن، وتحال إدارة المصالح الملية المختصة بجماعة المسيحيين وباقي التبعية الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها بدون أن يحصل إيراث سكتة إلى

أرزاق وأموال الرهبان، منقولة كانت أو غير منقولة، ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد، ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية، لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه، فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة، أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة، ويجري اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملوكانية، أو تتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة، وإذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصوصات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهراً وعلناً، أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان، فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها، اتباعاً للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها، لكن متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعي «بطاركتها» أو جماعة «مطارنتها» الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي، فتصدر رخصتنا السنية عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية، والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء، وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد، مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية، ثم تمحى وتزال مؤبداً من المحررات الديوانية جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر، من صنوف تبعة سلطنتي السنية بسبب المذهب، أو اللسان أو الجنسية، ويمنع قانونياً استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس، سواء كان بين أفراد الناس أم من طرف المأمورين، ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في ممالكي المحروسة بوجه الحرية، وجب أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتي الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته، ولا يعاين من جراء ذلك جوراً ولا أذية، ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه. أما انتخاب ونصب مأموري سلطنتي السنية وخدامها فهو منوط

بتنسيبي وإرادتي الملكانية، وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدامة الدولة، ومأمورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالاً إلى النظامات المرعية الإجراء، في حق العموم، بحسب أهليتهم وقابليتهم، والذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعاً عندما يفون الشرائط المقررة، سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في النظامات الموضوعة للمكاتب، بدون فرق ولا تمييز، في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية، وعدا ذلك تكون كل جماعة مأوذنة بعمل مكاتب ملية للمعارف والحرف والصنائع لكي تكون أصول تدريس مثل هذه المكاتب العامة وانتخاب معلميها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط منصوبة أعضاؤه من طرفي الشاهاني. أما جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعية الغير المسلمة، أو بين التبعة المسيحية، وبين باقي تابعي المذاهب المختلفة الغير المسلمة، تجارية كانت أو جنائية، فتحال إلى دواوين مختلطة، والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون علنية مواجهة المدعي والمدعى عليه، والشهود الذين يقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائماً واحدة فواحدة بيمين يجرونه حسب اعتقادهم ومذاهبهم، أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعاً أو نظاماً بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الإيالات والألوية المختلطة أيضاً، وتجري المحاكمات الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعية الغير المسلمة، فتحال على أن ترى إذا أرادت أصحاب الدعوى بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس، وينبغي تتميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ثم تضبط، وتدون، وتنشر، وتعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة في ممالكي المحروسة الشاهانية، وتحصل المباشرة في ظرف مدة قليلة لأن تتصلح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنة السوء أو المستحقين التأديبات الجزائية، مع إصلاح أصول الحبسية في جميع المحلات لأجل توفيق الحقوق الإنسانية مع حقوق العدالة، وتلغى وتبطل بكل حال أيضاً كل أنواع المجازات الجسمانية بتمامها وكافة المعاملات التي تمثل الأذية والإضرار في الحبوس، ما عدا المعاملات الموافقة

للنظامات الانضباطية الموضوعة من جانب سلطنتي السنية وما يحصل من منع الحركات التي تقع خلافاً لذلك وزجرها بكل شدة، ويجري تكدير المأمورين الذين يأمرون بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضاً، وينبغي أن تنتظم أمور الضبطية في دار سلطنتي السنية والإيالات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية لمحافظة أموال جميع تبعتي الملوكانية أصحاب السكينة وأرواحهم، وكما أن مساواة الويركو توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة الحقوقية تستلزم المساواة في الوظائف أيضاً، فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعية الغير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطى أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام، وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية. إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة استخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكرية، وتنشر وتعلن في أقرب وقت أمكن، وأن ينوضع أمر انتخاب الأعضاء الذين يوجدون في مجالس «الإيالات» والألوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة، وتحصل مطالعة استحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث بإصلاحات النظامات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس، لأجل حصول التأمين على ظهور الآراء المستقيمة، فتعلم دولتي العلية نتيجة الآراء وما يعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة، وتناظر على ذلك، وبما أن القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرف في العقارات متساوية بحق تبعتي الملوكانية كافة، فمن بعد أن تعمل الصور التنظيمية فيما بين سلطنتي السنية والدول الأجنبية، تعطى المساعدة للأجانب أن يتصرفوا في الأملاك أيضاً بحسب اتباع قوانين دولتي العلية، وامتثال نظامات الضابطة البلدية، وإعطائهم أصل التكاليف التي تعطيها الأهالي الوطنيون، أما «الويركو» والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية، فبما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها إلى الصنف والمذهب، ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة لإصلاح سوء الاستعمالات المتوقعة في أخذ واستيفاء هذه التكاليف والأعشار خاصة، وتجري أصول أخذ «الويركو» شيئاً فشيئاً على خط مستقيم، وتؤخذ هذه الصورة إذا

كانت قابلة للأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتي العلية وما دامت الأصول الحالية جارية ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العلية، وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الإلتزامات التي تجري مزايدتها علناً أو أخذ حصة منها، ويشدد في المجازاة على ذلك، ثم توضع وتتعين التكاليف المحلية أيضاً في صورة لا توجب الخلل في المحصولات، ولا تمنع التجارة الداخلية مهما أمكن، ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النافعة الويركو (العائدات) المخصوص الذي سوف يصير وضعه وتأسيسه في الإيالات والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك الذي يصير إنشاؤها وإحداثها براً وبحراً، ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم وارا ءة (تقديم) دفتر إيرادات ومصروفات سلطنتي السنية، في كل سنة، ينبغي أن يحصل الاعتناء بإجراء أحكامه بتمامها، وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصوصة لكل من المأموريات، وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة، والمأمور المعين لها من طرفي الأشرف الشاهاني لكي يوجدوا في المجلس العالي عند التذكر في المواد العائدة والراجعة لعموم تبعة سلطنتي السنية، وهؤلاء المأمورون يتعينون لسنة واحدة، وعندما يبتدئون في مأمورياتهم يجري تحليفهم، وينبغي أن أعضاء المجلس العالي يفصحون ويفيدون في اجتماعاتهم العادية والتي هي فوق العادة عن آرائهم ومطالعاتهم، باستقامة، ولا يحصل لهم تكدير أصلاً من جراء ذلك، وتجرى أحكام القوانين الموضوعة فيما يخص الإفساد والارتكاب والاعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة بحق جميع تبعة سلطنتي السنية، من أي صنف كانوا، أوفي أي مأمورية وجدوا، يصير تصحيح أصول سكة دولتي العلية، وتعمل أشياء توجب الاعتبار لأمورها المالية كالبانكات وتعيين الرأس المال المقتضي إلى الخصوصات التي هي منبع الثروة المادية لممالكي المحروسة الشاهانية، وتفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالكي الشاهانية، وتجري التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة، ويلتفت إلى استفادة المعارف والعلوم والرأس المال، لأجل ذلك من أوروبة، وتوضع في موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النظر المدقق في أسبابها، فأنت إذن أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم المشار إليه، أنت أعلن وأشع فرماني هذا الجليل العنوان الملوكاني حسب أصوله في دار السعادة، وفي كل طرف من

د . قيس جواد العزاوي

* حاصل على درجة الدكتوراة مع مرتبة الشرف الأولى في الدراسات العثمانية: جامعة السوربون (الرابعة) - باريس ٤- عام ١٩٩٣.

* رئيس تحرير «مجلة دراسات شرقية» الصادرة في باريس.

* يعمل باحثاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والصراعات - باريس ٤- السوربون.

* نشر له العشرات من الأبحاث والمقالات في العديد من الدوريات والمجلات العربية.

صدر له:

* رايش والتحليل النفسي - دار الحداثة - بيروت ١٩٨٢.
* الفكر الإسلامي المعاصر - دار الرازي - بيروت ١٩٩٢.

وله قيد الطبع:

* الجنرال والسلطان: في الأتاتوركية والخلافة الضائعة ١٩١٩-١٩٢٦.
* الخارطة السياسية للمجتمع التركي ١٩٢٣-١٩٨٠.
* الانقلابات العسكرية الخمسة في الدولة العثمانية ١٩٠٨-١٩١٣، أطروحة دكتوراة بالفرنسية ستصدر ككتاب عن دار لارماتان الفرنسية قريباً، كما تم إعدادها للصدور بالعربية أيضاً.